12 فائدة فلسطينية لالغاء اتفاقات اوسلو !

كتب حسن عصفور/ منذ زمن لم نسمع كمية التهديدات الاسرائيلية التي انتشرت اعلاميا، منذ تسريب أن الرئيس محمود عباس سيعلن الالتزام بقرارات المجلس المركزي التي تم تجميدها لأشهر طويلة، "خوفا من غضب الأسياد"، قرارات دعت القيادة الرسمية لإعادة النظر في العلاقات الأمنية والاقتصادية، وهو ما يعني عمليا بداية العمل على "فك الارتباط" بالاتفاقات الثنائية بين منظمة التحرير ودولة الكيان، التي بدأت بتوقيع "إعلان المبادئ" - اتفاق اوسلو- عام 1993، تلاها اتفاق غزة - أريحا مايو 1994، ثم الاتفاق الانتقالي سبتمبر 1995 الخاص بالترتيبات الانتقالية والانتخابات الفلسطينية..

ولأن القيادة الرسمية، لم تلتزم بقرارات هيئة رسمية وتجنبت دون تبرير مقنع تنفيذ ما سبق، فإن دولة الكيان اعتقدت أنه لن يحدث مثل ذلك التنفيذ يوما، ما دام المشهد الرسمي الفلسطيني كما هو قائم، بين تفتت وتقسيم وانقسام، وبحث قطبي الأزمة كل ما له وتجاهل ما عليه، حتى جاءت "الانتفاضة السياسية العامة" ضد محاولة "فرقة صيبا" لخطف الشرعية الوطنية، وعقد مجلس برضا المحتل، وهو ما اعتقدت حكومة تل أبيب انها رسالة "آمان سياسي" من نتائج الجلسة المرتقبة، لجهة استمرار الحال القائم..

وبعد أن نجح شعب فلسطين في هزيمة "البعض المرتد" - لصوص السياسة - وتأجلت الجلسة المصيبة وفق توافق وطني عام، لفتح الطريق أمام مستقبل يضع اسس نهاية جادة لـ"السرطان السياسي" الذي نهش الجسد الفلسطيني، قدرة شعب لم تكن ضمن حساب تلك "الفئة الضآلة" وطنيا وسياسيا، بل وقاصرة الادراك لجوهر شعب الجبارين، اعتقدت أن الفرصة آتتها لقطف ثمار الهزيمة عبر الانقسام..

تأجيل "جلسة الهمبرغر" ليس خطوة اجرائية كما حاولت فرقة الضلال والتضليل أن تبرر الحدث، بل كان فعلا سياسيا وطنيا، ومقدمة لرسم رؤية سياسية شاملة، وتصور استراتيجي للمرحلة المقبلة..مرحلة ما قبل التأجيل وما بعده..وبالتحديد ستكون مرحلة اتفاقات اوسلو بكل مسمياتها المختلفة، ومرحلة "فك الارتباط" بها..

نعم، سيدخل الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة خلال الشهر الجاري، تبدأ بلقاء وطني عام يدعو له رئيس المجلس الوطني أو الرئيس محمود عباس، أو حركتي فتح وحماس بالتوافق مع قوى الشعب كافة، لرسم أسس الرؤية السياسية القادمة انطلاقا من قيام الرئيس عباس بـ"إعلان دولة فلسطين" وفقا لقرار الإمم المتحدة 67/19 لعام 2012، باعتبارها نقطة الانطلاق للجديد السياسي، عهد ينهي كل ما كان من اتفاقات مع دولة الكيان، والتي لم تلتزم بها بل أنهت جوهرها السياسي القائم على الإنسحاب التدريجي لقوات الاحتلال من "الضفة والقطاع والقدس" باعتبارها "ارض فلسطينية ووحدة جغرافية واحدة، والولاية عليها فلسطينية" كما نصت المادة الرابعة من اتفاق اعلان المبادئ عام 1993..وضمن زمن محدد بخمس سنوات..والتحديد هنا تأكيد على الفكاك وليس الارتباط اللامنتهي..

القادم سيكون خسارة كاملة لدولة الكيان مقابل ربح خالص بالمعني التاريخي للشعب الفلسطيني..لذا تهديد الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بأن فلسطين والرئيس عباس سيخسرون الكثير كلام تهبيش عصابة لا أكثر..ولنقف فعلا لنرى أي هي الخسائر التي يمكنها أن تكون بعد "فك الارتباط" بالاحتلال، لأنه لم يعد هناك "اتفاقات سياسية قائمة" منذ العام 2000، وبدء الحرب العدوانية الاسرائيلية - الأميركية على السلطة الوطنية ومؤسساتها تدميرا وقتلا وانتهت باغتيال الزعيم الخالد..

جردة حساب سريع لما ستخسره الطغمة الفاشية وكيانها مقابل ما ستربحه فلسطين وشعبها وقيادتها:

* اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة نصا وروحا، سيعيد تعريف الاحتلال من احتلال أراضي الى التحديد باحتلال "دولة فلسطين ارضا ومؤسسات وسيادة"، ما يتطلب نقل شكل المواجهة في المؤسسات الدولية من بحث عن انسحاب من اراضي الى انهاء احتلال لدولة، ما يمنح القيادة السياسية الفلسطينية - الجديدة - المشروعية لصياغة قرار عربي والذهاب الى الجمعية من أجل انهاء احتلال دولة عضو ومعاقبة الدولة المحتلة..وفقا للفصل السابع..

*اعلان دولة فلسطين يعني توقف العمل بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان، ما يؤدي موضوعيا الى اعادة العمل بما كان متبعا قبل "مؤتمر مدريد" في الجمعية العامة للإمم المتحدة باعتماد الاعتراف باسرائيل سنويا..ولأن هناك جديد بات واقعا فإن الاعتراف باسرائيل سيرتبط بالاعتراف بدولة فلسطين، والانسحاب الشامل من اراضيها، وغير ذلك يتم طرد الكيان شر طرده من الأمم المتحدة لتصبح أول دولة في تاريخ المنظمة الدولية تطرد، كما كان مع جنوب افريقيا العنصرية..

*اعلان دولة فلسطين يعني فتح الباب مجددا لإعادة التصويت على قرار الأمم المتحدة رقم 194 الخاص بحق عودة اللاجئين، وتعويضهم عن نكبتهم وليس تخييرهم كما يشيع البعض اما العودة او التعويض، بل هو عودة وتعويض، وهو الاجراء الذي تم ايقافه أيضا بعد مؤتمر مدريد عام 1991 تحت "شعار حسن النوايا"، فأخذت اسرائيل ما لها ولم تقدم ما عليها..ولذا تصبح الفرصة مناسبة للعودة للإجراء الذي يربط بين الاعتراف بدولة اسرائيل وتنفيذها القرار 194..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن الباب سيكون مشرعا جدا أمام تفعيل ملاحقة دولة الكيان وقادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية كمجرمي حرب، بعد أن تم "إبطاء العمل بقرارات المجلس المركزي من خلال رئيس لجنة الأربعين والذي لجأ الى الشكل على حساب المضمون، ولذا ما بعد اعلان الدولة سيتم نفض كل اللجان السابقة لتكوين بديلها الباحث عن الفعل الحق وليس الكلام

عن الحق..وبه ستبدأ رحلة مطاردة دولة الكيان الاسرائيلي، وهو ما يعني أن غالبيتهم لن يجرؤ مغادرة بيته الا متخفيا - منقبا..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن الاتفاقات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية لن تبقى كما هي عليه، مهما ظن البعض غير ذلك، فالانتفاضة السياسية الفلسطينية الكفاحية ستجبر النظام الرسمي العربي - الجامعة العربية -، أن يعيد صياغة موقفه وفقا للجديد الفلسطيني، بما فيه وقف التعامل مع مبادرة السلام العربية بكل مكوناتها، واعادة صياغتها انطلاقا من اعلان دولة فلسطين، لأن المبادرة تم صياغتها ما قبل ذلك القرار بـ10 سنوات في قمة بيروت عام 2002، ولذا فالمبادرة العربية للسلام باتت "كادوكا سياسيا"، لا قيمة لها في زمن الدولة الفلسطينية..

*اعلان دولة فلسطين يعني اعادة الاعتبار للمقاومة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها، خاصة الشعبية السلمية الانتفاضية منها، وهو ما لن تستطيع دولة الكيان القدرة عليه في ظل المشهد الساخن عالميا، ولن يحتمل العالم مزيدا من البطش والارهاب من دولة تحتل دولة أخرى، خاصة وأن الحديث عن "الشرعية" بات حاضرا وبقوة..

*اعلان دولة فلسطين يعني منح حركة المقاطعة الدولية للكيان بعدا سياسيا جديدا، واتساعه الى مختلف المجاملات، بما يعيد للمشهد السياسي ما كان سائدا في الثقافة العربية "إمسك صهيوني"..مطاردة احتلت المسرح السياسي العالمي طويلا..

*اعلان دولة فلسطين يعني انهاءا موضوعيا لكل مشاريع الحركة الصهونية التي أعدتها عبر أدوات محلية واقليمية، تجسدت في مشاريع بيريز وشارون لاقامة كينونة غزة وتقاسم الضفة وظيفيا، ما يفرض عمليا انهاء الانقسام بكل مؤسساته القائمة لتفسح الباب لاقامة مؤسسات دولة فلسطين الوطنية..

*اعلان دولة فلسطين هو العهد السياسي الجديد لولادة المرحلة الثالثة في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، من تشكيل منظمة التحرير وانطلاقة

الكفاح المسلح الى اقامة اول سلطة وطنية فوق ارض فلسطين برئاسة ياسر عرفات الى اعلان دولة فلسطين تجسيدا لبعض "الحق الفلسطيني المشروع"..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن عنوان شعب فلسطين بات معلوما لكل ما انبتته هذه الأرض، ويصبح شريكا بالهوية والانتماء لدولة قائمة معلومة معترف بها..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن باب التعويض عما لحق بشعب فلسطين جراء النكبة يجد اعادة البحث به وملاحقة المتسبب به قانونيا..

*اعلان دول فلسطين سيكون اعلانا بانهاء "القيد السياسي القانوني" الذي فرضته الاتفاقات من أجل البحث عن "تسوية عادلة"..

ولذا نعترف أن الشعب الفلسطيني بذلك سيخسر كل القيود، وسيربح ما لم يكن له يوما..وكل ربح لفلسطين يقابله خسارة لدولة الكيان العنصري..

هل يفعلها الرئيس عباس بدعم الشعب وقواه ويعلن انهاء زمن الاحتلال وبداية زمن الاستقلال الوطني..ذلك هو التحدي المرتقب بعد النصر التاريخي بهزيمة فرقة خطف الشرعية وأذنباها..فرقة صيبا والصبية والمصائب..نعم سيكون بداية زمن الفلسطيني!

ملاحظة: لما لا يطلب الرئيس محمود عباس لقاءا عربيا خاصا لبحث مطلب "اعلان دولة فلسطين" ليصبح موقفا عربيا بعد أن يكون التقى مع قيادة العمل الوطني الفلسطيني ..كلما تحصن الرئيس بدعم داخلي وعربي ربح أكثر..واندحر المحتل!

تنويه خاص: نأمل من الأمير علي بعد اعلان ترشيحه لرئاسة الفيفا أن يعمل على تشكيل "لجنة تحضيرية عربية" لتكون أداة الفعل والإتصال..التجربة السابقة تفرض ذلك..شكرا لرئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم جبريل الرجوب اعلانه المبكر بدعم الأمير..وليته يدعوه لزيارة فلسطين لتكون قدسها بابا لانطلاقة "علي" نحو كرسي رئاسة الفيفا ببركتها وشعبها!

اتفاق أوسلو بعد 22 عاما.. " كادوك سياسي"

كتب حسن عصفور/ عند لحظة صعود محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للتوقع على اتفاق " اعلان المبادئ" مع دولة اسرائيل في مثل هذا اليوم، قبل 22عاما في حديقة البيت الأبيض، لم يكن يتصور ان تلك اللحظة المفترض ان تكون بداية "عهد جديد" في الصراع الشرق أوسطي لن تصل الى ما كان يجب ان تصل اليه من تغيير جوهري في مسيرة ومسار الصراع، وأن المصافحة التاريخية التي هزت أركان المعمورة بين الخالدياسر عرفات زعيم الشعب الفلسطيني ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين، ستصبح صورة تؤدي الى مقتل رابين بعد عامين وأيام من التقاطها في عملية أعلنت بداية مقتل ذلك الاتفاق، لتؤكد ان دولة الكيان ليست شريكا في عملية السلام ولن تكون في المدى المنظور..

عند لحظة المصافحة بعد التوقيع انطلق الحضور الفلسطيني يتعانق فيما بينهم بفرح خاص، لم تغب عنه دموع استحضار مسيرة تاريخ كفاح شعب حاولوا بكل السبل الممكنة وغيرها تغييبه عن الحضور، منذ ذلك الوعد الأقذر في تاريخ الأمم عندما منح وزير خارجية بريطانيا، ما لم يملك وعدا لمن لا يستحق على حساب اصحاب الحق والوطن..

في حين كان هناك البعض الفلسطيني يرى ان ذلك الإعلان "جريمة سياسية" وجب رفضها ولفظها كونها استبدلت "الحق التاريخي" بممكن سياسي، جدل ونقاش لم يتوقف بعد مضي كل سنوات، كان لها ان تعيد جدل الحوار الى مسار مختلف، لكن الثابت الأهم هو ان ذلك الاتفاق، وبكل ما عليه من ملاحظات له وعليه، فتح بابا مختلفا للفلسطيني لمنع مؤامرة اخطر .. الجوهري الذي غاب عن رافضيه او معارضيه، والذي أحتكم اليه الخالد ياسر عرفات في الذهاب الى الاتفاق، مدركا قبل غيره وربما اكثر من غيره ما تقدم بالاتفاق من " تنازلات سياسية تاريخية" بالقياس الفلسطيني، خاصة

في ما يتعلق بالاعتراف المتبادل والذي أخذت به دولة الكيان نصا يفوق ما كان يمكن قبوله، بل وتصوره الذهني لشعب فلسطين، الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود..

عبارة كانت الأكثر تعقيدا قبل التوقيع الأخير، لكن الخالد حسم الجدل حول كلمات كان لها ان تنهي كل أمل بتوقيع ذلك الاتفاق، وكانت رؤيته التي كسرت " جدران الصندوق السياسي التقليدي"، ان اسرائيل دولة قائمة، فيما دولة فلسطين غائبة الحضور رغم وجودها السياسي الكبير،أب الحركة الوطنية خلال نقاش العبارة التي كان لها اما توقيع " اتفاق تاريخي" او ابقاء الحال على ما هو عليه من " عبثية تفاوضية مسلية" في واشنطن، أحتكم الى قراءة المتغير السياسي الكبير في مشهد مؤامرة " استبدال التمثيل الوطني الفلسطيني مع استبدال الهدف السياسي"، منذ نشر رؤية أمريكية خاصة بالشرق الأوسط تبحث عن " تشكيل قيادة مسؤولة للفلسطينيين" من أهل الضفة والقطاع تعمل على تأسيس حكم ذاتي يمهد الطريق لعلاقة كونفدرالية مع الأردن، رؤية تشطب منظمة التحرير بصفتها وتلغي حضور القدس السياسي والكياني، عمل لها فريق يهودي قاده صمويل لويس ودنيس روس، واحتكم مؤتمر مدريد عند إعلانه على جوهر تلك الرؤية الأمريكية اليهودية لصياغة تمثيل جديد للشعب الفلسطيني في ظل ظروف عربية إقليمية كانت مؤاتية لهم بحصار سياسي خاص لمنظمة التحرير..

لم تكن المسألة كما حاول بعض ممن عارضوا الاتفاق غياب ما به من "آثار سياسية ضارة بل وكارثية بالمعني العام في سياق الصراع"، بل كان الناظم الأساس كيف يمكن وأد المؤامرة الأخطر لشطب الممثل الشرعي والوحيد الذي كان حجر الزاوية في وقف مفاعيل واستكمال مؤامرة اغتصاب فلسطين عام 1948.. والتي كان لها ان تكون لو حدث من مؤامرة عقد جلسة رام الله للمجلس الوطني لحق فريق يهود أمريكا ما كانوا يبحثون عنه باغتصاب الشرعية الوطنية كما اغتصبت الأرض الوطنية..

النقاش التاريخي لما للاتفاق وعليه لن يتوقف، ولكن الأكثر أهمية بعد مضي 22 عاما على توقيع انطلاقة التنفيذ، ان تتوقف القيادة الفلسطينية عن ابقاء مسار الأحداث وكان الاتفاق بآلياته الانتقالية التي تحولت الى اليات ثابته، وتحول احد مبادئ الاتفاق من " التبادلية في التنفيذ" لمواد متفق عليها ضمن جوهر إنهاء الاحتلال مقابل استكمال مفهوم الاعتراف الى ما يمكن تسميته الآن ب" مبادئ الإملاء"، واستبدال الجوهري المؤدي وفق النص المكتوب بالانسحاب من الارض الفلسطينية الى اعادة تهويد الأرض الفلسطينية، تلك هي جوهر المسألة التي تسحق ان تراها القيادة الرسمية والسياسية الفلسطينية، بعيدا عن الموقف الأساس من الاتفاق، كي لا يبقى جدل النقاش محدودا فيما لم يعد قائما..

الجوهري المطلوب هو اعادة رد الاعتبار لما للشعب من حق سياسي بات له بقرار دولي جسده الاعتراف بدولة فلسطين التي رفرف علمها على مبنى الأمم المتحدة معلنا البدء بضرورة تجسيد دولة فلسطين في جزء من ارض فلسطين، لكنها الحقيقة السياسية التي يجب ان تشكل مفتاح رؤية فلسطينية جديدة تسبتدل او بالأدق تجب كل ما قبلها من نصوص مؤقتة، بما فيها بل وأبرزها اعلان اتفاق المبادئ " اتفاق أوسلو" وكل ملحقاته التنفيذية، فهي لم تعد بذي صلة يعتد بها سياسيا ..

واجب قيادة الشعب الرسمية - السياسية صياغة الحق الوطني ضمن الممكن السياسي الراهن، وعدم اضاعة احد المنجزات التاريخية التي أكدها قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، فهو مفتاح أساسي لإعادة صياغة أسس الصراع مع دولة الكيان..

ذلك المنتظر في ذكرى اتفاق بات " كادوكا سياسيا" لا يجب ان يستمر قيدا سياسيا، فوجب كسره بإعلان دولة فلسطين بحدودها وعاصمتها وفق قرار 67/19لعام 2012..

ملاحظة: أحدث عضو تنفيذية منظمة التحرير إرباكا سياسيا كبيرا عندما أعلن ان غالبية الممتنعين والغائبين عن التصويت لصالح رفع العلم الفلسطيني دول عربية واسلامية، ولنعرف لاحقا ان ذلك خطأ لا نعلم هل كان سهوا ام غيره.. لكن كان المطلوب الاعتذار السياسي وليس التعديل التنويهي فقط يا صائب عريقات!

تنويه خاص: حسنا صوبت حماس موقف احد قياداتها الذي هزأ بجهل من قيمة رفع العلم الفلسطيني واعتبرته مكسبا، حتى لو حاصرته بكلمة رمزي، لكنه تصويب مقبول على طريق تصويب رؤية الجوهري فيما هو أساس القرار..!

استطلاع "مهين وخطير" قبل خطاب الرئيس!

كتب حسن عصفور/ في أول مفاجأة سياسية داخل "بقايا الوطن"، اعلن مركز ابحاث فلسطيني نتائج "استطلاع رأي" ورد بها، بأن ما يقارب من "ثلثي" الفلسطينيين يطالبون الرئيس محمود عباس بـ"الاستقالة" من منصبه، وان مدى التأييد له تراجع بنسبة كبيرة جدا، من 44% الى 38%، اراء تبدو صادمة جدا لفريق الرئيس عباس السياسي..

ولم يقتصر الأمر عند طلب الاستقالة، وتراجع التأييد للرئيس فحسب، بل أن التراجع طال نسبة الراغبين في "حل الدولتين" وباتت لأول مرة منذ زمن بعيد عن تقل عن رافضيها..

ودون تقديم "بدائل واضحة" لحركة "الرفض" المهيمنة على نتائج الاستطلاع، وبعيدا عن ما يتوقع "استخفاف فريق الرئيس عباس" بتلك النتائج، إلا أنها تشكل "صفعة سياسية" لا يمكن أن تمر مرور الكرام، خاصة وأن من قام بها "مركز بحثي" سبق ان أصدر تقارير لاستطلاع رأي كانت

غالبيتها في صالح الرئيس وتنظيمه السياسي - فتح -، التي اصيبت ايضا بتراجع كبير وفقا للاستطلاع، لذا فهي أرقام تشكل "ضربة قاسية" للرئيس ومنهجه وتنظيمه..

قبل صدور الاستطلاع، لحقت بفريق الرئيس عباس "هزيمة سياسية" كبرى، عندما أجبر ذات الفريق، وتحت ضغط سياسي - شعبي كبير على التراجع عن عقد دورة "انشقاقية" للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي كان لها ، لو عقدت ضمن شروط الداعين لها، الى وضع نهاية سياسية لمرحلة طويلة، والبدء بتنفيذ جديد سياسي يمهد الطريق لتقسيم وتقاسم"بقايا الوطن"..

نتائج الاستطلاع، تمثل "ضربة سياسية" قوية جدا لمواقف الرئيس عباس و"خليته الخاصة"، وتقيم شكلا جديدا من "العزلة" بين منهج الرئيس المرتبك سياسيا، وبين المطلوب ان يكون في ظل مرحلة هي الأكثر تعقيدا منذ استشهاد الخالد ياسر عرفات، وقبل ايام قليلة جدا على "الخطاب المنتظر" للرئيس عباس في الأمم المتحدة، والتي تختلف المقولات عما سيحمل من "مضامين سياسية"، لكن المؤشرات الأولية تشير الى عدم إحداث "المفاجأة" أو "الجائزة الكبرى" التي ينتظرها شعب فلسطين، وأن "القنابل قد تكون صوتية - دخانية" لا غير..

ولأن أرقام الاستطلاع، قاسية جدا على "فريق الرئيس الخاص"، بل وأيضا على حركة فتح، التي تراجعت شعبيتها بنسبة كبيرة، فيجب أن يفكر بها الرئيس وفريقه وحركة فتح، ويتعامل معها بجدية، دون "استخفاف" وإدارة الظهر لها، في الخطاب المنتظر..

وبعيدا عن "حركة الاستخفاف المتوقعة من فرقة صيبا التي اصيبت بشرخ مفاجئ" لنتائج الاستطلاع، الا أن المطلوب من الرئيس عباس أن يأخذها بعين الاعتبار، ويعيد "قراءة نص الخطاب" ويحاول قدر الممكن "التوافق السياسي"، مع ما قاله مضمون الاستطلاع..

القضية المركزية التي لا يجب الاستخفاف بها، موضوع "استقالة الرئيس"، ولأول مرة تصل نسبة المطالبين بها الى ما يقارب "ثلثي سكان بقايا الوطن"، نسسبة مرتفعة جدا، ومؤشر أن الرفض تعدى موقف سياسي الى رفض شامل لكل المنهج الرئاسي في إدارة الحكم، رسالة غاية في الأهمية، يجب ان لا تمر كخبر من الأخبار، او يحاول البعض تسطيحها عند تقديم تلك النتائج للرئيس عباس، ضمن "مختصرات الأخبار" التي تقدم له..

"استقالة الرئيس" ورفض "حل الدولتين" وتراجع التأييد لحركة فتح، هي الدروس السياسية الأبرز التي يجب أن تكون حاضرة بقوة لقراءة المشهد العام، قبل الخطاب المرتقب، ولعل المفتاح هو ضرورة اعادة اسس ومرتكزات الخطاب لتتوافق مع المطلب العام باعلان انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاقات اوسلو، واعلانا صريحا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة لدولة فلسطين، وقبر كل مظاهر "الارتباط" مع دولة الاحتلال، وأن يعيد الرئيس عباس النظر في سلوكه السياسي المصاب بارتباك واضح منذ "صفعة تأجيل" المجلس الوطني، حتى أنه قاطع اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لأنها "تجرأت" ورفضت الاستمرار في توجه "عقد جلسة وجبة مجلس بمن حضر"، كما طال الموقف حركة فتح ايضا ولذات السبب..

الاستطلاع رسالة واضحة جدا للرئيس عباس وفرقته الخاصة جدا، والتي تضيق عددا يوما بعد آخر، حتى قيل أن "أمين سرها" اصيب بـ"لفحة غضب" رئاسية وحضر عليه السفر برفقته، وهو الذي لم يكن يغيب عن أي صورة تجمع الرئيس عباس بأي مسؤول داخل "بقايا الوطن" او خارجه، ولم يكن رفيقا له في الرحلة التي يقوم بها، وسمح له السفر الى مقر الجمعية العامة فقط بطائرة ركاب عادية، لضرورة الأوراق المطلوبة لا أكثر..

مستنتجات الاستطلاع لا يجب أن تغييب عن جوهر "خطاب الرئيس" لو أريد أن لا تتحول النتائج الى "مظاهر أكثر غضبا"، وبـ"ملامح" قد لا تكون مطلوبة أو مرغوبة ايضا..

المفتاح بيد الرئيس عباس وحده..وهو صاحب القرار لا غيره..!

ملاحظة: "العبرنة والتهويد" باتت سياسة يومية في القدس المحتلة، رغم هواتف القادة..هل ممن يبحث عن رد سياسي يعيد "الوعي" للطغمة الفاشية في تل أبيب.."القدس عروس عروبتكم ..أولاد...." الباقي معلوم لمن قرأ قصيدة مظفر النواب!

تنويه خاص: من هي الجهة صاحبة قرار تشكيل "لجنة تحضيرية" لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني..الموضع بات حائرا..هل هناك من لا زال يريده لـ"تجديد الشرعية"، ام أن "الشرعية باتت فتية جدا" بعد صفعة رفض "جلسة الوجبة السريعة"..الفصائل ورئاسة المجلس مطلوب توضيح!

استقالة الرئيس عباس على مائدة "غداء باريسي"!

كتب حسن عصفور/ عندما أشار بعض "فرقة صيبا" لخطف "الشرعية الوطنية الفلسطينية" على الرئيس محمود عباس أن تقديم استقالة 10 من أعضاء اللجنة التنفيذية وهو منهم، ستفرض تلك الاستقالة "واقعا قانونيا"، يجبر رئاسة المجلس الوطني على "الخضوع" لرغبة الرئيس وفرقته، لعقد جلسة سريعة لمجلس بمن حضر، يتم خلالها ترتيب "الأمر" كما يريد الرئيس، بفريق جديد وسياسة جديدة..

وكما يقال في بلادنا، "العلم نور" فإن "الجهل ظلام" أيضا، إذ أظهرت تلك الفرقة أنها ليست جاهلة بإدارة الشأن السياسي فحسب، بل جاهلة بقانون منظمة التحرير ومجلسها الوطني ايضا، القانون الأساسي الذي يحتكم اليه الجميع، ولم يجرؤ يوما اي كان خرقه، حتى عندما رغب الخالد ابو عمار القيام به مرة في عام 1984، عام معركة انقاذ الشرعية من محاولة سرقتها وخطفها لايداعها في مكان غير مكانها – كما كان من فرقة صيبا راهنا - ،

فشل وتصدى له القانوني الأمين ابو الأديب الزعنون، فرضح الخالد للقانون إدراكا أن الحصن الأخير له قبل أن يكون للشرعية ذاتها..

تلك الفرقة التي أصابها جشع نادر لسرقة ما يمكنه سرقته من "الشرعية"، سارعت بالاعلان عن نيتها وتقدمت باستقالة عشرة منها، بينهم الرئيس، وطالبت بعقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني خلال ايام عدة، كان بيانا مكتوبا ومنشورا وموجودا صوتا وصورة ألقاه من جاء الى أمانة سر تنفيذية اصيبت بارتعاش قانوني..

سارعوا الاعلان عن الرغبة دون أن يكلفوا ذاتهم قراءة بضع كلمات كانت كافية لردع "جنوحهم"، لكن "الفردية المطلقة" و"الاستخفاف الكامل" بالقانون و"الشرعية" أدى بهم الى الوقوع في شر أفعالهم، لتهب "الشرعية السياسية - القانونية لتحمي اطارها وقانونها ومنظمتها" وتقاتل بكل ما لها من اسلحة مشروعة ضد "هجمة فرقة صيبا" لنتش ما يمكنها نتشه..وهزمت تلك الفرقة المسعورة شر هزيمة، ولأنه هزيمتها كانت صاعقة مدوية كان لها وحدها أن تطيح بهم من إطر الشرعية، لو كان الأمر السياسي سويا..

ولكن البعض تمكن من القيام بحيلة لستر العار الوطني الذي الحقوه بفلسطين القضية والممثل، بالاختباء وراء عريضة اعضاء تنفيذية المنظمة بتأجيل جلسة لم تكن تمثل قيمة سياسية - قانونية لو حدثت، حيلة نجا بها من كان يجب محاسبتة، ومنهم، بل أولهم من أحضر الى أمانة سر التنفيذية، فخان الأمانة من أول لحظة، حيث استقال من عضوية التنفيذية وبعدها طلب تسميته امينا لسرها، في مسرحية هزلية لا بعدها مسرحية علي سالم "المشاغبين"، ورغم ذلك استمر الحال على ما هو عليه، ولم يحاسب من كان سببا لفضيحة سياسية غير مسبوقة لفلسطين..

ويبدو أن هناك مسألة لم يتوقف البعض أمامها، تتعلق باستقالة الرئيس محمود عباس من أحد مناصبه "العديدة"، رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فبعد "عريضة ستر عار الفضيحة"، وإعلان تأجيل عقد جلسة "الوجبة

السريعة" لمجلس رام الله، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا لها دون حضور رئيسها، وهو بذا ليس قانونيا، واتخذت به بعض توصيات منها العمل على تشكيل اللجنة التحضرية للمجلس الوطني، وفقا للمتعارف عليه مع مشاركة حماس والجهاد فيها، وأن يكون اللقاء خارج الوطن على أن يتم العمل بعقد المجلس الوطني قبل نهاية العام..وأيضا توصيات حول القدس وما تتعرض له لم ير منها النور شيئا..

ولأن المشهد الرسمي الفلسطيني بات في حالة من "الحيرة والارتباك"، ولا نود القول قولا آخرا قد يسبب الحرج، بدأت تتطاير بعض الأقوال المنقولة عن الرئيس عباس لزواره، ومنهم وفد من أبناء فلسطين - القائمة المشتركة - أعضاء البرلمان الاسرائيلي، بأنه مستقيل من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية، وأنهم يعقدون الاجتماعات بدونه..وتردد القول عن أكثر من جهة التقته قبل السفر في مهمة ينتظرها الشعب الفلسطيني بـ"أمل جديد"..

وجاءت اللطمة الكبرى عندما اشار الصحفي الفلسطيني - المجنس لبنانيا - جهاد الخازن في مقالة له بجريدة الحياة اللندنية يوم 23 سبتمبر - ايلول 2015 ، ان الرئيس محمود عباس مستقيل من رئاسة اللجنة التنفيذية ، كاتبا "هو استقال من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة عقدت ثلاثة اجتماعات غاب عنها. وهناك اجتماع خلال شهرين ربما يطلع بحلٍ لضخ دم جديد في اللجنة"..

هذه الكلمات "القاطعة" كتبها الخازن بعد أن أوضح "جلست الى يمين الرئيس محمود عباس للغداء في باريس، ومعنا أركان حربه، أو سِلمه، وكنا نتحدث وأنا أستعيد الكلمات «نحاول مُلكاً أو نموت فنعذرا»، وأتمنى أن يكون حظ أبو مازن أفضل من حظ إمرئ القيس."..

ولأن الاستخفاف وصل حدا لا سابق له، لم نسمع تعقيبا من "الرئاسة الفلسطينية" عما كتبه الخازن، ما يعني ان مسألة الاستقالة كما وردت في المقال صحيحة جدا، وأن "مائدة غداء باريس" باتت أكثر شرعية من كل

الإطر الرسمية، بل أن الخازن أكد تلك الحقيقة بكشفه أن خطاب الرئيس ليس مكتوبا بصيغته النهائية، انتظارا للقاء أمريكي، وعليه سيكون "النص النهائي" للخطاب، والذي سيتسلمه الخازن ، وفقا للوعد الرئاسي قبل ان يتم القائه، وبالتأكيد قبل أي هيئة رسمية فلسطينية..

هل وصل حالنا أن تكون "موائد الغداء" أكثر "شرعية" من إطر الشرعية ذاتها..وإن صدق الخازن بأن الرئيس عباس مستقيل فعلا من رئاسة اللجنة التنفيذية فلما لا تعلن رسميا ويترك للقانون أن يأخذ مجراه باختيار "بديل"، بدلا أن تصبح المسألة مجالا للتندر في "صالونات النميمة السياسية"..

سيادة الرئيس عباس، ما يحدث من قول على قول يصيبك بخدوش منها تدخل السموم القاتلة جدا..فعالج الأمر قبل أن يصبح الأمر مستديما لا شفاء منه الا بعملية قيصرية غير مضمونة النتائج..

سيادة الرئيس احترامك لشرعية اللجنة التنفيذية واجبة عليك وليست منة منك..

سيادة الرئيس أضع حدا لمهازل "النميمة السياسية" التي تنقل عنك وانت تعلم الطريق والسبيل..الست حقوقيا تفاخر بأنك على دراية بالقانون!

ملاحظة: في يوم عيد الأضحى المبارك..يتجدد الأمل في وطن حر وشعب سعيد.. فلسطين تستحق الأفضل دوما!

تنويه خاص: الى روح أمي بعد غياب 21 عاما كم أنا فخور بك أيتها المرأة العصامية "أمية القراءة ..عالمة الكرامة"..سلاما لروحك التي تسكنني أيتها الانسانة الخاصة!

استقالة الرئيس عباس على مائدة "غداء باريسي"!

كتب حسن عصفور/ عندما أشار بعض "فرقة صيبا" لخطف "الشرعية الوطنية الفلسطينية" على الرئيس محمود عباس أن تقديم استقالة 10 من أعضاء اللجنة التنفيذية وهو منهم، ستفرض تلك الاستقالة "واقعا قانونيا"، يجبر رئاسة المجلس الوطني على "الخضوع" لرغبة الرئيس وفرقته، لعقد جلسة سريعة لمجلس بمن حضر، يتم خلالها ترتيب "الأمر" كما يريد الرئيس، بفريق جديد وسياسة جديدة..

وكما يقال في بلادنا، "العلم نور" فإن "الجهل ظلام" أيضا، إذ أظهرت تلك الفرقة أنها ليست جاهلة بإدارة الشأن السياسي فحسب، بل جاهلة بقانون منظمة التحرير ومجلسها الوطني ايضا، القانون الأساسي الذي يحتكم اليه الجميع، ولم يجرؤ يوما اي كان خرقه، حتى عندما رغب الخالد ابو عمار القيام به مرة في عام 1984، عام معركة انقاذ الشرعية من محاولة سرقتها وخطفها لايداعها في مكان غير مكانها – كما كان من فرقة صيبا راهنا - ، فشل وتصدى له القانوني الأمين ابو الأديب الزعنون، فرضح الخالد للقانون إدراكا أن الحصن الأخير له قبل أن يكون للشرعية ذاتها..

تلك الفرقة التي أصابها جشع نادر لسرقة ما يمكنه سرقته من "الشرعية"، سارعت بالاعلان عن نيتها وتقدمت باستقالة عشرة منها، بينهم الرئيس، وطالبت بعقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني خلال ايام عدة، كان بيانا مكتوبا ومنشورا وموجودا صوتا وصورة ألقاه من جاء الى أمانة سر تنفيذية اصيبت بارتعاش قانوني..

سارعوا الاعلان عن الرغبة دون أن يكلفوا ذاتهم قراءة بضع كلمات كانت كافية لردع "جنوحهم"، لكن "الفردية المطلقة" و"الاستخفاف الكامل" بالقانون و"الشرعية" أدى بهم الى الوقوع في شر أفعالهم، لتهب "الشرعية السياسية - القانونية لتحمي اطارها وقانونها ومنظمتها" وتقاتل بكل ما لها من اسلحة مشروعة ضد "هجمة فرقة صيبا" لنتش ما يمكنها نتشه..وهزمت تلك الفرقة المسعورة شر هزيمة، ولأنه هزيمتها كانت صاعقة مدوية كان لها وحدها أن تطيح بهم من إطر الشرعية، لو كان الأمر السياسي سويا..

ولكن البعض تمكن من القيام بحيلة لستر العار الوطني الذي الحقوه بفلسطين القضية والممثل، بالاختباء وراء عريضة اعضاء تنفيذية المنظمة بتأجيل جلسة لم تكن تمثل قيمة سياسية - قانونية لو حدثت، حيلة نجا بها من كان يجب محاسبتة، ومنهم، بل أولهم من أحضر الى أمانة سر التنفيذية، فخان الأمانة من أول لحظة، حيث استقال من عضوية التنفيذية وبعدها طلب تسميته امينا لسرها، في مسرحية هزلية لا بعدها مسرحية علي سالم "المشاغبين"، ورغم ذلك استمر الحال على ما هو عليه، ولم يحاسب من كان سببا لفضيحة سياسية غير مسبوقة لفلسطين..

ويبدو أن هناك مسألة لم يتوقف البعض أمامها، تتعلق باستقالة الرئيس محمود عباس من أحد مناصبه "العديدة"، رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فبعد "عريضة ستر عار الفضيحة"، وإعلان تأجيل عقد جلسة "الوجبة السريعة" لمجلس رام الله، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا لها دون حضور رئيسها، وهو بذا ليس قانونيا، واتخذت به بعض توصيات منها العمل على تشكيل اللجنة التحضرية للمجلس الوطني، وفقا للمتعارف عليه مع مشاركة حماس والجهاد فيها، وأن يكون اللقاء خارج الوطن على أن يتم العمل بعقد المجلس الوطني قبل نهاية العام..وأيضا توصيات حول القدس وما تتعرض له لم ير منها النور شيئا..

ولأن المشهد الرسمي الفلسطيني بات في حالة من "الحيرة والارتباك"، ولا نود القول قولا آخرا قد يسبب الحرج، بدأت تتطاير بعض الأقوال المنقولة عن الرئيس عباس لزواره، ومنهم وفد من أبناء فلسطين - القائمة المشتركة - أعضاء البرلمان الاسرائيلي، بأنه مستقيل من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية، وأنهم يعقدون الاجتماعات بدونه..وتردد القول عن أكثر من جهة التقته قبل السفر في مهمة ينتظرها الشعب الفلسطيني بـ"أمل جديد"..

وجاءت اللطمة الكبرى عندما اشار الصحفي الفلسطيني - المجنس لبنانيا - جهاد الخازن في مقالة له بجريدة الحياة اللندنية يوم 23 سبتمبر - ايلول 2015 ، ان الرئيس محمود عباس مستقيل من رئاسة اللجنة التنفيذية ، كاتبا

"هو استقال من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة عقدت ثلاثة اجتماعات غاب عنها. وهناك اجتماع خلال شهرين ربما يطلع بحلٍ لضخ دم جديد في اللجنة"..

هذه الكلمات "القاطعة" كتبها الخازن بعد أن أوضح "جلست الى يمين الرئيس محمود عباس للغداء في باريس، ومعنا أركان حربه، أو سِلمه، وكنا نتحدث وأنا أستعيد الكلمات «نحاول مُلكاً أو نموت فنعذرا»، وأتمنى أن يكون حظ أبو مازن أفضل من حظ إمرئ القيس."..

ولأن الاستخفاف وصل حدا لا سابق له، لم نسمع تعقيبا من "الرئاسة الفلسطينية" عما كتبه الخازن، ما يعني ان مسألة الاستقالة كما وردت في المقال صحيحة جدا، وأن "مائدة غداء باريس" باتت أكثر شرعية من كل الإطر الرسمية، بل أن الخازن أكد تلك الحقيقة بكشفه أن خطاب الرئيس ليس مكتوبا بصيغته النهائية، انتظارا للقاء أمريكي، وعليه سيكون "النص النهائي" للخطاب، والذي سيتسلمه الخازن ، وفقا للوعد الرئاسي قبل ان يتم القائه، وبالتأكيد قبل أي هيئة رسمية فلسطينية..

هل وصل حالنا أن تكون "موائد الغداء" أكثر "شرعية" من إطر الشرعية ذاتها..وإن صدق الخازن بأن الرئيس عباس مستقيل فعلا من رئاسة اللجنة التنفيذية فلما لا تعلن رسميا ويترك للقانون أن يأخذ مجراه باختيار "بديل"، بدلا أن تصبح المسألة مجالا للتندر في "صالونات النميمة السياسية"..

سيادة الرئيس عباس، ما يحدث من قول على قول يصيبك بخدوش منها تدخل السموم القاتلة جدا..فعالج الأمر قبل أن يصبح الأمر مستديما لا شفاء منه الا بعملية قيصرية غير مضمونة النتائج..

سيادة الرئيس احترامك لشرعية اللجنة التنفيذية واجبة عليك وليست منة منك..

سيادة الرئيس أضع حدا لمهازل "النميمة السياسية" التي تنقل عنك وانت تعلم الطريق والسبيل..الست حقوقيا تفاخر بأنك على دراية بالقانون!

ملاحظة: في يوم عيد الأضحى المبارك..يتجدد الأمل في وطن حر وشعب سعيد.. فلسطين تستحق الأفضل دوما!

تنويه خاص: الى روح أمي بعد غياب 21 عاما كم أنا فخور بك أيتها المرأة العصامية "أمية القراءة ..عالمة الكرامة"..سلاما لروحك التي تسكنني أيتها الانسانة الخاصة!

استئناف المفاوضات عامل تفجير داخلي مضاف!

كتب حسن عصفور/ لم تنته بعد "آثار النوة السياسية" التي كادت تعصف بالمسألة الداخلية الفلسطينية، بل وبالشرعية الوطنية، نتيجة محاولة "البعض" "خطف ما يمكن خطفه من الشرعية" ليرسم ملامح مشروع تكميلي لمشروع أميركي قديم بصياغة منظمة التحرير بمقاس خارج شرعيتها الكفاحية الثورية التي اتسمت بها حركة تحرر وطني ممثلا للشعب الفلسطيني، وأداته لاستعادة هويته التي كادت ان تذوب وتنحصر في رقعة تشبه " الجزيرة" اسمها قطاع غزة، ولبناء كيانه السياسي الذي فعلوا كل شيء لإغتصابه..

وساعات بعد "نصر سياسي" مثله رفع راية الوطن - دولة فلسطين - فوق مبنى الأمم المتحدة، معلنة أن ساعة الحلم الكياني اقتربت لتصبح "حقيقة سياسية"، تمثل ردا استراتيجيا على المشروع الصهيوني بكل مكوناته..

وأيام فقط قبل اللحظة التاريخية التي ينتظرها شعب فلسطين في كل أماكن تواجده، وبمختلف ما يحمل من هويات، وجنسيات وجواز سفر، لكن قلبه وعقله وكل ما بالوجدان السياسي - الإنساني خطاب الرئيس محمود عباس صارخا بثقل كفاح شعب بما قدم من تضحيات ثمنا لحرية الوطن ومنع اغتصابه وخطفه، صرخة رئيس شعب فلسطين قولا فاصلا، ان اليوم في

الثلاثين من سبتمبر (أيلول) أعلن للشعب قيام دولته فلسطين فوق ارض فلسطين كما اقرتها " الشرعية الدولية"، رغم الإجحاف التاريخي الذي نال من الوطن التاريخي لنا..

اعلان هو المنتظر من رئيس " دولة فلسطين" وفقا لوثيقة الاستقلال التي اعلنها الخالد ياسر عرفات في الجزائر عام 1991، وغير ذلك لن يقبل منك سيادة الرئيس، بل انك سترسل رسالة احباط سياسي بحجم " الأمل التاريخي" المرتقب منذ عشرات السنين، على طريق عودة بعضا من الوطن مجسدا في "بقاياه" القائمة ضفة وقطاعا وقدسا"..

ووسط ذلك كله تخرج "تسريبات"، كل الرجاء ان لا تكون صادقة، بأن الرئيس محمود عباس يبحث في كيفية استئناف المفاوضات مجددا مع الحكومة الفاشية في الكيان العنصري، تسريب سياسي يحمل بعضا من "مصداقية" بعد اعلان الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بأنه تلقى دعوة هي الأولى له والجامعة، لحضور لقاء "اللجنة الرباعية الدولية" الخاصة بما كان يسمى " عملية السلام"، التي بدأت في مدريد عام 1991، ولم تنته بعد..مضافا لها بعض من وزراء خارجية دول عربية، تبحث كيفية إطلاق المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية التي توقفت لأسباب يكررها الرئيس كثيرا، ولم يتم تنفيذ اي منها بل أضيف لها مزيدا من ارتكاب جرائم حرب وحدها المُضافة فقط كافية بإرسال مرتكبيها الى جهنم بلا محاكمة..

وكي لا يحدث ما حدث من أزمة وطنية كبري" تفتح "باب جهنم" لتفجير سياسي، قد يشعل كل أدوات الحرائق التي انطفأت نارها لكن رمادها لا زال ملتهبا، بعد محاولة " فرقة صيبا" سرقة الممثل لبيعه في سوق نخاسة أمريكي يهودي"، كي لا يحدث ما لم يحدث فيجب على الرئيس محمود عباس، ان لا يرضخ لأي ضغط ينال من الموقف الوطني الفلسطيني الإجماعي المتمسك بواجب غير قابل للرد والإطالة هو اعلان دولة فلسطين لتنهي اصعب رحلة " عذاب سياسي" بعد الإغتصاب الأول" لعام 1948، لا بديل له سوى تمسك بالقسم الوطني من الرئيس للشعب ليغلق الطريق به امام المشروع الصهيوني

التدميري لمشروع الوطن الفلسطيني ومحاولته لتدمير الأقصى لبناء هيكلهم الذي يدعون..

اي فتحة باب ل" مكذبة التفاوض مجددا" تعني قبل كل شيء إلغاء صريحا لقرار الأمم المتحدة رقم 67/19 الخاص بالدولة وحدودها وعاصمتها، قرار هو الأهم دوليا لرفض الاحتلال الاسرائيلي وأي تهويد او استيطان فيها، بل هو احد جدران حماية المقدسات بما فيها المسجد الأقصى من مؤشرات يقول الرئيس عنها انها لن تمر، لكنه ستمر، بل ستمنح شرعيتها لو عادت "ريما لعادتها التفاوضية العتيقة"..

فتح باب المفاوضات ثانية، هو اعلان "حرب سياسية داخلية"، ليس لأن المسألة رفض من اجل الرفض، قبل ان تبدأ جوقة التضليل دق طبولها الفارغة، كما فعلت خلال محاولة خطف الشرعية، اعتقدوا انها قادمة، فاكتشفوا ان شعب فلسطين لم ينله ما نالهم إحباطا سياسيا وكسلا وطنيا، دون مزيد من الوصف كي لا نصل الى مربع لا نود لأحد ان يصل له مهما وصلت سفالته السياسية..

فالمطلوب ليس الباب الدوار التفاوضي، بل ما يجب ان يكون هو آلية تنفيذية لتطبيق قرار اعلان دولة فلسطين وفقا القرار أعلاه، لا شئ غيرها له مكان للبحث، لا تفاوض من جديد، وكل ما لرئيس عباس قوله لهم قبل الذهاب ان فلسطين لها دولتها وما لها شأن بغيرها سوى آلية تحريرها من قبضة محتل غاصب، وما لنا مع دولة احتلال دولة فلسطين كيف للدولتين ترسيم الحدود بينهما والبحث في كيفية إنهاء بعض القضايا الخاصة كالطريق الرباط بين الضفة والقطاع، ثم كيفية تنفيذ قرار 194حول اللاجئين..

تلك لا غير هو ما لفلسطين عن كل باحث عن دور مظهره باسم المفاوضات.. خط أحمر حقيقي وليس كذلك الكرت الشهير الذي رفعه يوما احدهم لنجد ان الضوء الأخضر عمليا منح لترسيخ ممثل الكيان..

لا وقت للعزل ولا وقت لتزوير سياسي جديد.. فدرس " الإنتفاضة السياسية" التي أسقطت مؤامرة خطف الشرعية لا تزال طاقتها متفاعلة، ولو حدث ما يخطط له من بعض عجم وعرب لن تكون النهاية سعيدة لكل من يشارك بمؤامرة سرقة دولة فلسطين كما اعلنتها الأمم المتحدة.. لا نتحدث أكثر وفقا لقرار التقسيم ولكن لن يقبل الشعب بأقل مما جاء في القرار الأخير لدولة فلسطين..

ما نأمل، اليوم قبل الغد، أن يدعو الرئيس عباس ورئيس المجلس الوطني الى لقاء قيادي فلسطيني عام وشامل لبحث قضية واحدة لا اكثر وهي الحصول على دعم الكل الوطني لإعلان دولة فلسطين، لا غيرها وبحث آلية تنفيذها في زمن محدد..

مجددا، نأمل قطع الطريق على " فتنة كبرى" تقف خلف الباب الفلسطيني، فلا تسمح لها سيادة الأخ الرئيس محمود عباس، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، هو لقب ربما تناساه الكثيرون لكنه احد ما كلفت به باسم الشعب خلفا للخالد ياسر عرفات..

سيادة الرئيس القائد العام لا تتردد ولا ترتعش فأنت ممثل لشعب الجبارين الذي تمنى الألماني هتلر يوما، ان يكون له شعب كالشعب الى انتخبك لتمثل من اجل تجسيد حقه الوطني لا غير..

ملاحظة: لا اعرف لماذا يحمل الحمساوي الزهار حقدا على منظمة التحرير لم يحمله اي صهيوني حاقد كريه.. الم تدرك قيادته ان ذلك يبني بينها والشعب جدارا عازلا، وان رفضها من الشرعية الوطنية يصبح واجبا وطنيا لو استمر ذلك المصاب بلوثة حقد نادرة..

تنويه خاص : الأخ رئيس المجلس الوطني وبعد ما اديت واجبك الوطني بأمانة لمنع سرقة الشرعية، بات لك ان تبدأ رحلة مسار تحديثها وتجديدها كي تكون أداة فعل لاستكمال طريق التحرر والاستقلال الوطني..

الأقصى ينتظر "تهديد هنية"..و"حرب عباس - المالكي"!

كتب حسن عصفور/ لن يصدقن أحد، أن دولة الاحتلال العنصري شرعت بتنفيذ مخططها التدميري - التهويدي للمسجد الأقصى، دون أن يرمش للقيادة الرسمية رمش يمكن ان يسجله التاريخ يوما، بأنها لم تقف متفرجة على واحد من أخطر مشاريع التهويد ضد أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومكان كنيسة القيامة، وتاريخ لا زالت حارات القدس العتيقة تنبضه، رغم كل جراح المحتل وهدوء أولي الأمر في فلسطين..

لم يكن يخطر ببال أي كان، أن تبدأ الحكومة الفاشية في تل أبيب الشروع في الغاء طابع "القدس ومسجدها المقدس"، وكأن المسألة حدث عابر، او مخالفة وانتهاك يمكن أن يضاف الى "سجل المخالفات المتراكمة في أرشيف دائرة المفاوضات حياة وروح وانقاذ"، أو "مخالفة سير" قامت بها "مجموعة استيطانية"، وليس فعلا يقترب من "الاعلان الرسمي اليهودي"، بأن المسجد الأقصى من الآن فلاحقا لم يعد ملكا لمسلميه، وبات جزءا حاضرا من "التاريخ اليهودي"، الذي جاهدوا في "العثور على حجر يشير لهم"، فلم يجدوا منه ذرة تراب، فلجأوا لتزوير التاريخ علانية بقوة المحتل وخنوع صاحب القضية..

لا يوجد مطلقا ما يمكنه تبرير ذلك الموقف - السلوك "المثير للريبة السياسية والوطنية" - ولولا العيب الوطني لقلنا غير ذلك لأنهم يستحقونه بجدارة -، أن يخرج قائل منهم بأن مفتي القدس والديار الفلسطيني أصدر "نداءا ناريا" لانقاذ ما يمكن انقاذه، وأن وزير خارجية الحكم العجيب في "بقايا الوطن" التقى بسفراء وقناصل وأبلغهم قولا فصلا قاطعا، لا راد له أن الموقف الاسرائيلي "سيجر المنطقة الى حرب دينية"..وانتهى اللقاء وأكمل الكيان مخططه بالمضي في "تقاسم الزمان الديني" في الأقصى المبارك، تمهيدا لفرض "تقاسم مكاني" على أمل هدم ما سيكون "لليهود من مساحة المسجد

الأقصى" وضمها الى حائط البراق ومساحتها لتبدأ رحلة "بناء هيكل مزعوم"..

لو قرأ الانسان الفلسطيني ولنقل ايضا العربي، ان دولة الكيان سيأتي عليها يوما لتفعل ما تفعل اليوم تحت سمع وبصر سلطة الحكم الذاتي وحكومتها الانقسامية قلبا وروحا، سلوكا وممارسة، ليس عن قطاع غزة فحسب، بل عن جوهرة فلسطين وروحها المقدسة..لن يصدقن ذلك أبدا وسيعتبره احد افلام "الخيال الأميركي - اليهودية"..

رحلة اغتيال ياسر عرفات يا سادة يا كرام، يا من تطلقون على ذواتكم من الألقاب ما لا تستحقونها، بل وربما تستحقون غيرها ومقلوبة الوصف ايضا، بدأت من لحظة أن نطق قولته التي لن تمحوها لا مؤامرة بني صهيون ولا تخاذل بعض من بني فلسطين، ان القدس والأقصى فلسطينية القلب والروح، فوق الأرض وتحتها، ولا مكان لأي أثر لغير المسلمين والمسيحيين بها، وأن ما لليهود مكانه في جنوب جزيرة العرب، اذهبوا وابحثوا "هيكلكم"..وهذا قول قاطع لا مجال للتفاوض به وعليه..

نطقها، وقرار الخلاص منه بدأ في ذات الساعة واللحظة، من قال ذلك "لا مكان له بيننا"..هكذا قال وفد بني صهيون في كمب ديفيد 2000 التي يدعي البعض منهم "كذبا وزورا وتزويرا للتاريخ"، انهم كانوا مع الخالد في موقفه، ومنهم من تركه مفضلا عرس شخصي على "مواجهة حول مستقبل وطن"..الكذب لن يطول ..

الخلاص من الخالد بدأ هناك، وأكملته دوائر الاغتيال بمسمياتها المختلفة، يوم أن أطلق الصرخة التي لا تزال تدوي في إذن كل فلسطيني حقا وليس نسبا، من قلب الحصار العار، قالها الخالد" عالقدس رايحيين شهداء بالملايين"..صرخة تدوي وكان يعلم يقينا أنها صرخة "وداع الوطن" الذي عشق والمدينة التي رأها نجمة الوطن فـ"لا فلسطين بلا قدس ولا قدس بلا فلسطين"..

اليوم بدأت رحلة اعادة كتابة تاريخ القدس وفق الرغبة الصهيونية والتهويد العلني، ولا موقف رسمي فلسطيني، رغم اعلانهم أن ذلك يفتح الباب لـ"حرب دينية"، دون أن يقول رئيس سلطة الحكم الذاتي المقلصة جدا، أو بالأدق رئيس البلدية الموسعة كلمة واحدة في أي من تصريحاته، أو كلامه حول مخطط تدمير المسجد الأقصى وتهويد القدس..

رئيس لا يرى في عالمه سوى كيفية عقد "جلسة الهمبرغر"، بأي طريقة كانت، يستخدم "الشكل القانوني" لتدمير "الحق القانوني"، والقدس وأقصاها ليس ضمن أولويات البحث والاهتمام..فريقه يسافر لكل مكان كي ينال رضى دولا وفصائل عما يخطط، وهو يعلم يقينا أن الفشل ولا غيره ينتظره، ويدفع بعض مريده للتظاهر هنا أو هناك، دون أن يحصد منها سوى مظاهر لا تليق مطلقا..وليته يعود لرؤية مشهد مؤيديه أمام مخيم بلاطة وكم عددهم..يلتقي "أمين أسراره الجديد" بمعوث اسرائيلي ولا كلمة للقدس في اللقاء المخصص لترتيبات مجلس الخاص!

كان الأولى له وبحكم المنصب قبل المسؤولية الوطنية، ان يتنسفر كل طاقات الشعب، ويعلن عن فعل وطني دائم، يبدا بالحشد الشعبي في كل مناطق الضفة والقدس وقطاع غزة، حشد لا ينتهي الى أن يعلم العالم ان "قدسية القدس ومسجدها وكنيستها هي الحياة وليس المفاوضات"..مظاهرات سلمية جدا الى أبعد مظاهر السلام والرقة والمحبة خالية من اي حجر، ورافعة غصن الزيتون والتفاح واللوز، لا جرح لمشاعر من يكره الحجر والبندقية فتلك "أدوات من الماضي العرفاتي"..

كان مفروضا أن يعلن فورا تنفيذ قرارات المجلس المركزي بتعليق كل مظاهر العلاقة مع المحتل، امنيا واقتصاديا وسياسيا، وأن الدولة الفلسطينية هي الآن الحاضر بعد غياب..وان القدس منها ولها عاصمة ابدية بلا تلويث يهودي من اي شاكلة كان..

كان عليه أن يتوقف عن ممارسات تزيد الكارثة - النكبة الوطنية ويلتقي مع الكل السياسي كي يعلم الصديق قبل العدو ان "القدس قبلتنا وبوصلتنا"..

كان له أن يعلن، أن لا مجلس وطني تحت بنادق محتل يبحث تهويد القدس واقصاها تحت سمع وبصر من سيأتي الى جلسة رام الله، وكل ما يمكن قوله للغاصب المحتل "نرفض وباب جهنم ستفتح والحرب الدينية قادمة، ليس الان ولكن بعد فوات الآوان"..

العار لا يقف عند هنا، بل يذهب الى حيث قائد حماس المتباهي بأنه "مقاوم" و"غير أوسلوي"، قائد حماس اسماعيل هنية الذي هدد بصوت جهوري مزق آذان أهل الوطن من الناقورة حتى رفح ومن البحر الى البحر، بأن "اليد الاثمة التي ستمتد الى القدس ستقطع"..فهل يا ترى "تقاسم الزمان الديني" والبدء في "تقاسم المكان" للشروع في هدم وبناء يمثل اعتداء يستحق قطع اليد، ام انه ليس سوى مناوشة لم تصل بعد الى ما يستحق العقاب..

حماس بموقفها هو الصورة الأخرى عن عباس وموقفه..كل يبحث طريقا لحل أزمته الخاصة - الشخصية بأي ثمن كان..

قالها يوما العراقي مظفر النواب ..القدس عروس عروبتكم..وبقية العبارة يمكن ايجادها في محرك

البحث لتعلموا "من أنتم" يا...!

ايها الخالد: صرختك هي وحدها ستبقى محرك البحث لحماية المدينة المقدسة..سلاما لروحك التي تقض مضاجعهم ..يرتعشون من حضور طيفك فما بالك بهدير صوتك!

ملاحظة: نصيحة للقائد التاريخي لحركة حماس د.موسى أن يعيد قراءة اتفاق اعلان المبادئ الموقع عام 1993 المعروف باتفاق أوسلو..ربما تنتعش ذاكرته ويرى به ما لم يعلمه قبلا..القراءة خير من السمع..وقراءة الأصل

أصوب من القراءة عن النص..نصيحة كي تفاوض عن معرفة وليس كما سبق في "اتفاق العار" خلال عهد مرسي الاخواني..

تنويه خاص: للتذكير فقط، كيف هزت صورة الطفل السوري ايلان العالم، وأحدثت ضجة غير مسبوقة..فلما لم يهز جثمان الطفل علي الدوابشة المحروقة ذات العالم..اسألوا من يسمون ذاتهم حكاما في "بقايا الوطن"..العار الأبدي تاجكم!

"التأجيل هو الحل"..والتراجع عن "الباطل حق"!

كتب حسن عصفور/ يبدو ان قوى مركزية فلسطينية، داخل منظمة التحرير وخارجها، بل وفي حركة فتح ذاتها، ترى أن الاصرار على عقد جلسة رام الله لـ"مجلس الوجبة السريعة" سيكون "خيارا غير صائبا"، بل وسيلحق ضررا غير مسبوق ضد فلسطين، الشرعية - القضية والمشروع..

بعد كل الاتصالات الثنائية، التي قام بها بعض من "فرقة صيبا" داخل الوطن وخارجه، وخاصة الى العواصم القطرية والسورية واللبنانية، فإن الكلام تقريبا موحدا، أن الضرورة الوطنية تستوجب تأجيل عقد المجلس، والتفكير بطريقة مختلفة، لو كان الموضوع كما يقول القائلين ان المسألة ليس سوى "تجديد الشرعيات" وتعزيز البرنامج الوطني، ورسم قرارات إستراتيجية حول العلاقة مع دولة الاحتلال..

مبدئيا 3 قوى مركزية من الحركة الوطنية الفلسطينية لن تكون جزءا من أي مجلس قادم يعقد بقرار جندي إسرائيلي، خاصة والحديث عن "مهام سياسية تاريخية"، واعادة الوحدة للحركة الوطنية، قوى لها من الحضور ما يجعل من كلمتها "قولا فصلا" في النصابين "السياسي والقانوني"، حماس، الجهاد والجبهة الشعبية، لهما من "الثقل" ما يكسر "شرعية" اي جلسة دون

مشاركتهم، خاصة وأن الشعبية هي الفصيل الثاني رسميا في منظمة التحرير..

فيما الديمقراطية تعيش حالة مراوحة سياسية بين "الحديث عن حضور جلسة عادية"، دون التوقف أمام مكان الجلسة وتحكم قوى الاحتلال في تركيبتها..وفي غياب أي تحضير جاد وحقيقي كما كان في تاريخ الدورات السابقة..

ولو صدق الكلام فيما يخص مسببات "اللهوجة السياسية" لفرقة صيبا من أجل عقد جلسة رام الله، فهي بذاتها مسببات أولى كثيرا بالتأجيل، وبعيدا عن "العند الشخصي"، أو التعامل مع القضية وكانها "كرامة خاصة لرئيس او فصيل"، فإن الجوهري والفاصل الحقيقي هو "كرامة وطن" و"شرعية سياسية" في ظل المؤامرة الصهيونية الكبرى، التي لم تعد خافية أبدا، فملامح المشروع بدأت بالتنفيذ العملي، في القدس بتهويدها ومقدساتها جهارا نهارا، واستيطان بلا سقف، وفصل متسارع لجناحي "بقايا الوطن"..

لو ابتعدت "فرقة صيبا" عن "انانيتها القاتلة"، ووقفت لتراجع المشهد العام، بعد الزيارت والمشاورات التي تمت، لإكتشفت انها ستكون عارية سوى من بعض قطع قماش لن تكون كافية لتغطية "عورتها السياسية"، وأي هبة ريح مفاجئة ستطير بها لتقف أمام العالم بلا اي حماية أو "ستر سياسي"..

المسألة، ليست استعراض عضلات "صناعية" إما.. أو، بل هي حسابات من كل جوانب القضية، وبقياس عقلية البعض التجارية التي يحكومن بها هذا الزمن، فإن تأجيل الجلسة يشكل حلا مقبولا، ومنطقيا، بل وقد يكون وحده الحل للخروج من "ورطة لم تكن حساباتها كما إنتهت"..خاصة بعد أن "حرق الفيلم الهندي المسمى استقالات وجلسة استثنائية"، واكتشفوا انه أكثر سذاجة من أن يمر على حارس الشرعية العتيق "أبو الأديب"، فأدخلهم القاوني في نفق مظلم لا يحملون معهم حتى شمعة واحدة تريهم المسار..فتخبطوا بجدران النفق ما أوصلهم الى حالة من "الدوران السياسي"..

ولكي لا يصل دورانهم الى اغماءة لا فكاك من مصائبها، بات البعض منهم يبحث "مخرجا"، بل ومن بين أعضاء "فرقة صيبا" ذاتها، اكتشفوا ان عقد المجلس بما هو عليه الآن، سيكون كارثة سياسية كبرى، نتائجها قد تهدد "الشرعية الوطنية - السياسية"، فيما تأجيله، قد يمس بعضا من جوانب "الكرامة الشخصية" للرئيس وبعضا من حركة فتح، لكن قياسها العام سيكون "ربحا سياسيا"..

التأجيل هو الحل كونه رجوع عن "باطل سياسي"، خاصة وأن الرئيس محمود عباس سيذهب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليتحدث باسم "دولة فلسطين"، ووفقا لما يقولون سيعرض "برنامجا للفكاك من الاحتلال"، وبعيدا عن صدق كلامهم، وقد باتوا بلا أي مصداقية وطنية، وأن أي برنامج للفكاك لا يجب أن يكون قرارا فرديا أو ضمن "خلية خاصة جدا" وكأننا امام "عصابة" وليس قيادة، فذلك بذاته يستوجب التوحد، ولو كان شكليا، بأدنى مظاهره، رغم الانقسام و"البعثرة القائمة سياسيا"..

التأجيل هو الحل، مستنبط من أن "المعركة القادمة" تتطلب وحدة كل قوى الشعب، وطنية وإسلامية، هكذا ستقول "فرقة صيبا" في تبريرها، وسنصدق قولها رغم معرفتنا أنها "تكذب قبل أن تتنفس"، ولكن الوطن يحتمل بعضا من تمرير المكذبة الخاصة لها..

التأجيل هو الحل، من اجل اعادة صياغة برنامج المواجهة للمشروع الاحتلالي، ومعركة القدس والاستيطان ومواصلة ملاحقة المحتل دوليا، مقاطعة ومحكمة جنائية..

التأجيل هو الحل، من أجل البحث عن سبل وحدة الحركة الوطنية، وقطع الطريق على "المؤامرات الدولية - الاقليمية" على الوضع الفلسطيني ومكانة الشرعية الوطنية..

التأجيل هو الحل من أجل مشاورات أكثر اتساعا، بحيث تشمل كل القوى التي وقعت على اتفاقات المصالحة والحل منذ 2005 حتى عام 2014، مرورا بلقاء قياديي عام 2012 ..

التأجيل هو الحل، من أجل منح الفرصة لتشكيل "لجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير"، ما يفتح الباب أمام بحث اعادة هيكلتها لإستيعاب القوى الحاضرة الجديدة خاصة حركتي "حماس والجهاد" ولمنع استخدام الانقسام كـ"بوابة عبور" لـ"خطف الشرعية الوطنية" أولـ"خطف" بعضا من الوطن بمسميات مختلفة، ما بين إمارة وتقاسم وظيفي..

التأجيل هو الحل، كونه باب الخلاص الوطني من مؤامرات أطلت براسها سريعا..

ولأن التاجيل هو الحل ، سيتم الاتفاق على عقد اجتماع "تفعيل منظمة التحرير - الاطار القيادي" فورا، حتى لو كان للتشاور قبل ذهاب الرئيس محمود عباس الى الأمم المتحدة، ليتحدث باسم الشعب الفلسطيني وبصفته رئيسا لدولة فلسطين، التي تأمل منه ان يطلق سراحها من محبسها في "المقاطعة -مقر الرئاسة المركزي"..

التأجيل حلا لأزمة قد تضرب شرعية الرئيس ومنظمة التحرير وتفتح الباب واسعا أمام خيارات بعضها قد يكون "مرا تاريخيا" على مسار الثورة والحركة الوطنية وقضية فلسطين..

التأجيل حلا بعيدا عن "مظهر الكرامة الذاتية"..فكرامة الوطن فوق كل كرامات الأفراد مهما كانت القابهم..

السيد الرئيس محمود عباس لك قبل غيرك ..أعقلها وأجل وقل لشعبك أن "الرجوع عن الباطل حق" وإن كانت هذه كلمات ثقيلة على لسانك قل لهم أن "الرجوع عن الخطيئة - الخطأ فضيلة"..الخيار لك باي عبارة تقول..لكن التأجيل خيارا واجب التنفيذ.. وفورا!

ملاحظة: بعض قوى اليسار الفلسطيني ستكون هي الخاسرة أكثر من غيرها، كون بعضا من حضورها السياسي ارتبط بـ"مصداقية وطنية".. ذاتية البعض وشخصنة البعض الآخر عطلت مفاعيل أن يكون "اليسار هو المعادل لقطبي الأزمة"..بعض من قادة اليسار يجب أن يدفعوا الثمن لذيليتهم اللامبررة!

تنويه خاص: ريهام بنت الدوابشة لم تقاوم فراق الزوج والطفل فرحلت اليهم..أدركت أن حق عائلتها والثأر لها ليس حاضرا عند أولي الأمر..حتى تشييع الطفل والزوج كان غائبا عنهم..علي وأبوه احق بها من هؤلاء..سلاما لروحك ولن يخذلك شعب الجبارين فوثيقة شهادة عائلتك دين في رقبته!

بالتلاحم الوطني وليس بالاحباط الذاتي تربح يا سيادة الرئيس!

كتب حسن عصفور/ بفرح سياسي غاب طويلا عن المشهد الفلسطيني، استقبل الكل الوطني، عدا صبية سياسة، قرار تأجيل جلسة رام الله الخاصة للمجلس الوطني، فرح سياسي أكد أن "الشرعية الوطنية" إنتصرت على "غريزة الثأر واللصوصية"، التي كان لها أن تنهي مرحلة كفاحية من تاريخ الشعب والثورة والمنظمة..وحسنا استجاب الرئيس محمود عباس لصوت الاجماع الوطني تقريبا لمن طالبوا بتأجيل الجلسة، تمهيدا لمستقبل سياسي جديد..

ولأن المسألة لن تبقى أسيرة الفرح العام، وحزب أو كآبة "صبية ساسة" اعتقدوا أن اللحظة وصلت اليهم، فالمطلوب هو الذهاب لما بعد التأجيل، العمل الفوري لعقد الاطار القيادي الؤقت، في أي عاصمة عربية ترحب به، بعيدا عن الحساسيات، بما فيها العاصمة القطرية بكل ما للشعب الفلسطيني من ملاحظات على سياسة حكامها، لكن "الشرعية الوطنية" تستحق بعضا من "التغاضي"..وإن ضاقت فكروا بغزة الأبية فبها ما يمنح المسؤول ما يفتقده أحيانا!

عقد الاطار القيادي المؤقت، ولن نجعل من مسماه قصة، كما يحاول بعض الأشخاص الذين فقدوا "ظلهم السياسي والعقلي"، بعد ان هزيمتهم من حيث لم يتوقعون وطارت الأوهام أسرع من تنفسهم، ليعودوا لمريع الفتنة المتحركة..ليعقد الإطار فورا كي تكون الرسالة للعامة بأن التأجيل كان ضرورة للبحث في رسم "ملامح المستقبل الوطني"..

عقد الاطار القيادي المؤقت، ليس اجراءا تنظيميا، كما يحاول المهزومين الترويج عنه، بل هو جزء من عملية سياسية متكاملة، تؤكد أن طريق التلاحم الوطني لم تصل الى نقطة الصفر السوداء، بل هناك دوما شكلا من اشكال "الإعجاز السياسي" للشعب الفلسطيني..

عقد الاطار القيادي المؤقت، بمشاركة الكل الوطني، سيكون عنوانا لانتصار "الشرعية الوطنية" على ثقافة الانقسام والردة السياسية، التي سادت سماء الوطن، بقاياه وشتاته ومغتصبه، وبداية للانتقال من مرحلة كانت هي الأسوء بكل المقايس الى مرحلة تعيد "الأمل الوطني" بكل مكوناته..

عقد الاطار القيادي المؤقت، وقبل ذهاب الرئيس محمود عباس الى الأمم المتحدة، متحدثا باسم الشعب ومن أجله، سيكون جدارا واقيا لما يجب أن يقوله الرئيس عباس نيابة عن الشعب، بكل قواه ومكوناته، ليقف وهو رافع رأسه عاليا، بأن "قنوات الردة" تم ردمها، وأن "الاعلان السياسي المفصلي" المفترض حول اعلان "فك الارتباط النهائي" بالمرحلة الانتقالية التي بدأت منذ العام 1994، اي لمدة تزيد عن الـ21 عاما، بخمسة أضعاف ما كان مقررا لها بالسنوات الخمس..

عقد الاطار القيادي المؤقت، هو ودون غيره، من يمنح للرئيس قوة سياسية هائلة، ليعلن أن زمن "دولة فلسطين" قد بدأ، وأن زمن المراوحة والتخبط قد انتهى..لا ضبابية بعد اليوم، فالطريق بات سالكا لترسيم دولة لشعب غابت عن الوجود 67 عاما، منذ اغتصاب غالبية أرض فلسطين، وأكثر من نصف أراضي الدولة العربية الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم..موقف يجب أن يعاد

التأكيد عليه ثانية في خطاب الرئيس عباس المنتظر أمام الجمعية العامة أواخر الشهر الحالي، ان قبولنا بـ"دولة فلسطين وفقا لقرار 19/ 67 لعام 2012"، ليس سوى تأكيد من الشعب الفلسطيني وقيادته أنه قدم "تنازل تاريخي" بقبوله هذه التسوية لحدود الدولة وفقا للقرار، من اجل ارساء اسس السلام في المنطقة.."تنازل تاريخي" نعلم أنه ليس عادلا ولا عدلا لكنه مقبول لنا من أجل الهدف الأعم..

عقد الاطار القيادي المؤقت، مطلوب كي تعلن كل القوى المشاركة به، أن فلسطين تقف صفا واحدا خلف الرئيس محمود عباس وهو يرفع راية الرنامج الوطني المتفق عليه، متخليا عن كل المطبات التي حاولت امريكا والكيان وبعضا ممن لديهم "بين ظهراني الشعب" خلسة، وضعها في طريق الخلاص العام، وليرسم نهجا يعيد "الألق للقضية الوطنية"..

عقد الاطار القيادي المؤقت يمنح الرئيس عباس، دون الآخرين، طاقة كفاحية تزيل كل ما كان به من "إحباط" كادت فرقة "التضليل الخاصة" ان تنتصر به وعبره، وترسم لوحة ظلامية بأن "الإحباط هو سيد المكان والموقف"، وأن الرئيس عباس اختار "الهروب غير الآمن" نتيجة احباط غير مسبوق..ترويج لم يكن صدفة ولا جهلا، كانوا يبحثون هزيمة الوعي الفلسطيني والارادة الوطنية عبر اشاعة الأسوء، بأن الأحباط هو الرد على جرائم المحتلين، منهج لاشاعة الاستسلام بطرق ملتوية..أيعقل أن ينسحب الرئيس لأنه محبط ..أي مهزلة يمكن ان تكون لو فازت فرقة التضليل تلك بما بحثت عنه..!

عقد الاطار القيادي المؤقت، هو بوابة العبور لهزيمة مشروعي "التقاسم الوظيفي في الضفة وكينونة خاصة في قطاع غزة..ومقدم لبحث سبل "المقاومة - المواجهة الجديدة" لحماية المقدس الوطني أرضا وقدسا، ولحماية الأقصى قولا وفعلا من أخطر "مؤامرة" على طابعه بمؤامرة التقسيم الزماني والمكاني، لبناء هيكلهم المزعوم..

عقد الاطار القيادي المؤقت، هو الباب الكبير للدفاع عن الاعلان المرتقب لـ"دولة فلسطين"، ولبحث كل ما لها من مؤسسات وأسس تنهي "شرذمة ساسية" انتجتها المرحلة الانتقالية التي انحرفت كثيرا جدا عن ما كان بها..

السيد الرئيس محمود عباس، احزم أمرك بقوى الشعب وليس بـ"فئة ضالة" انكشف زيفها، ولم تعد تستحق منك، قبل غيرك، سوى البصق ولفظها خارج "النص الوطني"..ربحت أنت كما الشعب وخسر الضآلون..فأكمل طريقك بالتلاحم مع قوى شعبك يا ريس!

ملاحظة: مطلوب من القيادة الرسمية الفلسطينية بكل أطرها، تنفيذية وحكومية وفصائل سياسية، أن تستنكر قرار واشنطن ضد قيادات من حماس..الاستنكار والرفض ضرورة وطنية كي لايصبح بابا لإدخال أي مغضوب عليهم أمريكيا اليه، في وجه الانتفاض العالمي ضد مجرمي الحرب في دولة الكيان!

تنويه خاص: رأس الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو يذهب الى لندن وينتظرة غضب شعبي كونه "مجرم حرب" مطلوب للعدالة الانسانية..ياه لو أدرك البعض منا ما لنا من قوة وطاقة مخزونة لا تحتاج سوى الايمان بها لينتصر أهل فلسطين!

بيان اميركي حقير وخطير يا "مجمع الفخامات"!

كتب حسن عصفور/ ليس كثيرا ما يتوقف القارئ امام ما تقوله الولايات المتحدة ، "سيدة البعض في بلادنا المنكوبة"، باللغة الانجليزية مكتفيا بالمترجم والمنشور في الاعلام العربي، ولكن تبرعت وكالة "رويترز" الاخبارية العالمية بنشر تصريح كامل للمتحدث باسم الخارجية الاميركية دعا فيه "الجميع" الى ضبط النفس، بعد أن ابدى القلق من "كل اشكال العنف"،

ولن نتوقف أمام تلك السخافات التي تحدث عنها وكأن مواجهة الفلسطيني دفاعا عن مقدساته هو ذاته قيام محتل بارتكاب الجرائم..

لكن الأمر الذي لا يمكن قبوله مهما وصل الأمر من "خنوع ذاتي" لهذا المسؤول أو ذاك، ما جاء في التصريح المقتضب جدا لكنه الكارثي جدا، عندما وضعت الخارجية الأمركية مصطلحها اليهودي في الحديث عن القدس، فوفقا لبيان خارجية رأس الحية، اصبح مسمى المسجد الأقصى، "الحرم الشريف /جبل الهيكل"، هكذا جاء ايرادها مرتين في تصريح عدد كلماته لا تصل الى الخمسين كلمة..

المسألة قد تبدو "عادية جدا" لمن لا يرون في امريكا سوى أنها "المعلم والسيد ولا راد لها ولكلمتها"، لكن ما ورد في التصريح الأمريكي يمثل اعلانا رسميا وسياسيا من الولايات المتحدة لفرض المخطط التهويدي على القدس والمقدسات، والتمهيد الإعلامي لتمرير "مؤامرة التقسيم المكاني" كمقدمة لبناء الهيكل المزعوم..

لا نعلم، منذ متى تستخدم امريكا وخارجيتها باللغة الانجليزية هذا المصطلح اليهودي، لكننا لن نعود الى الوراء للبحث في تاريخ الاستخدام، وهل كانت مؤسسات السلطة القائمة في بقايا الوطن الفلسطيني، رئاسة وخارجية ومفاوضات، تعلم بهذا الاستخدام فصمتت صمت القبور، ام أنها كانت دون علم، وليست متابعة لما تنشره الخارجية الأمريكية باللغة الانجليزية، وتكتفي كما المواطن بقراءة البيانات وفقا للترجمة العربية الخاصة..

والحق، ان نشر الخبر عربيا من وكالة رويتر يمثل "تحديا سياسيا" ايضا، فهي وإن حاولت تمريره تحت باب "المهنية والحياد"، لكنها بشكل أو بآخر تعمل على نشره خاصة وأنها مصدر هام جدا للاعلام الدولي بكل اللغات، وتلك حكاية أخرى، ربما تستوجب المطاردة السياسية من مؤسسات فلسطين الاعلامية الرسمية، شرط ان يكونوا على علم بما نشر، ما لم تأخذهم

انشغالتهم بقضايا أخرى، كتبرير كل ما لا يبرر لقول هذا أو ذاك من أولي الأمر..

بيان الخارجية الأميركية، هو باختصار بيان حقير وخطير وفي منتهى السفالة السياسية، بلا اي بحث عن الكلمات التي يحاول البعض ان يجدها كي يقال عنه "رجل ديبلوماسي"، محصن وعفيف اللسان، ولكن الحقارة وناطقها الحقير لا لغة له الا أشد منها، ومن يتعامل مع بيان امريكا حول تمرير مؤامرة "تقسيم الاقصى" لن يكون سوى شريك بها ولها..

السيد الرئيس محمود عباس، القائد العام لكل مؤسسات فلسطين، من واجبك اليوم، ولا نود قول الأمس، ان تعلن رسميا رفضك المطلق لهذا البيان الحقير - الخطير، وانك ستلجأ الى الأمم المتحدة كي تطارد مستخدمي هذا المصطلح، وأن ما يردده سيعتبر "عدوا للشعب الفلسطيني"، وتطلب من الجامعة العربية والمؤسسات ذات الأسماء بلا حصر التي تعلن أنها مهتمة بالقدس والمقدسات، الانتفاض للدفاع عن القدس واقصاها ليس فقط من مؤامرة اسرائيلية، بل أصل المؤامرة من رأس الحية الأمريكي..

المسألة ليست وجهة نظر قابلة للنقاش يا فخامة الرئيس، هي القدس التي قلت لن تسمح بتدنيسها، وسنفترض انك تعمل كل شيء للوفاء بوعدك، وهي التي قال لها الخالد ابو عمار "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين"، مؤامرة امريكا لتمرير مخطط تهويد وتقسيم الحرم القدسي تفرض عليك بحكم منصبك - مناصبك التصدي لها، وإن لم تجد بك قوة لها إعلن ذلك لشعبك واخبره بذات حماستك لعقد جلسة الهمبرغر في رام الله، لا سبيل لي لوقفها او رفضها..عندها ليقل الشعب كلمته..

أما باقي "مجمع الفخامات" الرسمية في "بقايا الوطن"، رئاسة وزراء، خارجية، ولجنة تنفيذية وأمانة سرها المصابة بعطب الانقلاب المفاجئ لتمرير مؤامرة لم تكتمل، وفصائل بعددها تحجب الشمس عن العيون، وقادتها الذي لا يكفون القول ان "شعبنا لن يسمح بهيك وتيك وبيك" بمرور

المؤامرة..هل يدرك هذا "المجمع" ان مسألة تهويد الحرم القدسي لم تعد مخططا او مشروعا بل بدأت وأصبحت واقعا تشارك به الولايات المتحدة..

هل نسمع من الجامعة العربية بأن هذا التزوير الأمريكي لن يمر، وان تعود الى الأمم المتحدة لتجريم هذا المصطلح..

نعلم أن غالبية من سيقرأ هذا المقال ستنتابه موجة ضحك هستيرية من مخاطبة كل ما سبق، ولكنهم حتى تاريخه وساعته لا زالوا هم الشرعيات القائمة..لكن الوعد الوطني يفرض ان من لا يقم بواجبه نحو القدس في مواجهة مؤامرة التهويد الاسرائيلية - الامريكية لن تكون لها "شرعية ولا مشروعية"..فالشرعية ليست اغتصابا بالاكراه والابتزاز، بل هي من أجل تجسيد الحق والدفاع عنه، ضمن المتفق وليس المستحيل..

لا مقدس سوى الوطن فلسطين ومقدساته التي تعلمها الطفل مع اول قدرة على النطق، ولا أحد فوق المحاسبة والمطاردة واللعنة، ولن نكتفي لاحقا بانتظار عقد المؤسسات التي لن تعقد بحقيقتها في زمن الانحطاط السائد..ولا فصيل فوق فلسطين، مهما كان الاسم والمسمى، فمن لا يعمل لها ليذهب الى جهنم وبئس المصير..

هذا ما قبل البيان..علّه يكون "وذكر إن نفعت الذكرى"، رغم العلم أنها لن تنفع مع "مجمع الفخامات" الجاثم فوق صدر الوطن وبقاياه..!

ملاحظة: حديث النائب التفحاوي جمال الطيراوي عن اسباب فشل مهرجان "بيعة الرئيس" تستحق الاهتمام جدا، فقد تكون لخصت مظاهر من اسباب الكسل الوطني العام في الضفة ضد المحتل الغاصب، وليت من يريد البحث في استنهاض الحال الوطني يعيد قراءة المكتوب بلا تعصب أهبل!

تنويه خاص: السلطان اردوغان امر أجهزته بمصادرة مجلة لوضعها صورة له اعتبرها تسخر منه..تخيلوا لو كان غيره فعل ما فعل لكان اعلام الاخوان

وقطر وامريكا وحماس وكل اللي بالي بالك رقصوا في شوارعهم حتى الصباح مستنكرين منددين..العار بدأ يخجل من عارهم!

بيان اميركي حقير وخطير يا "مجمع الفخامات"!

كتب حسن عصفور/ ليس كثيرا ما يتوقف القارئ امام ما تقوله الولايات المتحدة ، "سيدة البعض في بلادنا المنكوبة"، باللغة الانجليزية مكتفيا بالمترجم والمنشور في الاعلام العربي، ولكن تبرعت وكالة "رويترز" الاخبارية العالمية بنشر تصريح كامل للمتحدث باسم الخارجية الاميركية دعا فيه "الجميع" الى ضبط النفس، بعد أن ابدى القلق من "كل اشكال العنف"، ولن نتوقف أمام تلك السخافات التي تحدث عنها وكأن مواجهة الفلسطيني دفاعا عن مقدساته هو ذاته قيام محتل بارتكاب الجرائم..

لكن الأمر الذي لا يمكن قبوله مهما وصل الأمر من "خنوع ذاتي" لهذا المسؤول أو ذاك، ما جاء في التصريح المقتضب جدا لكنه الكارثي جدا، عندما وضعت الخارجية الأمركية مصطلحها اليهودي في الحديث عن القدس، فوفقا لبيان خارجية رأس الحية، اصبح مسمى المسجد الأقصى، "الحرم الشريف /جبل الهيكل"، هكذا جاء ايرادها مرتين في تصريح عدد كلماته لا تصل الى الخمسين كلمة..

المسألة قد تبدو "عادية جدا" لمن لا يرون في امريكا سوى أنها "المعلم والسيد ولا راد لها ولكلمتها"، لكن ما ورد في التصريح الأمريكي يمثل اعلانا رسميا وسياسيا من الولايات المتحدة لفرض المخطط التهويدي على القدس والمقدسات، والتمهيد الإعلامي لتمرير "مؤامرة التقسيم المكاني" كمقدمة لبناء الهيكل المزعوم..

لا نعلم، منذ متى تستخدم امريكا وخارجيتها باللغة الانجليزية هذا المصطلح اليهودي، لكننا لن نعود الى الوراء للبحث في تاريخ الاستخدام، وهل كانت

مؤسسات السلطة القائمة في بقايا الوطن الفلسطيني، رئاسة وخارجية ومفاوضات، تعلم بهذا الاستخدام فصمتت صمت القبور، ام أنها كانت دون علم، وليست متابعة لما تنشره الخارجية الأمريكية باللغة الانجليزية، وتكتفي كما المواطن بقراءة البيانات وفقا للترجمة العربية الخاصة..

والحق، ان نشر الخبر عربيا من وكالة رويتر يمثل "تحديا سياسيا" ايضا، فهي وإن حاولت تمريره تحت باب "المهنية والحياد"، لكنها بشكل أو بآخر تعمل على نشره خاصة وأنها مصدر هام جدا للاعلام الدولي بكل اللغات، وتلك حكاية أخرى، ربما تستوجب المطاردة السياسية من مؤسسات فلسطين الاعلامية الرسمية، شرط ان يكونوا على علم بما نشر، ما لم تأخذهم انشغالتهم بقضايا أخرى، كتبرير كل ما لا يبرر لقول هذا أو ذاك من أولي الأمر..

بيان الخارجية الأميركية، هو باختصار بيان حقير وخطير وفي منتهى السفالة السياسية، بلا اي بحث عن الكلمات التي يحاول البعض ان يجدها كي يقال عنه "رجل ديبلوماسي"، محصن وعفيف اللسان، ولكن الحقارة وناطقها الحقير لا لغة له الا أشد منها، ومن يتعامل مع بيان امريكا حول تمرير مؤامرة "تقسيم الاقصى" لن يكون سوى شريك بها ولها..

السيد الرئيس محمود عباس، القائد العام لكل مؤسسات فلسطين، من واجبك اليوم، ولا نود قول الأمس، ان تعلن رسميا رفضك المطلق لهذا البيان الحقير - الخطير، وانك ستلجأ الى الأمم المتحدة كي تطارد مستخدمي هذا المصطلح، وأن ما يردده سيعتبر "عدوا للشعب الفلسطيني"، وتطلب من الجامعة العربية والمؤسسات ذات الأسماء بلا حصر التي تعلن أنها مهتمة بالقدس والمقدسات، الانتفاض للدفاع عن القدس واقصاها ليس فقط من مؤامرة اسرائيلية، بل أصل المؤامرة من رأس الحية الأمريكي..

المسألة ليست وجهة نظر قابلة للنقاش يا فخامة الرئيس، هي القدس التي قلت لن تسمح بتدنيسها، وسنفترض انك تعمل كل شيء للوفاء بوعدك، وهي التي

قال لها الخالد ابو عمار "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين"، مؤامرة امريكا لتمرير مخطط تهويد وتقسيم الحرم القدسي تفرض عليك بحكم منصبك - مناصبك التصدي لها، وإن لم تجد بك قوة لها إعلن ذلك لشعبك واخبره بذات حماستك لعقد جلسة الهمبرغر في رام الله، لا سبيل لي لوقفها او رفضها..عندها ليقل الشعب كلمته..

أما باقي "مجمع الفخامات" الرسمية في "بقايا الوطن"، رئاسة وزراء، خارجية، ولجنة تنفيذية وأمانة سرها المصابة بعطب الانقلاب المفاجئ لتمرير مؤامرة لم تكتمل، وفصائل بعددها تحجب الشمس عن العيون، وقادتها الذي لا يكفون القول ان "شعبنا لن يسمح بهيك وتيك وبيك" بمرور المؤامرة..هل يدرك هذا "المجمع" ان مسألة تهويد الحرم القدسي لم تعد مخططا او مشروعا بل بدأت وأصبحت واقعا تشارك به الولايات المتحدة..

هل نسمع من الجامعة العربية بأن هذا التزوير الأمريكي لن يمر، وان تعود الى الأمم المتحدة لتجريم هذا المصطلح..

نعلم أن غالبية من سيقرأ هذا المقال ستنتابه موجة ضحك هستيرية من مخاطبة كل ما سبق، ولكنهم حتى تاريخه وساعته لا زالوا هم الشرعيات القائمة..لكن الوعد الوطني يفرض ان من لا يقم بواجبه نحو القدس في مواجهة مؤامرة التهويد الاسرائيلية - الامريكية لن تكون لها "شرعية ولا مشروعية"..فالشرعية ليست اغتصابا بالاكراه والابتزاز، بل هي من أجل تجسيد الحق والدفاع عنه، ضمن المتفق وليس المستحيل..

لا مقدس سوى الوطن فلسطين ومقدساته التي تعلمها الطفل مع اول قدرة على النطق، ولا أحد فوق المحاسبة والمطاردة واللعنة، ولن نكتفي لاحقا بانتظار عقد المؤسسات التي لن تعقد بحقيقتها في زمن الانحطاط السائد..ولا فصيل فوق فلسطين، مهما كان الاسم والمسمى، فمن لا يعمل لها ليذهب الى جهنم وبئس المصير..

هذا ما قبل البيان..عله يكون "وذكر إن نفعت الذكرى"، رغم العلم أنها لن تنفع مع "مجمع الفخامات" الجاثم فوق صدر الوطن وبقاياه..!

ملاحظة: حديث النائب التفحاوي جمال الطيراوي عن اسباب فشل مهرجان "بيعة الرئيس" تستحق الاهتمام جدا، فقد تكون لخصت مظاهر من اسباب الكسل الوطني العام في الضفة ضد المحتل الغاصب، وليت من يريد البحث في استنهاض الحال الوطني يعيد قراءة المكتوب بلا تعصب أهبل!

تنويه خاص: السلطان اردوغان امر أجهزته بمصادرة مجلة لوضعها صورة له اعتبرها تسخر منه..تخيلوا لو كان غيره فعل ما فعل لكان اعلام الاخوان وقطر وامريكا وحماس وكل اللي بالي بالك رقصوا في شوارعهم حتى الصباح مستنكرين منددين..العار بدأ يخجل من عارهم!

"تنفيذية" إما.. أو..!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، كان اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يوم الأول من سبتمبر محط اهتمام أهل فلسطين، وبعضا من جوارها، كونه سيحدد ملامح التوجه لجلسة المجلس الوطني العادية، وفقا للدعوة التي تم توزيعها، وايضا في ظل "التضارب" في تصريحات بعض من أعضاء "فريق الرئيس عباس الخاص - فرقة صيبا"، وبين رئيس المجلس الوطني، حيث تعمل فرقة الرئيس على عقد جلسة "إستثنائية" لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، دون الالتزام بالقانون الأساسي لمنظمة التحرير، وهو ما لم يقبل به، حتى الآن، رئيس المجلس سليم الزعنون "أبو الأديب"..

اللجنة التنفيذية" أنهت الاجتماع وأصدرت بيانها، الذي كشف مدى "العوار السياسي" فيما يتم من "إستعدادات"، حيث أشار البيان الى " اتفقت اللجنة التنفيذية على متابعة التحضير والمشاورات لعقد المجلس الوطني الفلسطيني يومي 14 + 15/ أيلول/2015، من خلال استمرار المشاورات الثنائية أو

عقد الاجتماعات التحضيرية الشاملة" نص مقتبس حرفيا عن بيان نشرته وسائل الاعلام كافة ولكن فضلنا الاقتباس عن الوكالة الرسمية، وليس أي موقع آخر كي لا يقال عنها "مواقع صفراء"كما يحب الكاذبون القول دوما بعد تعرية كذبهم..

عندما يقرأ الفلسطيني بيانا للقيادة التنفيذية الإولى للشعب والمناط بها اتخاذ قرارات أو وضع تصورات واضحة، لكي توفر عناصر النجاح "لمجلس تتحدث عن أهيمته السياسية"، ولا تعرف ما هو المطلوب منها لمتابعة العمل..وتكتفي بالاشارة الى متابعة التحضير، إما من خلال "المشاورات الثنائية" بين الفصائل ..او عقد الاجتماعات التحضيرية الشاملة..

البيان، الذي يصدر قبل ايام فقط لمجلس يراه الطامعون به "ذخرا استراتيجيا لحماية الشرعية وتجديدها"، ولا يعلمون بعد كيف تسير المشاورات..بل ولم يدقق كثيرا في اصدار بيان يحمل تلك الأهمية، فالقول أن تستمر المشاورات بهذا أو ذاك، فتلك ليس سوى "فضيحة سياسية" تكشف مدى الاستخفاف بالشأن الفلسطيني، وآلية العمل التي باتت سائدة في "الزمن العباسي"، بأن لا قيمة للقانون والعرف والتقليد السياسي، والأهم هو تكريس "قانون صيبا" و"فهلوة ارضاء الزعيم"..

معلوم للقاصي والداني، أن عنوان المجالس الوطنية السابقة، هو التحضير الجمعي من أجل ضمان النجاح لنتائج المجلس، كون ذلك هو الممر الأضمن للتوافق قبل الانعقاد قدر المستطاع..لكن أن تترك المسألة للهوى الذاتي فتلك ليس سوى إنعكاس لما سيكون من نتائج تبتعد عن "التوافق الوطني"..

والأكثر مرارة، أن الحديث عن تشكيل لجنة تحضيرية شاملة، لم يتم التعريف لتلك الكلمة "الشاملة"، وهل يمكن اعتبار حركتي حماس والجهاد ضمن تلك "الشاملة"، خاصة وأن حركة حماس تمثل "القوة الثانية" رقميا في عضوية المجلس، وأن لها وفقا لمصادر مطلعة أكثر من 100 عضو مجلس وطني، بين نواب التشريعي وممثلين آخرين بمسميات مختلفة..فهل يعقل أن لا تكون

ضمن "الشاملة"..وكذا الجهاد الاسلامي التي باتت قوة بأثر ملموس يفوق قوة كثير من قوى تحضر اجتماعات التنفيذية، ضمن ما يسمى "بقايا الفصائل"، أو موروث "زمن الثورة الفلسطينية المسلحة"..

الإبتعاد عن تشكيل لجنة تحضيرية والاكتفاء بالاتصالات الثنائية سواء مباشرة أو هاتفيا، تشير الى أن منتج القادم لن يكون "منتجا شموليا لفلسطين"..بل أنه يؤشر الى أن "السبهللة السياسية" ستكون هي "سيد الكلام" في جلسة "الوجبة السريعة" لمجلس رام الله..

إن تغييب التحضير الجاد يكشف عن أن المطلوب ليس مجلسا يمكن أن يكون تاريخيا بالمعنى الايجابي لفلسطين، بل قد يكون "تاريخيا" ولكن "للخلف در"، يؤسس لمرحلة تقسم ظهر "الشرعية الفلسطينية"، ما يفتح الباب أمام تمرير كل أشكال "التآمر السياسي" على القضية الوطنية..

لا زال لدى الرئيس عباس "وقتا محدودا جدا" كي ينقذ ما يمكن إنقاذه سياسيا، وأن يؤجل المجلس الى ما بعد عودته من الأمم المتحدة، ليذهب شرعيا، وغير ذلك سيكون وجوده بعد جلسة رام الله مختلفا كثيرا عما قبلها..فالتأجيل لمصلحة فلسطين قبل مصلحة أي فصيل كان من كان..ومن أجل مصلحته هو شخصيا قبل أي كان غيره..

والتراجع من أجل الوطن ليس "عارا أبدا" لكن"العار الأبدي" سيكون هو الوصمة التي ستلتحق بمن يرتكب "أم الجرائم الوطنية"..الخيار بيد الرئيس عباس لو كان ملكه..والقرار بيده ايضا لو كان مستقلا..

على فكرة مرة جددية يثبت كاتب بيان التنفيذية أنه لا يقرأ بيانه قبل أن يصدر..تكرار الحديث أن المجلس الوطني سيناقش قرارات المجلس المركزي الأخيرة حول العلاقة مع اسرائيل نموذجا..تلك قرارات للتنفيذ وليس للمداولة يا مستر فلان!

ملاحظة: من مهازل الحاضر السياسي أن يقوم نتنياهو بوضع الشروط قبل ان يفاوض..تصريحات بيبي عن استعداده للذهاب الى رام الله لمقابلة عباس تكشف مدى الانحدار الذي أوصلته "فرقة صيبا" للقضية الوطنية!

تنويه خاص: تقرير الصحيفة الأميركية الأشهر "نيويورك تايمز" عن دفع رشاوي لأطباء في غزة ليحصلوا على فرصة الخروج تشكل "كارثة" تستوجب البحث والتحري والمسائلة والعقاب طبعا..والخوف ان يكون هناك "شراكة بين أطباء ومسوؤلين"..عندها قل على الصدق السلام!

حضرت الاجراءات وغابت الرؤية عن "حديث مشعل"!

كتب حسن عصفور/ سارعت حركة "حماس" لقطف "ثمرة تأجيل المجلس الوطني"، كي تبدو وكأنها من كان وراء ذلك المكسب السياسي الكبير، بل ويمكن اعتباره "تاريخي" بالمعني السياسي العام، محاولة كشفت أن "حماس" تصر أن تعيش في "قوقعة خاصة"، وكأن الساحة الفلسطينية باتت ممهدة لـ"خطف بقايا الشرعية" التي تحطمت بداية من انقلابها العار في قطاع غزة عام 2007، واستكمالا بممارسات الرئاسة الفلسطينية، التي لم تبذل ما يجب بذله لقطع الطرق وسد المنافذ على التلاعب بالشرعية الوطنية..

عملت حماس بالتنسيق مع امارة قطر، او مشخيتها لا يهم كثيرا، على الترويج لمؤتمر "عالمي" لرئيس مكتب حماس السياسي خالد مشعل لتقديم "رؤية الحركة" للمستقبل الفلسطيني، ترويجا كاد أن يقنع كل فلسطيني بل وعربي انه "الانقاذ" يكمن فيما سيقوله خالد..

وكان "الحدث المرتقب"، كلاما أظهر مدى عمق "الذاتية الحزبية" الراسخة في عمق التفكير والمتجذرة الى حد يبدو أنه من الصعوبة تحويل مسارها الى "الجمعية الوطنية"، قدم مشعل نفسه وفصيله وكأنه "الأب الشرعي" للقادم السياسي، تعامل مع الآخرين وكأنهم بعضا منه، وينتظرون "قوله الفصل"..

وبعيدا عن الوصف للذاتية التي باتت جزءا منه أو منهم، فإن ما تقدم به، ليس سوى بعض من الاجراءات التي اتفق عليها، ولا تحمل من مفهوم "الرؤية" شيئا، بل أنها لا تقدم أي اجراء جديد يمكن أن يعتد به الفلسطيني ليقول بات لدينا، موقف ورأي ورؤية، نقاط خمس تعيد منتجا منذ زمن، بل أن احد نقاطه يكشف غياب الرؤية كليا عن المستقبل السياسي - دعوته لتفعيل المجلس التشريعي -..

عندما يتقدم أي فصيل مهما كان وزنه بالحديث عن "رؤية سياسية"، او ما يحب البعض اطلاق الأوصاف عليه "رؤية الخروج من المأزق" أو على الطريقة الأميركية - خارطة الطريق -، تكون البداية من تحديد "الهدف السياسي" لها، وما هو جوهر المشروع الوطني العام، والى ما سيكون المستقبل المنتظر في ظل معركة شاملة مع محتل لم يعد يبحث استيطانا فحسب، بل تهويدا واقتلاعا وتدميرا لمقدسات، مشروع لم يعد الحديث عنه كلاما بل تحول الى عمل تنفيذي، ما كان له أن ينتظر تلك العبارات "اللغوية" المصحوبة بالصراخ وتحريك الأيدي دون أي اجراء، وكأننا أمام عمل مسرحي لا أكثر..

كان يفترض برئيس مكتب حماس السياسي ان يحدد الرؤية السياسية في المرحلة المقبلة التي تقدمها حركته للشعب الفلسطيني، ولقواه الوطنية عامة، ومعها يتم وضع آليات تطبيق تلك الرؤية، أما استمرار إجترار اللغو الكلامي دون "رؤية سياسية"، فذلك هو "العيب السياسي" كونه محاولة لاستغفال أهل فلسطين..

كان المفترض أن يتقدم مشعل بموقف حركته مما سيكون موقفا، على الرئيس محمود عباس أن يلتزم به في خطابه باسم الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة أواخر الشهر الحالي (سبتمبر)، نقاط ارتكاز لمشروع وطني يتقدم به الرئيس الى العالم من خلال منبر الأمم المتحدة..

الرئيس مقدم على خطاب المفترض به أن يكون خطاب فاصل بين مرحلة تاريخية وأخرى، حيث آن أوان الاعلان الرسمي عن "فك الارتباط" مع كل الاتفاقات السابقة، بكل ما لها وعليها بعد أن وصلت الى نهايتها السياسية، بعد القانونية بزمن بعيد، وأصبح استمرارها يمثل خطرا محدقا على الهوية الوطنية والقضية الفلسطينية، وبات واجبا سياسيا مقدسا ان يعلن الرئيس محمود عباس باسم الشعب قيام دولة فلسطين على أرض فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012..

اعلان يقود الى انهاء كل مظاهر منتج الاتفاقات السابقة، بما فيها مكونات السلطة القائمة ومؤسساتها لتصبح جزءا من "دولة فلسطين"، وهذا يفرض أول ما يفرض تشكيل "برلمان الدولة المؤقت"، والمقترح ان يكون من أعضاء المجلس المركزي الراهن وأعضاء المجلس التشريعي الراهن"، ما يعني الغاء المجلس التشريعي وليس البحث عن إعادة تفعيله، كونه جزءا من منتج الاتفاقات التي تعتبرها حماس "باطلة"..

عندما اشرنا الى أن خرق القانون من قبل الرئاسة وفرقتها الخاصة "فرقة صيبا"، سيمنح ذلك حركة حماس الحق بدعوة المجلس التشريعي خروجا عن القانون أيضا، لم تكن سوى في سياق تبيان مخاطر صبيانية الفعل السياسي لمن حاول "سلق قضية وطنية" وكأنها "وجبة أكل سريعة"، لكن ذلك ليس القصد منه مطلقا إستمرار أي منتج أوسلوي مهما كان في ظل محاولات الفكاك السياسي والقانوني..

ولأن "اعلان دولة فلسطين" هو الحق السياسي المرتقب أن يكون، وجب أن تحدد حماس موقفها من هذا الهدف المباشر، لأنه المفتاح المطلوب لحل كل مظاهر المستقبل السياسي، فاعلان الدولة يرسم طريقا نحو الاستقلال الوطني وحصار دولة الاحتلال، وبعد اعلان دولة فلسطين واستمرار دولة الكيان باحتلالها للدولة وليس لأراضي فقط، كونها تصادر مظاهر السيادة الوطنية التي يمنحها القانون الدولي لدول اعضاء في الأمم المتحدة، ما يفتح الطريق واسعا لطلب تحريرها وفقا للفصل السابع من ميثاق الإمم المتحدة، وسحب

الاعتراف بدولة اليكان والاستمرار في العمل لتطبيق قرار 194، الذي يحمل قيمة قانونية يتجاهلها الكثيرون لأنه بوابة طرد اسرائيل من الشرعية الدولية..

اعلان دولة فلسطين، يفترض ان يقود لتشكيل حكومة الدولة بجناحيها في الضفة والقدس والقطاع، وتصبح هي وحدها صاحبة الحق والحضور، بكل ما لحكومة الدولة من صلاحيات مفترض ان تكون.. جيشا وقوى أمن ومؤسسات لدولة وليس لفصائل..ولذا كان منتظرا ان يتقدم مشعل باسم حركته لرؤيته لكيفية بناء ذلك، وليس اجترار شعارات بعضها باتت مملا وسقيما ايضا..

وبالتأكيد، فكل فلسطيني انتظر من حماس التي لا تكل ولا تمل البحديث عن "المقاومة"، بل تصف نفسها دون غيرها بـ"المقاومة"، أن تقدم برنامج عمل لتطوير مفهوم "المقاومة الشعبية بكل مكوناتها" في الضفة والقدس..وليس تكرار النداءات بأن "الرد قادم"، وعلى العدو الصهيوني أن ينتظر العقاب..فقد طال الانتظار كثيرا!

نعم تأجيل المجلس الوطني نصر تاريخي بكل ما للكلمة من دلالة سياسية - قانونية حفاظا على الشرعية الوطنية وبرنامجها ايضا، فمن يرى نفسه جزءا منها عليه أن يلتزم ببرنامجها أيضا، فالشرعية ليست عربة لتوزيع الحقائب والمناصب، بل التزام قبل أي شيء آخر..

مطلوب من حماس أن تعلن موقفا سياسيا من المنتظر، بما فيه الموقف من دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة، وما سيترتب عليه من قرارات وإجراءات..

ولأن الشرعية افلسطينية ليست "لقيطة" في محيطها العربي، وهي مكون من مكونات الشرعية الرسمية، فاصبح فرضا سياسيا على حركة حماس أن تعلن أين هي من الشرعية الفلسطينية في محيطها الشرعي العربي..هل تبقى "إخوانية الانتماء والموقف" وجزءا من محور يتصادم مع الشرعية العربية خاصة في مصر وسوريا، ام أنها جزء من شرعية فلسطينية بكل ما لها

وعليها من واجبات والتزامات وحقوق..وهنا نقطة فاصلة فلا مجال لأي كان لخطف الشرعية الفلسطينية وتسويقها في مكان غير المكان المخصص لها..

نعم حماس فاعل من الحاضر السياسي، ولكنها لن تكون يذي صلة به إن تلاعبت بشرعيته لحسابات لم تعد خافية على أحد..مطلوب منها ان تكون جزءا من الحركة الوطنية الفلسطينية وليس امتدادا لجماعة أصبح وجودها يمثل خطرا على فلسطين الوطن والهوية..

وقبل كل ذلك على قيادة حماس أن تعلن موقفها الواضح من كل المشاريع المطروحة في سوق النخاسة السياسي راهنا، دولة غزة وامارتها ومشخيتها، ومسألة الميناء البحري نحو تركيا، واي علاقة مع المحتل..والتقاسم الوظيفي بالضفة وما يتم تمريره بأسماء مختلفة..مطلوب من حماس اعلان صريح انها ليس إدارة "حكم ذاني" داخل المكون الفلسطيني..وتلك لها الكثير لعمله في قطاع غزة وضمن موقف الحركة العام، وعبر مراجعة شاملة لسنوات "خطف غزة"..!

تلك هي الرؤية التي كانت منتظرة..وليس "قفزة بهلوانية" علها تقطف ما يمكن قطفه في لحظة تشوش سياسي في المشهد العام..فذكر إن نفعت الذكرى لمن يحب أن يتذكر!

ملاحظة: يصر بعض الصغار أن يبقوا كذلك بأي ثمن كان..لنراقب ما الذي كان من بعضهم بعد تسرب خبر أن جلسة "الهمبرغر" احترقت قبل أن تصل بعض قطعها اليهم..رحماك يا وطن في بعض منتجاتك الفطرية!

تنويه خاص: أكثر ما اثار انتباه البعض تلك الحماسة جدا التي اصابت "امين أسرار فرقة صيبا" من أجل تأجيل جلسة "الوجبة السريعة" مفترقا عن بعض اعضاء فرقته المهسترين..لا زال السؤال بلا جواب لما هذا الانقلاب..هل كان لقطر كل ذلك الأثر، أم هناك وراء الأكمة ما ورائها..مش مهم يا جماعة فالأهم التأجيل وبعده لكل حادثة حساب!

"دولة فلسطين" معتقلة منذ 3 سنوات بدرج الرئيس..كفى!

كتب حسن عصفور/ نهاية الشهر الجاري سبتمبر - أيلول، من المفترض ان يذهب الرئيس محمود عباس الى الأمم المتحدة، ولا نعرف هل سيكون لا زال في موقعه كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أم أنه ترك الموقع بما حمل من مصائب، لكن المؤكد أنه سيذهب الى الجمعية العامة ليلقي خطابا باسم "دولة فلسطين"، باعتباره رئيسا لها، كما جاء في رده على سؤال لعضو من التنفيذية بأي صفة سيذهب ما دام مستقيلا..

وقبل ذهاب الرئيس عباس، فتحت بعثة فلسطين معركة بات اسمها في الاعلام العالمي "معركة رفع العلم"، كان لها أن تمر بشكل طبيعي، لكن التحالف الأميركي - الاسرائيلي، اصرا على غير ذلك، فهددت أمريكا "سيدة البعض من فرقة صيبا"، بأن ذلك سيكون له نتائج عكسية، فيما ممثل الكيان العنصري - الفاشي أزبد وأرعد، والحق أن سفير فلسطين رد بما يكفي على ممثل الكيان، لكنه فضل المرور صمتا على "تهديد أمريكا"، لأن رئاسته لم تنبس ببنت شفة تعليقا على تهديد "ماما أمريكا" - والله زمان على هيك موقف ..-

ولأن روسيا عادت تطل بهيبتها أعلن رئيس مجلس الأمن الدولي، الروسي تشوركين، أنه يجب رفع العلم الفلسطيني وطالب الجميع تأييد ذلك، كونه "حق مؤجل"..

أعادت "معركة العلم" الى المشهد قوة وقيمة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 والذي أقر الاعتراف بفلسطين دولة لتصبح عضوا مراقبا في الجمعية العامة، اعتبارا من تاريخ 29 نوفمبر - تشرين الثاني، ذلك القرار الذي مثل "انتصارا تاريخيا" للقضية الفلسطينية، وردا عمليا على محاولة الدول الإستعمارية والحركة الصهيونية إزالة

فلسطين من الجغرافيا والذاكرة الإنسانية، قرار شكل تحولا في مسار الصراع العربي - الفلسطيني مع الحركة الصهونية وكيانها اسرائيل..

كان الاعتقاد، أن تبدأ رحلة تطبيق قرار الأمم المتحدة من أرض فلسطين، وان يعلن الرئيس محمود عباس، بإسم "الحق الوطني الفلسطيني أرضا ووطننا وشهداء قيام دولة فلسطين فوق ما تبقى من أرض فلسطين"، في الضفة والقطاع والقدس الشرقية المحتلة عاصمة لها..

اعلان هو الفعل التجسيدي للإعتراف بدولة فلسطين، كبداية لتصويب مسار طال أجله كثيرا، وجاء تعويضا جزئيا عما تجاهلته الإمم المتحدة من تطبيق مئات القرارات الخاصة بفلسطين، لكنها بقيت ضمن أرشيفها يعاد الاشارة اليها كلما صدر قرار جديد، وبعضها بات خارج الذاكرة، وبالتحديد قرار 194 الخاص بحق عودة اللاجئين وتعويضهم عن نكبتهم..

قرار الأمم المتحدة 19/ 67 كان له أن يشكل المدخل السياسي - القانوني لتصويب عملية اختطاف المسار الذي بدا بعد توقيع "اعلان المبادئ عام 1993" بين منظمة التحرير ودولة الكيان، مسار كان الأصل به انهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967، لكن الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب اختارت غير ذلك فتخلصت من رئيس حكومتها الذي وقع الاتفاق لترسل رسالتها أن لا سلام ولا يحزنون مع دولة قامت لتسرق الحق والذاكرة..

منحت الإمم المتحدة الرئيس عباس والقيادة الرسمية خيارا سياسيا تاريخيا، لاعلانه قيام "دولة فلسطين"، وانهاء المرحلة الانتقالية التي طال أمدها أضعاف ما كان مقررا لها، عدا على أن دولة الكيان لم تلتزم منها بشيء علني، بل العكس تماما..

"خيار دولة فلسطين" جاء في سياق المعركة السياسية، بعيدا عن أي مواجهة عسكرية مباشرة، كما يحاول البعض من "فرقة صيبا" ان يقول، متجاهلا أن اصل الحكاية الفلسطينية المعاصرة كانت الانطلاقة الثورية الجديدة برصاصة

حركة فتح عام 1965 وقائدها الخالد ياسر عرفات، وبعيدا عن "هرطقات هؤلاء" المتربصين بروح الثورة ورحيقها، فما حدث هو انتصار سياسي تاريخي، حتى لو اختاروا اعتقاله..

ولكن وبدلا من المضي قدما لتنفيذ القرار اختار الرئيس عباس، وفرقته الخاصة، ان يلجأ الى عملية "تنويم مغناطيسي" لاعلان دولة فلسطين، واستبدال القرار الضرورة بقرارات داعمة للاعتراف بالدولة، رغم ان الإعتراف كان قائما قبل قرار الأمم المتحدة بسنوات بعيدة، يوم ان صرخ القائد ابو أبو عمار صرخته الأشهر في الجزائر عام 1988 ليعلن باسم شعب فلسطين قيام دولة فلسطين..تسابقت دول العالم لتعترف بها، ما فاق عدد المعترفين بدولة ياسر عرفات "الإفتراضية"، عدد المعترفين بدولة الكيان العنصري..

ولأن احترام الشعب الفلسطيني ليس جزءا ثابتا في تفكير القيادة الرسمية، فقد تجاهلت كليا تنفيذ الأمر العالمي بـ"قيام دولة فلسطين"، وتعاملت بدلا منه بمحاولة استغفال شعب لا يمكن استغفاله، مهما حاولوا "تلبيس ذواتهم ألقابا وصفات"..

التخلي عن تنفيذ "الحق الوطني" في دولة فلسطين كان يعني الاستمرار بإطالة امد الاحتلال، ما أدى عمليا الى أكبر حركة تهويد ونشاط استيطاني والوصول الى المنطقة الأخطر بتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا لتفيذ مشروعه لاستبدال الأقصى بهيكلهم المزعوم..

كان لاعلان دولة فلسطين، أن يقلب كل المسار الذي تأكد فقدانه المصداقية، والعودة الى أسس علاقة بعيدة عن سياسة الإملاء وتصدير الأمر الاحتلالي..كان لإعلان دولة فلسطين، ان يعيد الأمر الى حقيقته بأن هناك دولة معترف بها وبحدودها وعاصمتها باتت محتلة من قبل دولة هي عضو في الأمم المتحدة..ما يتطلب التوجه الى الجمعية العامة لوضع حد لذلك..

كان يمكن لاعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة، أن يبلور قرارا عربيا بالذهاب الى مجلس الأمن بمشروع قرار لتنفيذ قرار الجمعية العامة لانهاء احتلال دولة فلسطين وفقا للفصل السابع، وليس التلاعب بالحق الوطني، عبر مشروع صاغه الفريق اليهودي في واشنطن، لسلب قرار الإمم المتحدة من جوهره، ثم الالتفاف عليه بمشروع فرنسي سارعت قيادة فلسطين الرسمية بالموافقة عليه، من وراء الأطر الشرعية، قرار يلغي حدود دولة فلسطين وعاصمتها ويعيدها للتفاوض والمساومة، ويمنح دولة الكيان مكانة في القدس حرمها منها قرار الأمم المتحدة..

فوائد قرار الأمم المتحدة السياسية باتت معادة التوصيف، لكن السؤال الذي لم يجد جوابا حتى تاريخه لماذا لم يعلن الرئيس محمود عباس دولة فلسطين وفقا للقرار الأممي..لما حاول تجاهله كليا، بل أنه لم يكلف عناء النفس في شرح ذلك أمام اي هيئة شرعية فلسطينية، حتى داخل إطر حركة فتح، يكتفي بالحديث عن "النصر السياسي التاريخي"، ويقفز بغير رشاقة عن شرح مسببات الهروب من اعلانه فوق الأرض التي حددها لها القرار..

الرئيس عباس عندما يغادر أخر حاجز اسرائيلي في أريحا، يتذكر انه رئيس دولة فلسطين، ويعامل بروتكوليا ضمن ذلك الحق، وما ان يعود الى أول حاجز اسرائيلي في أرض الضفة يتناسى انه رئيس دولة فلسطين ويعامل كرئيس لسلطة لم تعد سلطة، كما يكرر هو وفرقته ليلا نهارا..

السيد الرئيس محمود عباس، قبل أن تذهب الى نيويورك عليك ان تعلن الدولة المفترض انك رئيسها، وقبل أن تترك مناصبك، كما تدعي احباطا ويأسا، من كيري وبيبي، ليتك تمنح اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير او المجلس المركزي حق اعلان دولة فلسطين..ولا تسمح لـ"يأسك واحباطك" أن يسرق الحق الوطني..

لتطلق سراح دولة الشعب الفلسطيني بعد 3 سنوات من الاعتقال غير المشروع يا سيادة الرئيس "المحبط" و"المستقيل الدائم"!

ملاحظة: انشغل العالم يوم أمس وقبله، وبحق مطلق، بصورة الطفل السوري الغريق، وقبل فترة حرق طفل فلسطيني في مشهد لا يتكرر كثيرا من قبل الفاشية الجديدة، وانتهى أمره بقراءة الفاتحة دون ان يكلف رئيس شعبه عناء زيارة قبره..يا الله كم عندنا ما لا يسر!

تنويه خاص: كان غريبا جدا أن تحتفي وسائل اعلام عربية وفلسطينية بأن اوباما وجه صفة لنتياهو بحصوله على عدد كاف لقرار الفيتو بخصوص الاتفاق النووي..اليس عارا سياسيا ذلك..الأصل غير ذلك يا سادة!

صبرا وشاتيلا..غابت مطاردة المجرم وظهر الاهمال!

كتب حسن عصفور/ 33 عاما مضت على واحدة من "المجازر" التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي بمساعدة أدوات لبنانية، كانت فرحة بمنحة "شارونية" لها بالمساهمة في تنفيذ "عار إنساني" لن يغيب، مهما حاولت آلة الحرب والكذب في آن ان تمحي مشاهد مجزرة كان لها أن تؤدي بمن فعلها الى "محرقة خاصة" تنفيذا لحكم العدالة، لو كان هناك من يسعى للثأر الوطني..

33 عاما ومجزرة صبرا وشاتيلا، والتي راح ضحيتها ما يقارب الـ5000 شهيد فلسطيني، من كل أعمار هذا الشعب، دونت في "الذاكرة الشعبية"بأنها أحد أبرز معالم الفاشية المعاصرة لدولة الكيان العنصري، وبعد كل سنوات الذكرى، فمعالم "جريمة الحرب - المجزرة" لا تزال حاضرة بقوة في وعي الانسان الفلسطيني، رغم أن "ذاكرة سادة الحكم والأمر" ضاقت بها..

من الحتميات السياسية التي يؤمن بها شعب فلسطين، ان "الجرائم لا تسقط بالتقادم ولا بالتخاذل"، فمهما طال الزمن، ومهما تقاعس من لا يجب أن يتقاعس فالحساب آت، والثأر الوطني هو حق يتم توريثه، لجيل بعد جيل، هو

"الجدار الواقي" لمحو الجريمة أو تجاهل مطاردة مرتكبيها، قسم متوارث لأخذ الحق العام لفلسطين الوطن والشعب، وخاص ممن ذهبوا في طريق حرية الوطن والشعب..

كان المفترض أن تكون "مجزرة صبرا وشاتيلا" عنوانا خاصا في معركة المطاردة السياسية - القانونية للكيان الفاشي وقادته، مع كل جريمة جديدة ترتكب من قبلهم، عنوان هو الأكثر ايلاما للنفس الفلسطينية، لكنه الأكثر تحفيزا كي لا تصبح "الجريمة" وكأنها "حدث يجتر الحزن والمأساة"، وليس بحثا عن محاسبة ومطاردة مرتكبيها، فأهل الشهداء الآلاف لا ينتظرون من يدلهم على مسار "الحزن والأسى" لفقدان غال وعزيز، ولا يحتاجون من يقول لهم بأنها "ضريبة الحرية والتحرر على طريق العودة للوطن" فهم يعلمونها منذ بداية استنشاق الحياة، كونها جزء من "الجين المعاصر" للإنسان الفلسطيني المولود بعد الوعد المشؤوم والسافل الذي منحه البريطاني بلفور للصهاينة ليغتصبوا الوطن الفلسطيني الأم..

ما كان يبحث عنه أهل الشهداء المباشرين، وأهلهم مجسدا في كل شعب فلسطين، ان تعلن قيادتهم بأن تلك المجزرة، جريمة حرب ستكون من ابرز الجرائم التي ستجد مكانها في ملف فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية، ربما من هم اليوم في سدة مقاليد الأمر الرسمي الفلسطيني، تناسوا بعد سنوات المجزرة أنها جزءا من تاريخ مجازر بدأت منذ العام 1948 وحتى آخرها بجريمة الحرب التي أقدم عليها فريق فاشي عنصري بحرق "إسرة الدوابشة" فبات علي وأمه ووالده عنوانا مضافا..

ولأن باب الحساب لم يبدأ بعد للمجرمين أصحاب الجريمة، وغابت عنهم الملاحقة التي كان يجب أن تبقى كجزء حي من "المطاردة الساخنة" لقادة الكيان العنصري الفاشي، فذلك لا يعني أنها قد أغلقت وباتت من وراء ظهر شعب فلسطين، واصبحت ذكرى لا غير..فذلك هو الوهم لمن يظن أو يعتقد، فالحساب حق مطلق، عام وخاص لن يتوقف حتى أخذه يوما..

وإن غاب حساب المجرمين، وهو ألم يسكن كل فلسطيني حيثما كان، فإن الاهمال الذي يعانيه أهل صبرا وشاتيلا، بعد 33 عاما من المجرزة - الجريمة يبقى الحاضر اليومي، وكان الاعتقاد أن تعود القيادة الرسمية لتوفير حياة انسانية كريمة، بعيدة عن الاهمال والنسيان الا عند الحاجة السياسية..

"ورثة شهداء المجزرة"، يرون كيف أن "املاك الثورة ومنظمة التحرير وعقاراتها" تباع في لبنان بمئات ملايين الدولارات لشركة يملكها فلسطينيون، وظن هؤلاء الورثة أن تلك الأموال سيطال مخيمهم ومهجريهم بعضا منها، تعمل على تطوير وتحسين مناحي الحياة الانسانية بالحد الممكن جدا، فأموال بيع عقارات المنظمة والثورة في لبنان لورثة الشهداء حق بها، حق سياسي وانساني بحكم الدم الذي دفع ثمنا لها، ولذا فإن المنتظر لم يأت لهم، بل حضر اليهم مزيدا من الاهمال والتجاهل..

هل من حق ورثة شهداء الجريمة أن يعرفوا "فلسفة البيع" لأملاك الثورة والمنظمة في لبنان، وهل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وصندوقها القومي على علم بما يحدث، بل وهل يعلمون قيمة البيع وحقيقته بأنه يماثل الثمن الحقيقي، أم هناك "سراديب خاصة" تجري من تحتها مياه غير نظيفة..

أهل ورثة الشهداء في مخيمات اللجوء بلبنان ينتظرون جوابا على حساب المجرم، وجوابا على متى تنتهي حركة الاهمال المتعمدة، خاصة وأن مئات ملايين الدولارات دخلت الى "صندوق غير معلوم الاسم" دون ان يمر أي منها الى تلك الأماكن المفترض أنها صاحبة حق مباشر فيما يباع..

غابت ملاحقة مرتكبي الجريمة - المجزرة، لكن حضر الاهمال والتجاهل لورثة شهداء المجزرة - الجريمة..ذلك هو لسان حال من لا زال حيا من نسب الـ5000 شهيد في صبرا وشاتيلا..

هي رسالة الى اللجنة التنفيذية أن تكشف حقائق البيع التي تدور هناك، وهل تعلم بها ام أنها آخر من يعلم..ليتها تسأل وتحاسب كي لا يكون للمجزرة طعما

بمرارة اشد على المترجين انصافهم وأخذ حقهم الوطني والانساني، في ذكرى فقدان الأعز لهم وعليهم..

ملاحظة: أجهزة حماس الأمنية تنتفض كي لا يحدث لها "مكروه انتفاضي شعبي" في قطاع غزة..تهدد وتعربد وتعتقل..وأجهزة أمن "السلطة" فتحت نيرانها هلعا ورعبا من مسيرة تضامن، اكتشف الناس أن هناك قوة تستطيع اطلاق الرصاص لكنه باتجاه غير الاتجاه الذي أمل الناس..الرعب سيد الموقف لقطبي الكارثة - الانقسام..عفكرة كان ذلك يوم العدوان على المقدس!

تنويه خاص: عاد الشهيد "علي طه" حيا بتفاصيل حياته وحياة اسرته..رائدة علي طه أعادت والدها الشهيد الى الذاكرة عبر عمل فني يستحق كل تقدير..رائدة قدمت عملا لتخليد شهداء الثورة والوطن في مسيرة والدها..طوبى لشهداء بهم كان كل منجز وطني وسيكون..وطوبى لأسر شهداء دفعت ثمنا واجبا في مسيرة كفاح لن تتوقف حتى تحقيق مقولة الخالد ياسر عرفات أن ترفع زهرة وشبل علم الوطن فوق قدس الوطن!

"صفعة أميركية جديدة" لبعض العرب في الملف السوري!

كتب حسن عصفور/ لم تنته بعد آثار "الصفعة المدوية" التي وجهتها الادارة الامريكية لبعض دول عربية، كانت تعتقد، بغير وجه حق، ان الولايات المتحدة وادارتها تشكل "حليفا موثوقا"، بحيث وضعت "بيضها" بكل ألوانه في سلتها، فجاءت "صفعة النووي"، لتعلن ان "المصالح الأميركية" وحدها دون غيرها هي سيدة الزمان والمكان، ومن لا ير تلك الحقيقة، فهو "اعمى بعيون أمريكية"، كما لخص الشاعر الفلسطيني احمد دحبور مشهد الأمة زمن معركة بيروت الكبرى عام 1982..

الصفعة الأميركية لبعض دول عربية بعد "الاتفاق النووي"، ليس لكون الذي حدث كان خطأ أو خطيئة، كما ذهبت أوساط واسعة في تلك الدول، بل لأنها لم تفكر في صياغة أسس العلاقات وفق المبدأ الأميركي" المصلحة أولا"، وليس وفق المنطق العشائري الذي يتحكم في بعض أركان استراتيجية دول عربية، بان المسألة عبارة عن "كلمة شرف"..لتكتشف أن "شرف أمريكا كعود الثقاب"..

ورغم الصفعة التي هزت بعضا من أركان حكم ومؤسسات، إلا أن "الصحوة" لم تحضر بما يكفي، رغم حدوث "نتوءات سياسية آنية"، تم التعبير عنها في بعض خطوات بفتح قنوات اتصال أوسع مع روسيا الاتحادية في مجالات لم تكن قبل الاتفاق ممكن ان تكون..

لكن الأساس استمر كما كان، وكانت لقاءات بعض مسوؤلي أنظمة الخليج في واشنطن وزيارات لاحقة مظهرا لأن مسار العلاقات مع الولايات المتحدة لم يصب بعطب، يمكن أن يحدث "نقلة نوعية" في إطار رؤية جديدة، تشكل قفزة لتصويب اساس العلاقات العربية مع الدول الكبرى في إطار "رؤية إقليمية قائمة على الجديد السياسي"..

ولأن البعض العربي، لم يدرك بعد أن هناك تغييرا حقيقيا في "التوازن الدولي"، سياسيا - عسكريا واقتصاديا، لم ير ابعاد التطورات في "المسألة السورية"، وأن المسار يتجه الى البحث عن "تسوية سياسية تأخذ حقائق الواقع القائم"، بعيدا عن الأمنيات الشخصية والرغبات الخاصة، استمر ذلك "البعض" في اعتبار أن "رحيل الرئيس السوري بشار الاسد" هو مفتاح الحل للمسألة برمتها، وتصاعدت لغة التهديد والوعيد من بعض دول واطراف عربية دون ادراك لما يحدث من تغييرات "جوهرية" في مسار الأزمة السورية..

بدأت حركة "الانسحاب من تحالف رحيل الاسد" مفتاحا للحل من خلال تصريحات أطلقها وزير الخارجية الأسباني، بانه لا يمكن حل الأزمة

السورية دون وجود الأسد، وتلاحقت تصريحات وزراء غربيين، النمسا، المانيا، ثم بريطانيا وهي التي لا تنطق بعيدا عن "الهوى الأمريكي"، اتفقوا على ذات النغمة السياسية الجديدة، انه يستحيل محاربة "داعش" وهزيمتها دون التنسيق مع سوريا الدولة، وأن اي تسوية ستأخذ بعين الاعتبار وجود الرئيس بشار الأسد لفترة انتقالية..

ورغم تلك الاشارات الواضحة جدا، والتي نتجت عن عناصر مختلفة، ابرزها تطور الموقف الروسي الصريح جدا، بأنه موسكو "لن تسمح بسقوط الدولة السورية"، وأنها تدعم الرئيس الأسد، وسبق ان دعا الرئيس بوتين منذ زمن بضرورة تشكيل "تحالف دولي ضد الارهاب" بمشاركة سورية وسعودية وتركيا، ولكن البعض العربي استخف بالدعوة - النداء، وأصرعلى البقاء في دائرة "أعمى بعيون أمريكية"..

ووصل الأمر بوزير خارجية تركيا، أن يعلن انه بلده تتفق كليا مع روسيا في المسألة السورية، وتركيا كانت البلد التي تعمل ليل نهار وبكل السبل لاسقاط سوريا الدولة والنظام، علها تخطف بعض من أراض عربية لبناء وهم خلافة "ذهب مع الثورة المصرية المجيدة في 30 يونيو"، ولكن بعض العرب وكتابهم واعلامهم أصر على انها "عنزة ولو طارت" - رحيل الاسد شرطا - ..

وجاءت الصفعة الكبرى من حيث لم يحتسبون، وبعد ايام قليلة من انتهاء زيارة الملك السعودي سلمان لواشنطن وصدور بيان يؤكد على أن "لا مكان للأسد في سوريا المستقبل"، من وزير الخارجية الأميركي، الذي كسر كل "قواعد البروتوكول" ليحتفي بالملك سلمان، الذي أعلنها صريحة جدا، وبلا أي لبس أو غموض ومن لندن، انه " "وصلنا جميعا لقناعة.. هذا الصراع طال لأكثر مما يجب. ومن ثم نحن نحتاج لاكتساب مهارات جديدة وتقييم الوضع ..تركيزنا لا يزال منصبا على تدمير داعش وكذلك على التوصل لتسوية سياسية بخصوص سوريا وهي تسوية نعتقد أنها لا يمكن تحقيقها في ظل وجود الأسد لفترة طويلة".

أي أن "تسوية في ظل وجود الأسد لفترة انتقالية"، ذلك ما أصبح الهدف الأمريكي راهنا، رغم الصراخ والعويل واللطم والبكاء ليل نهاء من "فريق رحيل الاسد هو الحل"..

ألم يكن أكثر نفعا وجدوى، لو أن بعض أطراف عربية قبلت بما بدأ من "تواصل مصري - اماراتي" مع روسيا لوضع أسس "تسوية سياسية للمسألة السورية"، يكون الحضور العربي هو سيد القول ومفصله، ما الذي سيكون بعد "الحسم الأميركي ولن نقول الانقلاب ترضية لجماعة الاخوان المسلمين"، هل ستبدأ تلك الأطراف بالهرولة والتراجع غير المنظم لتبدو في مظهر مخجل ومهين لها قبل غيرها، ام تعود بلا "كبرياء فارغ"، الى مسار التسوية الذي انطلقت بوادره قبل اشهر، وكان أن يحقق "اختراقا تاريخيا" لولا دور قطري - تركي لعب على وتر التوتر السوري – السعودي، خاصة بعد أن كشفت أطراف عن اللقاء بين رئيس جهاز الأمن القومي السوري على المملوك وقيادات سعودية..

بلا تأخير أو عند سياسي بلا فائدة، لا بد من انضمام العربية السعودية مجددا الى خلية البحث عن "تسوية سياسية في سوريا مع بقاء الرئيس السوري بشار الاسد انتقاليا مشروطا ضمن صلاحيات متفق عليها"، وقبل فوات الآوان، وكي لا تخسر مرتين في زمن قصير..خلية مصر الامارات وروسيا هل المنقذ للحفاظ على كرامة لن يكون لها مكان لو لم يدرك البعض ان "الحل قادم وبلا رحيل الأسد"، بل قد تكون سببا لرحيل آخرين غيره..

الدروس السياسية لن تنتهي بعد من حقيقة "الحسم الأميركي في سوريا" والتراجع غير المنظم، قد تكون مفتاحا لتغييرات استراتيجية في المنطقة، ومنها قضية فلسطين والصراع على ارضها ومقدساتها، لو أحسنت القيادة الرسمية - السياسية قراءة التطورات..افتراضا انها تقوم بعملية مراجعة للتطورات!..

ملاحظة: كلما ترتفع صرخات "التهديد والوعيد" من "فصائل اللغو الوطني" ضد الكيان، نعلم أنه الرد سيكون عدة "صواريخ صوتية" تربك حركة السمع العامة..بلاش تهديد كي يبقى لكم بعضا من الاحترام..ممكن!

تنويه خاص: فريق الرئيس محمود عباس يطلق التصريحات "العنترية" في كل اتجاه.. يتحدثون عن "قنابل" سيتم اطلاقها في خطاب 30 سبتمبر..من يريد أن يطلق قنابله لا يذهب "وحيدا"..حتى اللجنة التنفيذية لم يحضرها الرئيس عباس "نكدا" من بعض فريقه بعد الخذلان..يا خوف ما تكون "قنابل دخانية"..وعلينا!

فصائل "التقاعد الوطني"..في "الزمن الترللي"!

كتب حسن عصفور/ لا تمر مناسبة وطنية الا وتقرأ كمية من البيانات والتصريحات التي تعتقد أن الأرض في اليوم التالي ستشهد "هزة سياسية" تزلزل الأرض تحت أقدام المحتلين الغزاة، وتنتهي المناسبة، ومعها تنتهي "عاصفة الكلام"..

ذكرى المواجهة الكبرى ضد العدوان الأمريكي - الاسرائيلي الذي انطلق في يوم 28 سبتمبر 2000 وكان بداية لتنفيذ مخطط "تهويد القدس وعبرنة الأقصى"، ولتدمير "الكيانية الفلسطينية القائمة" والتخلص من مؤسسها وقائدها التاريخي، وترتيب المشهد الداخلي بين تقاسم وتقسيم، أعاد لفصائل المسرح كي تؤكد أنها لا زالت لغتها حاضرة، وبقوة تفوق كل ما كان..دون أن تتقدم بأي فعل يمكنه أن يبقى أثرا لها في سياق ما هو واجب منها نحو ما تعلنه في برامجها وبياناتها..

مرت ذكرى المواجهة الكبرى، وبدلا من أن تصبح عامل قوة سياسية وإلهام كفاحي للرد على أخطر مشروع صهيوني ضد الوطن وعاصمته ومقدساته،

أحالتها "فصائل التقاعد المبكر" الى إضراب عام لمدة ساعتين من أجل "رفض المخطط الصهيوني"..

هل لفلسطيني أن يتخيل أي انحطاط سياسي وصل به حال ما يسمى عرفا بفصائل وقوى وطنية واسلامية، عندما تستجمع كل طاقاتها وتشد أزرها، وتنتع حالها من أجل الدعوة لعمل هو الأكثر سلبية في إطر المواجهة مع المحتلين - الغزاة، وكأن "المواجهة الكفاحية" أصبحت جزءا من الأرشيف الوطني..

هل تعلم قيادات تلك المسميات الكيانية، ان تقزيم المشهد الوطني للرد على مخطط "العبرنة والتهويد"، ومصادرة الكيانية الفلسطينية، الى مجرد اغلاق محلات أو إيقاف الحركة والانتقال للجلوس في المكاتب والمقاهي ومراقبة السير وحركة المخالفات، ثم استجماع القوى لإصدار بيان جمعي يؤكد نجاح الإضراب العام لمدة ساعتين ويعتبرونه "نصرا على المحتل ومخططاته"، ليس سوى مظهر عار استبدل المواجهة الكفاحية المفترض انها شاملة ومستمرة، بجلسة هادئة بلا ضجيج..

لا يمر يوم دون أن تقرأ تهديدا لهذا المسؤول أو القائد بأن الأرض ستتزلزل تحت أقدام الطغاة، وبعد ان تهدأ "زلزلة الكلام" يتنقل الصراخ الى "اين العرب" أين المسلمين أين العالم، لماذا لا يتحركون وأين القمم والمؤتمرات..الم يسمعوا بتلك البيانات المزلزلة التي أدخلت الهلع والرعب الى قلب الطغمة الفاشية في تل أبيب، لماذا الصمت...

لنقف ونرى، أنه لا يوجد أي دعوة رسمية أو شبه رسمية لفصيل أو شبه فصيل، للخروج في مواجهة مباشرة ضد المحتل وقواته المنتشرة في كل بقعة فوق أرض الضفة، والمسيرات التي خرجب كانت في بعض مناطق قطاع غزة، لانها بلا أي احتكاك مع قوات الاحتلال..يشعرك من يقوم بها أنها مسيرات مناكفة وليست مواجهة..

ولأن العار بات بلا حدود، يطالب بعض من قيادات "بقايا القوى - الفصائل" بعقد لقاءات قمة عربية واسلامية من أجل نجدة القدس والأقصى، ويتغابون على الشعب بأنه لم يعقد اي لقاء وطني جامع من أجل القدس أو نصرتها، بل أن ذات المسميات كانت تطالب بعقد مجلس انشقاقي انقسامي يقود لخطف الشرعية الوطنية، وتكريس نصرا للمشروع الاحتلالي الشامل ضد المشروع الوطني..

الفضيحة السياسية في "بقايا الوطن" من "بقايا الفصائل - القوى"، باتت صارخة الى درجة لم يعد أي كان من أهل الوطن سوى مستودع "صندوق التقاعد الفصائلي"، يمكنه أن يتذكر ما تقوله تلك المسميات، بل ان حضورها العام بات يمثل خجلا عاما..

حماية القضية الوطنية والمقدسات ليست اضرابا وقتيا، بل طريقها معلوما جدا، ولا يحتاج لوصفة من أي مسؤول..ولكن هل هناك من يتحمل تلك المسؤولية من أجل حماية المقدس الوطني..ام ان "المقدس الفصائلي" بات هو السبيل..

قديما كان يقال ان الفصائل أدوات لخدمة الوطن وقضيته وشعبه..ولكن يبدو أن الوطن بات هو وشعبه وقضيته لخدمة الفصائل كي تعيش وتستمر..

ولذا لا عجب أن تكون فلسطين شبه غائبة في الأمم المتحدة.. فعلا أنه "الزمن الترللي"..!

هل حان وقت الانتفاض على تصويب الحال السياسي الفصائلي..درس اليونان حاضرا ..شاب ثلاثيني كسر كل الارهاب الحزبي ..انطلق لتأسيس جديده فحقق ما عجزت عنه "فصائل الذكرى السياسية"..هل من مجيب..ننتظر!

ملاحظة: تخيلوا ان وفد فلسطين الرسمي رد على حقارة الرئيس الأميركي بتجاهله الكامل لجرائم الاحتلال بالتعبير عن "خيبة أملهم"..والله أن الشعب يعبر لكم عن خيبته الكبرى منكم وعاركم..رحماك يا خالد!

حسنا فعلت الرئاسة المصرية بتوصيب ما انتشر عن دعوة الرئيس السيسي لتوسيع دائرة السلام دون تحديد..الحديث عن لا سلام شامل بلا اقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس!

فصائل الوعد والوعيد..وتهويد لا ينتظر!

كتب حسن عصفور/ كانت مفارقة في منتهى السخافة السياسية أن تقوم قوات أمن "البلدية الموسعة" (السلطة سابقا)، باعتقال مواطن فلسطيني من مدينة طولكرم في الضفة المحتلة، في يوم البدء العملي لأخطر مؤامرة تهويد للحرم القدسي الشريف (أولى القبلتين وثالث الحرمين)، حدث ربما يكون فرديا أو عابرا أو أنه سيصبح رسالة لكل مواطن لا يتمكن من ايصال موقفه او أن يعبر عن رأيه عبر وسائل الاعلام الرسمية أو غيرها، ويرى في وسائل التواصل الاجتماعي مساحة لقول ما يحلو له، بلا أي "مطبات أمنية" او "رقابة عد الأنفاس"..

يكتب المواطن ما يرى انه صوابه، وقد يكون خارج كل القيود، لكن ان تسارع قوات أمن رامي باعتقال مواطن لقوله ما لا يحب أن يسمع، ولا نعرف هل لا زال يقرأ، ولعل التجاوز فاق المعقول أيضا، لكن سوء حظ صاحب قرار الاعتقال، تزامن اعتقال المواطن "طويل اللسان الانترنتي" - تهمة مخترعة لتبرير اعتقال اي كان لا يروق لمن لا يحب الرأي الآخر في (البلدية الموسعة) - مع قيام المحتل بالتطبيق العملي لهدم الأقصى وتهويده لبناء هيكل مزعوم..

ولأن " الاستهبال السياسي" اصبح "حقيقة واقعة" في المشهد الفلسطيني، فقد انتفضت فصائل "العمل الوطني والاسلامي - الكفاحية والمقاومة الجهادية وكل أصناف المسميات الوصفية - لتواجه "مؤامرة التهويد والتهديد لوجود المسجد القدسي"، فنددت وحذرت وهددت بأن "المؤامرة سيكون عقابها أشد من الشدة، بل أن الرئيس عباس خرج من "حزنه بضياع جلسة الهمبرغر"، فندد واستنجد بالعرب أن يقفوا ليقولوا أي حاجة..فقالوا أنهم يحذرون..

كان الحديث التهديدي سابقا، بأن اي مساس بالقدس ومقدساتها وأقصاها سيصبح "نقطة فاصلة" في مسار الصراع مع دولة الكيان، وسيبدأ تاريخ جديد فيما يمكن اعتباره ما قبل التهويد وما بعده، المنطقة من محيطها الذي كان هادرا الى خليجها الذي كان ثائرا، خلال الزمني الناصري المجيد، وللحق فقد بدأ القصف الصاروخي يزلزل أركان الدولة الفاشية - العنصرية، صاحبة السجل الأهم في ارتكاب جرائم الحرب المعاصرة، بكل ألوانها من قتل وتدمير واقتلاع بشر وحجر ووطن، بيانات لم تبق للعدو وسكانه مكانا سو اللجوء الى الملاجئ هلعا ورعبا..

ولأن "الحرب المقدسة" بدأت فهي لن تتوقف، ولذا قررت فصائل " اللغة والفعل الانشائي" دعوة الشعب الى "مسيرات احتجاج وغضب الجمعة المقبلة"، أي بعد اسبوع تقريبا من انطلاقة حرب التهويد، باعتبار أنها تحتاج لزمن كي تقوم بما وعدت ليكون "الوفاء" حاضرا بقوة لا بعدها قوة، بيانات ولغة ورايات كل الرايات الفصائلية بألوانها الصفراء والخضراء والسوداء والحمراء والبرتقالية والتي لا لون لها ولا طعم..

والحق أن حكومة الطغمة الفاشية الحاكمة في الكيان العنصري، قد تخترع "جوائز تقدير خاصة"، تمنحها للفصيل الأفضل قدرة في التعبير والانشاء، وربما تخلد اسمه على أحد بوابات هيكلها المزعوم تكريما لما تقدم به من "عطاء بلا حدود"، كي يحقق بني صهيون "حلم كان أن يقتله ابو الوطنية المعاصرة الخالد ياسر عرفات"..

لم تطلب الرئاسة ولا القيادة الرسمية - السياسية للشعب، أي لقاء عام لبحث ما يجب ان يكون، وتقرير عملي لكل ما يمكنه قلب المعادلة من تهويد الى تهديد ووعيد تنفيذي للرد الفوري، بلقاء وطني عام وفوري تحضنه "المقاطعة - مقر الرئيس العام"، بمشاركة كل ما هو قائم سياسي في "بقايا الوطن"، من فتح مرورا بالجبهتين وصولا الى الجهاد وحماس، ويبدأ الرئيس العام كلمته بالقول ، لقد قررت الآن تطبيق قرارات المجلس المركزي بتعليق كل العلاقات مع دولة الاحتلال، وسأذهب الى الجمعية العامة لأعلان قيام دولة فلسطين وفق ما حدده قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لها من حدود وعاصمة، بلا أي نقصان ونترك الزيادة الى حين ترسيم الحدود، وعليه نريدكم العودة للشعب لإطلاق أكبر حملة مقاومة شعبية، بكل مظاهرها التي تم كتابتها في تاريخ شعب فلسطين، مقاومة تزلزل الكيان حقا وفعلا، ولتكن معركة حماية القدس من التهويد هي معركتنا الكبرى لكسر دولة الكيان وتعلميها درسا حقا فيمن يكون الفلسطيني.. وينتهي مطالبا منهم الوقوف لأداء القسم الوطني بأن لا مكان لمرتعش ومتردد ومهزوز وكاذب سياسي..

هل هذا صعب ومعقد، أو أنه بات "المستحيل السياسي"..لو أنه كذلك فعلى القدس واقصاها السلام..ولها الله وشعب قد يفجر معجزة كسر جدار العار الذي بنته فصائل اللغة والانشاء، مستلهما كل ما له من تاريخ كفاحي ثوري، جسدته مسيرة التحدي الذي جعلت منه إسطورة سياسية انسانية..

المعجزات لم تنته بعد..وكل شيء قابل للتحقيق مع أهل فلسطين ما دامت روح الخالد ابوعمار تسري بجسدهم..ولا عزاء لمن يهدد كذبا ويطلق وعدا بلا رصيد ويندد من واقع العجز والخمول..لا عزاء لكم..يا .....!

ملاحظة: السؤال الأكثر شيوعا في قطاع غزة ليس متى تأتي الكهرباء رغم أنها الأكثر الحاحا، بل هو ماذا يفعل هذا القطري(السفير) في قطاع غزة..رايح جاي وجلسات وطق حنك، هل هو لاعادة انتاج مؤامرة سياسية جديدة، ام تحديث ما كان..اكيد مش معقول العمادي أفندي حابب الحصار يعني!

تنويه خاص: عيب من اي جهة او فصيل او شخص بعد فشل جلسة الهمبرغر ادعاء بطولات زائفة أو الانقلاب من الضد الى الضد..وحياتكم يا شباب الدجل مالوش محل.. فبني فلسطين أذكى منكم بكثير جدا كمان..الكذب مش دايم!

كي لا تصبح "فتنة بيت لحم" "سحلا سياسيا"!

كتب حسن عصفور/ في تزامن يستحق وحده أن يقف "الكل الوطني" على دوافعه وحقيقته، اقدمت مجموعة أمنية رسمية فلسطينية بارتكاب واحدة من "الخطايا" التي لا غفران لها، وبالطبع لا تبرير لها، مهما حاولت جوقة التطبيل والتزمير أن تفعل ما فعلت..

فما حدث في بيت لحم من عملية سحل للفتي الحمامرة و"الاحتفالية" التي صاحبت "عملية السحل" من مجموعته هو جرم كامل الأركان سياسيا ووطنيا قبل أن يكون سلوكيا، خاصة وقت كانت الأبصار تتجه صوب الأقصى وما يتعرض له من فعل تهويدي كمقدمة لهدم ما يمكن هدمه من المسجد الحرام لبناء "هيكل مزعوم"..

التزامن بالفعل الجرمي لسحل فتى، مهما كان مخطئا أو ارتكب ما يراه بعض "سحيجة" التبرير، او تسخيف الحدث وكانه خطأ وانتهى الأمر- هو بذاته جريمة سياسية - أمنية، الى جانب الجريمة الاخلاقية - السياسية التي تم ارتكابها، وعلى ما يبدو أنتهى أمرها عند صاحب الشأن باصدار مجموعة قرارات إدارية، قد يفتح اتخاذها "إخدودا للتذمر" لاحقا..

الجناية الفعلية التي لم تقف أمامها القيادة السياسية " الرسمية - الوطنية العامة"، هو لما حدث الذي حدث، وهل "فيلم السحل والأحتفالية به"، خطأ أمني أو سوء سلوك يمكن اعتباره خلف الظهر بمجرد اصدار العقوبة

الادارية، بعيدا عن كونها مناسبة أو غير مناسبة، وما هي الدوافع التي أدت الى فعل ما لا يمكن أن يكون فعلا "وطنيا"..

التحقيق السياسي في "فتنة بيت لحم" التي أطلق شرارتها مجموعة أمنية، قبل تحميلها لقوى سياسية، هو الذي كان يجب أن يحضر قبل "البحث الجنائي"، وكأنه خطأ سلوكي عابر، ينتهي بانتهاء الأمر العسكري الذي قيل عنه انه صدر..

هل يعقل أن تنتهي "فتنة" اطلت برأسها بأمر أمني، بعيدا عن الوقوف على مسببات كمية " الحقد والكراهية" المختزنة لتلك المجموعة الأمنية، وعبرت عنها بذلك السلوك الذي لا يمكن تخيل حدوثه فلسطينيا، مهما كانت "دوافع" الفعل، لولا تعئبة خاصة شكلت "دافعا" ادى لتلك النتيجة الكارثية أخلاقيا وسياسيا..

السياسي الغائب في "فتنة بيت لحم"، كان عليه أن يحدد مسببات الجريمة ودوافعها العملية، وطبيعة "التعبئة السياسية" التي باتت تسيطر على "ثقافة الأجهزة الأمنية الرسمية" في الضفة الغربية، خصوصا في ظل فترة الانقسام، ثم الاختلاف السياسي الداخلي..

لا يمكن اغفال أن الغالبية الساحقة من قادة ومكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتبع حركة فتح، أمرا وثقافة وسياسة، وهذه مسألة تشكل بذاتها "ثغرة" يمكن أن ينفذ منها "روح كراهية" بوعي أو بدونه، لكل من يختلف مع قيادة فتح الرسمية، والرئيس محمود عباس، خاصة وأن بعض قيادات تلك الأجهزة تعلن "تدخلها السياسي" دون مراعاة لموقعها الأمني، وهو ما يشكل "خطرا وثغرة ايضا" منها تبدأ حالة "الانعزالية السياسية" التي تظهر عبر أفعال وسلوك لا تبرير له..

هل يمكن اعتبار "فعل السحل" في يوم التضامن مع القدس - الأقصى خطأ مهني فحسب، ام أنه نتيجة سلوك سياسي في ترتيب الأولويات لمن يقود تلك الأجهزة، وبالتدقيق ما هو " التعريف السياسي" لمسيرات نصرة القدس -

الأقصى لدى تلك الأجهزة، وهل كل مسيرة للدفاع عن الحق الوطني - الديني المقدس في القدس، وضد المحتل الغاصب تتطلب إذنا مسبقا من "ضابط او موظف"، كي تنطلق، وافتراضا أن "مزاج الضابط - الموظف" رأي أن "الوقت عير مناسب" للتضامن ونصرة القدس، ومواجهة المحتل تحسبا لما بات شائعا من مصطلحات "تعكير السلم الأهلي" أو "الفلتان الأمني"، هل يعود الباحثين عن فعل "اضعف الايمان" الى بيوتهم حتى ينصلح مزاج "الضابط - الموظف"..

تلك هي المسألة التي غابت عن التحقيق السياسي في "فتنة بيت لحم"، والتي سبقها أكثر من مظهر اشكالي لم يأخذ طريقه في "التفاعل العام"، رغم انها مظاهر تنذر بخطر انفجاري..

وكشفت ردة فعل بعض ناطقي حركة فتح، لحملة النقد لما حدث ضد منتقدي ظاهرة "السحل" ، اننا أمام حالة استقطاب خطيرة في الضفة الغربية، تتساوق ببعض مظاهرها مع ما هو قائم من أمن حماس في قطاع غزة..وصلت الى منحدر يكشف أن "المودة السياسية" لم تعد قائمة، وتنتظر لحظة تفجيرها، وهنا مكمن الخطر الحقيقي..

"فتنة بيت لحم" بدأت بـ"سحل فتى"، وإن لم تعالج بشكل حقيقي سياسيا، وعل مستوى القيادة الأولى لفصائل العمل الوطني، ستنفجر في أي لحظة قادمةتؤدي الى عملية "سحل سياسي" للمظهر الفلسطيني العام..فما حدث من رد فعل على "السحل الأمني" اتجه لمضون اختلافي جديد ورفع شعارات غريبة تماما على المشهد في "بقايا الوطن"، بتخوين الرئيس عباس ورفع صور تحمل تلك العبارة المقيته "خائن"، والهتاف "إرحل يا عباس"، بالتأكيد هي ليست كلمات أتت بلحظة التظاهر، بل هي انعكاس لحالة سياسية بدأت تتبلور عند قوى سياسية في الآونة الأخيرة، كإنعكاس لإنتهاك أسس العمل الوطني، حاولت فرقة صغيرة أن تفرضها منهجها لخطف الشرعية على المشهد الفلسطيني..

الاستخفاف بـ"فتنة بيت لحم"، سيؤدي الى "فتنة أشمل"، وعندها ستنتقل حركة المواجهة مع الكيان ومشروعه الاستيطاني - التهويدي الى مواجهة داخلية - داخلية ولكل سببه وذريعته..فعوامل التفجير قادمة إن لم تعالج بجهد حقيقي ورؤية شاملة ببعد سياسي..

الخطر قائم ومن لا يراه يكون شريكا في الخطيئة المقبلة، التي قد تصل الى أن تصبح "مؤامرة" لتمرير مخطط التهويد تحت عباءات مختلفة..

"الفتنة" مظهر لسياسة وعلاجها يجب أن يكون سياسي قبل أي مظهر إداري..لو أريد فعلا "وقف الفتنة ووأدها في مهدها"، كي لا نصل الى مرحلة "السحل السياسي الداخلي"!

ملاحظة: ما يحدث على الحدود المصرية مع قطاع غزة واستخدام مياه البحر لإغلاق الأنفاق يحتاج لمعاجلة وطنية..حفاظ مصر على أمنها حق مطلق ومراعاة البعد الانساني للقطاع حق مطلق.. اغلاق الانفاق كاملا ضرورة وطنية فلسطينية..لو أريد الحل.صحيح هل قيادة الشعب الرسمية تعلم بما يحدث!

تنويه خاص: العبرنة – التهويد في القدس والأقصى على قدم وساق..والتهديدات العربية بكل اللهجات على قدم وساق..العبرنة تسير قدما والتهديد يسير خلفا..!

"مبادرة أوروبية" و"لقاء الرباعية"..و"المحرم الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ قبل الوصول الى نهاية شهر سبتمبر (ايلول) حيث اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت الأطراف الدولية ترسل رسائلها السياسية، خاصة نحو الصراع الفلسطيني - العربي مع دولة الكيان، مناسبة تبحث دوما عن "أجندة خاصة" تحاول بها أن تضع بعض "الألق السياسي"

على روتينية إجتماع كثيرا به من الخطب، وقليلة هي القرارات ذات الأثر والفعل..

أمين عام الأمم المتحدة، المنتهية ولايته قريبا جدا، أعلن عن لقاء "اللجنة الرباعية" وبعض وزراء خارجية عرب، خلال عقد الدورة الجديدة، فيما وزيرة خارجية الإتحاد الإوروبي كانت اكثر تحديدا ووضوحا، بأن رمت على طاولة البحث ما أسمته "مبادرة أوروبية جديدة" من أجل "إحياء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية"، خاصة بعد الاتفاق النووي الايراني..

ومن حيث المبدأ، فإن إعادة الحديث دوليا عن القضية الفلسطينية، في ظل المشهد السياسي العام القاتم، خطوة هامة، خاصة والمنطقة العربية تعيش فترة من أسوء مراحل تاريخها، نتيجة المؤامرة الأميركية لخطفها ورسم مستقبل ظلامي لها، عبر أدوات لا تقيم وزنا لوطن أو شعب سوى ما يخدم مصالحها الخاصة، مهما تكن نتائج تلك المصلحة، ضيقة الأفق ، عديمة الانتماء..

لذا فاعادة الضوء للقضية الفلسطينية والصراع مع الكيان الاحتلالي، يمثل "نقلة سياسية نوعية"، لو تم التعامل معها بالجدية المطلوبة، وغير ذلك ستكون نتائجها "مصائب سياسية..

وعندما يتم الاشارة الى الاستعداد الفلسطيني الضروري قبل التوجه الى نيويورك، ومواجهة ما سيكون من "رزم خاصة"، لا تحمل بعض سماتها المعلومة "الخير السياسي" لشعب فلسطين، بل منها ما قد يكون "شرا سياسيا مطلقا"، وهذا ما يفرض تعاملا جادا من "القيادة الرسمية القائمة" حتى ساعته، ومن "القيادة السياسية" للشعب الفلسطيني، بما تضمه من فصائل منظمة التحرير وحركتي حماس والجهاد..

ورغم أن "فرقة صيبا" وبعض السائرين في فلكها، لا ترى في الحاضر السياسي سوى كيفية إنجاح ما تسعى له من توسيع شق الكارثة والانقسام، وما يحفرون له عبر "سرقة بعض شرعية" خلال مجلس رام الله لـ"الوجبة السريعة"، فذلك لا يجب أن يعمي "القيادة الرسمية" لأن تتدارك بعض من

"خمولها السياسي"، ولا نود قول مصطلح آخر قد يؤذي "بقايا إحساس لها"، وتعمل على الاستعداد العملي قبل الذهاب الى نيويورك..

ولا نظن أن تلك مهمة معقدة على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بالتشاور مع القوى الرئيسية خارجها، من أجل الاتفاق على الرؤية وآلية العمل الضرورية..

ولا نكرر القول أن أي رؤية أو مشروع فلسطيني يتم تقديمه للرباعية والاتحاد الأوروبي، يجب أن لا يخرج عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، كونه قرار يضم كل عناصر "الحل السياسي وانهاء الاحتلال"، وهذا يفرض على من سيكون حاضرا باسم الشعب الفلسطيني أن لا يتقدم بأي "تعديل مهما كان" يمس جوهر القرار، وان يتمسك بضرورة البحث في "آلية تنفيذ القرار" لا أكثر من ذلك..

ونقطة البدء في القادم تنطلق من أن "لا مفاوضات جديدة" مع دولة الكيان، فهذه لم تعد ضرورة ولا هناك حاجة سياسية لها، بعد قرار الجمعية العامة، وأن ما يجب أن يكون هو لقاءات لـ"ترسيم الحدود" بين دولتين وفقا لما تم تحديده في القرار الدولي الذي بات نصا متكاملا في المرحلة الراهنة..وهو ما قد لا يتفق مع "المسعى الأوروبي - الامريكي" الباحث عن إعادة الفلسطيني الى "العبث السياسي"، وأي تنازل فلسطيني نحو القبول بفتح "سكة المفاوضات مجددا" ستعني أنها "سكة الذهاب الى مجهول وتيه طويل"..وهذا يمثل اليوم محرما من المحرمات الوطنية الفلسطينية، فمن يفتح الباب لخطف مضمون قرار الجمعية العامة الخاص بدولة فلسطين، حدودا ومكانة وعاصمة، يصبح موضوعيا غير ممثل لفلسطين، مهما أطلق على ذاته من صفات وألقاب..

قرار الإمم المتحدة، يحرم على أي مسؤول فلسطيني اعادة الحديث عن "مبدأ أمريكي - أوروبي" المسمى بـ"تبادل الأراضي"، هذا المبدأ يشكل خطرا سياسيا على مضمون قرار دولة فلسطين، وخاصة أن مضمون ذلك المبدأ

يشير الى تبادل بنسبة تصل الى 10% من أراضي الضفة الغربية، أي تلاعب بها سيؤثر كليا على وحدة أرض دولة فلسطين وتواصلها الجغرافي ويحيلها الى نظرية شارون التي عرضها على الرئيس محمود عباس عام 1995 في لقاء خاص، دولة أنفاق وكباري، ومسمى دولة هنا تجاوزا وليس واقعا..وما يمكن أن يكون قيد البحث في هذه المسألة، هو ما يتعلق بالطريق الرابط بين الضفة والقطاع، بحيث يتم مبادلة أرض مقابل طريق حيوي ليكون جزءا من "سيادة دولة فلسطين"، وليس استخداما كما عرض البعض الفلسطيني يوما..

والمحرم السياسي في الموقف اللفلسطيني ما يتعلق بالقدس الشرقية، حيث قرار الأمم المتحدة غاية الوضوح في أنها عاصمة الدولة بحدودها التي كانت عليه ما قبل احتلالها، وهذا يقود الى ضرورة رفض ما تعرضه أمريكا - اوروبا تحت مسمى "القدس عاصمة الدولتين"، فتلك لعبة ترمي لسرقة جوهر القرار 19/ 67، ما يفتح الباب لتكريس "وقائع التهويد" التي قامت بها دولة الكيان، وهو ما يجب رفضه ليس بالجملة فحسب بل والتفصيل أيضا، ونحن امام عملية تهويد جديدة للمسجد الأقصى - تقاسم زماني وزمكاني-..

التنبيه هنا، لأن بعض فريق صيبا يكرر مقولة "القدس عاصمة الدولتين"، بل ووافق عليها في اطار مشروع أمركي تم تقديمه باسم فلسطين في وقت سابق، ثم أعيد نصه في المشروع الفرنسي، الذي وافق عليه الرئيس عباس وفريقه الخاص، من وراء ظهر الشرعية الرسمية، حيث لم يعرض على اللجنة التنفيذية أو أي اطار رسمي فلسطيني..فحذار من استمرار "لعبة الاستغماية السياسية" التي يقوم بها ذلك الفريق..

ولأن المسألة ليست "مماحكة سياسية" لبعض هواة القول والكلام، فما يجب هو أن لا تقف قوى منظمة التحرير وحركتي حماس والجهاد على قارعة الطريق انتظارا لما سيكون في نيويورك، وبعد أن "تقع الفاس في الراس"، تبدأ تلك القوى بالصراخ واللطم واطلاق كل الصفات على من فعل بـ"إرتكاب

المعصية السياسية"..فعندها يصبح رد الفعل أضعف كثيرا بل وبلا قيمة عملية، من فعل مسبق لتجريم ما يمكن أن يكون "محرما وطنيا"..

مبادئ واضحة جدا:

* لا للتفاوض مجددا حول مضمون القرار ونعم للتفاوض حول تطبيق قرار 194 الخاص بحق العودة وتعويض اللاجئ الفلسطيني عن نكبته..

*لا لـ"تبادل الأراضي" ونعم لترسيم الحدود، بما فيها الطريق الرابط بين الضفة والقطاع..

*لا لمصطلح "القدس عاصمة لدولتين"..ونعم للقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، كما حددت نصا في القرار الدولي..

*الاعتراف بدولة فلسطين يقابله الاعتراف بدولة اسرائيل..دون ذلك يسحب الاعتراف المتبادل فورا..

*العلاقات المستقبلية الفلسطينية العربية مع دولة الكيان ترتبط بتنفيذ قرار 194..ودونه يتم تعليق العلاقات معها الى حين الالتزام..

تلك العناصر التي يجب أن تكون "خطا فاصلا" بين الوطني والخارج عن الوطني..

ملاحظة: تصريح ناطق باسم حركة فتح عن وجود مقاولين لدول اقليمية تعمل على تحريب مجلس رام الله، يستوجب المساءلة الوطنية..وعليه ان يكون شجاعا شجاعته في القول الغامض..لان الشعب يعلم أن كل الدول الاقليمية تقريبا مع الرئيس عباس من أمريكا لاسرائيل مرورا بقطر ومصر والاردن والسعودية..اللهم الا إن كانت الامارات هي "الدول الاقليمية" باعتبارها اتحاد..يبدو أن العار السياسي لم يعد له حدود!

تنويه خاص: تسرب أن وزير خارجية أمريكا "الصديق الوفي" كيري ناشد الرئيس عباس، كما ناشده البعض، ان لا يترك مناصبه الآن، فذلك يفتح الباب

أمام "الراديكاليين" لوراثته..مع أن مش معلوم الى الآن من هم أولئك..فهل هم حماس أو "خلية الإمارات" ام كليهما معا حسب حكي ناطق فتح..فعلا هناك مؤامرة أمريكة بس على مين..فكروا وانتوا تعرفوا !

مسميات "طائفية" لفصائل فلسطينية .."الجهاد" و"حماس" مثالا!

كتب حسن عصفور/ في الحرب الشاملة الدائرة مع دولة الكيان العنصري، حاولت قيادات الحركة الصهيونية استخدام "البعد الطائفي" لتشويه طابع النضال الوطني الفلسطيني، وكان تركيزها الأساسي على الحركات الفلسطينية المسلحة، وبالتأكيد الأبرز هنا من بين مختلف تلك الفصائل تحضر فورا للمقدمة حركتي "الجهاد الاسلامي" وحركة "حماس" بمسماها قبل الاختصار "حركة المقاومة الاسلامية"..

لم تثر الطغمة الصهونية الفاشية الحاكمة في الكيان الاسرائيلي أي "زوبعة" للمسميات تلك عندما كانت تحمل ذات البعد الطائفي بمسميات سياسية - دينية، كما حركة الاخوان المسلمين، او "المجمع الاسلامي"، والتي منهما خرجت حركة "حماس"، بل انها شرعنت مسمى "الحركة الاسلامية" داخل الكيان، قبل أن تنشطر الى قسمين، شمالية برئاسة رائد صلاح، وجنوبية برئاسة عبدالله نمر دوريش قبل الاعتكاف، بل يمكن القول أنها شجعت على ولادتها كي تشيع "النزعة الطائفية" بين قوى وأطراف الحركة الفلسطينية - العربية في اراضي 48، لإضعاف البعد الوطني - القومي للصراع والنضال، وسحبه نحو جانب طائفي، مسلم، مسيحي، ودرزي، مع ما بها من تشعبات أخرى داخل كل طائفة..

بعد انطلاقة حركة الجهاد الاسلامي كأول فصائل العمل الفلسطيني، في بدايات ثمانينيات القرن الماضي، التي حملت بعد "دينيا" في المسمى، لأسباب

موضوعية في زمن الولادة، اجبرت الاخوان المسلمين وخاصة "المجمع الاسلامي، والذي كان ينشط بترخيص وموافقة من سلطة الاحتلال، مع انطلاقة الانتفاضة الوطنية الكبرى اعلان حركة المقاومة الاسلامية - حماس، كفرع من جماعة الاخوان المسلمين..

بالطبع لا نود الخوض في اسباب ودوافع الجماعة الإخوانية في اطلاق فصيل مسلح بعد 22 عاما على انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، و20 عاما على احتلال الأرض الفلسطينية، ولا ما هي الجهات التي قدمت النصح للتنظيم الإخواني القيام بذلك، خاصة بعد انطلاقة حركة "الجهاد الاسلامي"، ليترك ذلك للمؤرخين والباحثين لتقديم "قراءة موضوعية" في مسبب النشأة وظروفها ومآلها..

مضي أكثر من 20 عاما على ولادة "الجهاد الاسلامي"، وباتت قوة مركزية من قوى العمل الوطني، تحمل نكهة خاصة تمنحها بعدا مميزا، سلوكا وأداءا وفعلا، تميل الى "العمل المسلح" بالممكن والمتاح، أكثر من ميلها للنشاطات السياسية التي تميز غيرها..

كما أن حركة "حماس" اقتربت من سن "الرشد السياسي" بـ18 عاما بعد اشهر، واصبح لها حضورا قويا ملموسا داخل "بقايا الوطن" وخارجه، حققت ما لم يكن ضمن "أحلامها" من نجاحات في عهد الرئيس محمود عباس، وأبرزها "خطف الانتخابات التشريعية" وتسجيلها نصرا كاسحا على حركة فتح، التي كانت مصابة بحالة تيه تنظيمي وسياسي بعد أن فقدت زعيمها الخالد ياسر عرفات، وقبل أن تترسخ "سلطة الرئيس الجديد"..

يكتسب فتح موضوع المسمى "الطائفي" في هذا التوقيت أهمية خاصة، قد لا يكون مناسبا في وقت سابق، ليس لعدم أهميته، بل لظروف سياسية مصابة بالعطب في المنطقة، لكنه بات ملحا اليوم قبل الغد، في اعادة نقاش المسمى لفصيلين يمثلان "ركيزة سياسية هامة" في المشهد الفلسطيني، مهما وصل

حجم الخلافات والاختلافات، ففي نهاية الأمر ستكون هناك "وحدة فلسطينية" في إطار الممثل الشرعي والوحيد..

ووفقا لجدول الأعمال الوطني، هناك استحقاق وطني كبير ينتظره الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، ما يربو على الـ10 ملايين فلسطيني تخفق قلوبهم، ليوم 30 سبتمبر عندما يلقي الرئيس محمود عباس خطابا في الأمم المتحدة، استحقاق اعلان "دولة فلسطين" وفقا لقرار الأمم المتحدة، بالحدود والعاصمة التي نص عليها القرار دون نقصان او تعديل، في انتظار تصويب حدودها وفقا لمتقضيات قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية في إطار "تسوية نهائية" تشمل قرار 194 الخاص بحق العودة والتعويض وما له صلة بقرار التقسيم 181 لو تهربت دولة الكيان من تنفيذ ما عليها التزامات دولية..

الى جانب أن المجلس الوطني الفلسطيني "الموحد - الجديد" بات يدق باب الحياة السياسية الفلسطينية، خلال الأشهر الثلاثة القادمة، استحقاق سيفرض تغييرا جوهريا على تركيبة وطبيعة الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير..

استحقاق دولة فلسطين وتحديث منظمة التحرير يفرض اجباريا وجود كل من حركتي "حماس" و"الجهاد" في إطارهما، ولكن سيكون من الصعوبة بمكان أن يكون وضعهما القانوني - السياسي ملائما للمتغير الجديد، مع بقاء الصفة "الطائفية" في تحديد الهوية..

فدولة الكيان تخوض معركة كبرى من أجل فرض وتمرير اعتبارها "دولة يهودية"، فلو استمرت حماس والجهاد بذات مسماهما الراهن، وهما جزء من "الشرعية الجديدة"، سيكون ذلك اشكالا وذريعة يمكن للحركة الصهوينية استخدامها كنموذج يحتذى به، بل ولو افترضنا أن تحالف سياسي من حماس - الجهاد وقوى أخرى، فاز برئاسة دولة فلسطين ورئاسة المنظمة ومؤسساتها المختلفة، دون أن يحدثا اي تعديل على صفتهما "الطائفية"، الا يتوقع أن

تستغل الحركة الصهونية ذلك لتمرير مؤامرة "الدولة اليهودية"، اي "تهويد مقابل أسلمة"..احتمال لا يجوز الاستخفاف به..

ولكن قبل كل ذلك، كيف يمكن لنا ان نتخيل قوى مركزية فلسطينية ضمن الشرعية الوطنية، أو أنها قد تمسك بمقاليد الحكم تضع تمييزا مسبقا بين أبناء الشعب الفلسطيني، بل وتمنع عضوية نسبة كبيرة من ابناء فلسطين من أبناء ديانات أخرى، خاصة المسيحيين في فلسطين وهي بلد المسيح، بكل تراثه التاريخي - الديني..

المسألة تحتاج نقاش جاد وموضوعي، بعيدا عن الاستغلال السلبي، ولكن ايضا بدون "تعصب طائفي"..ولعل دستور فلسطين الجديد يضع بندا يحرم - يجرم تشكيل قوى سياسية ببعد طائفي - ديني، كي تكون "فلسطين وطن لشعبها وليس لطوائفها"..

وبالتأكيد، لن يغيب عن الذهن خلال هذه المراجعة الأحداث الكارثية في السنوات الأخيرة، بالمسميات الطائفية، التي تعيشها المنطقة وما تركته من آثار تدميرية وتشويهية أيضا..

ومساهمة في النقاش الموضوعي لتلك المسألة، فمثلا يمكن أن تكتفي حركة "الجهاد" بهذا الاسم دون اضافة "الاسلامي"، كما أن يعتمد مسمى حركة "حماس" اسما رسميا بديلا لحركة المقاومة الاسلامية، مع تعديل في الشعار والراية بما يتوافق والجديد..

ملاحظة: مفروض ان تلاحق شركات الاتصالات لدفع "ضريبة بدل" عن حكي قادة الدولة العربية والأجنبية، واتصالات مسوؤلي الفصائل الفلسطينية بعد ان دشنوا أول "انتفاضة هاتفية لمنع تقسيم الأقصى"!

تنويه خاص: وأخيرا عرفنا السبب الحقيقي لعتمة قطاع غزة..احمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي عن حماس كشف السر، بأنه شكل تضامني مع حياة

اسرى فلسطين داخل السجون..فلنصرخ جميعا كما صرخ يوما "ارخميدس"، وجدناها ..وجدناها.. الذكاء موهبة من الخالق لا تمنح من فصيل!

معادلة ملادينوف - هنية: "غزة مقابل الراتب"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عما ذكره مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، بأن تدهور الأوضاع في الضفة والقطاع والقدس قد ينذر بـ"حرب مدمرة"، فما تحدث به نقلا عن راس حركة "حماس" الأول في قطاع غزة، اسماعيل هنية، بأن حماس على استعداد لتسليم قطاع غزة الى حكومة رامي الحمدالله وبسط "سيطرتها" على قطاع غزة، وتسليمها المعابر، مقابل ان تقوم تلك الحكومة بـ"الوفاء بالالتزامات المالية - القانونية للموظفين الذي عينتهم حماس والبالغ عددهم ما يزيد على الـ40 ألف موظف"..

علها المرة الأولى التي ينقل عن مسؤول حمساوي صاحب قرار مثل هذه المسألة، والتي يمكن اعتبارها معادلة مضافة الى معادلات انتشرت مؤخرا، فمن معادلة المانية "التنمية مقابل الأمن" - عمليا تقرأ "التنمية مقابل الفصل" -، الى معادلة أممية حمساوية، "غزة مقابل الراتب"، ولأن حماس لم تعلق على ما جاء في تصريحات ملادينوف يوم الخميس الماضي 17 سبتمبر، اي قبل 3 ايام من تاريخه، واكتفت فقط بتوضيح أنها لن تسلم المعابر الا بشرط، يؤكد أن جوهر المعادلة الجديدة خرج من هنية، وبالتالي من حماس..

المعادلة المالية - السياسية قد تكون هي الأوضح لمعرفة "شروط حماس" في اعادة تسليم القطاع لحكومة رامي لتمارس مهامها، وتشرف على المعابر كافة، بما يمثل من خطوات لرفع الحصار عن قطاع غزة، والنقاش الجاد

لـ"تحسين الوضع الاقتصادي للقطاع" بعد عقد "ترتيبات مع اسرائيل"، كما قال ملادينوف..

معادلة هنية - ملادينوف، قد تفتح باب الجدل حول حقيقة وجوهر الأزمة بين "قطبي الانقسام"، فإختصار الأزمة في قضية "قانونية موظفي حكومات حماس" المتعاقبة منذ انقلاب 14 يونيو 2007، قد يشكل إدانة لطرفي الأزمة، ولكي لا نعود لنقاش وبحث عمق الأزمة الانقسامية، وأن الحقيقة تبتعد كثيرا عما لخصه هنية في تلك المعادلة، الراتب مقابل غزة، وان عمق الانقسام جوهره سياسي ومصالح ذاتية ورؤى مختلفة، ولكن لنقف عند معادلة هنية - ملادينوف وفحصها بجدية..

من المفترض أن يقرر الرئيس محمود عباس، بعد ما نسب الى اسماعيل هنية، تشكيل "لجنة خاصة" لبحث المقترح من جوانبه كافة، القانونية خاصة، قبل البحث في "رصيد الحكومة البنكي"، كون الرصيد يمكن اعادة تدويره وفق المتاح ولكل حسب وظيفته..لكن الأساس هو "البعد القانوني" للموظفين الذي دخلوا "الخدمة المدنية" في ظل سلطة حماس خلال السنوات الثمانية الماضية..

سيخرج البعض من "فرقة ديمومة الانقسام"، كونه منحهم حضورا اعلاميا لم يحلموا به يوما، ليفتوا بأن تلك عملية "غير قانونية" وخارج "قانون الخدمة المدنية"، وفي ذلك صواب شكلي، إذ أن البعد القانوني للوظيفة العامة تم اختراقه لكن من الطرفين، بعد الانقلاب والذي أدى عمليا الى تجميد المجلس التشريعي، وهو الذي يناط به التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، بما فيها قانون "الخدمة المدنية"..

حماس قامت بخرق القانون، وفقا لمصلحتها، لكن ألم تخرق حركة فتح ذات القانون لمصلحتها التوظيفية أيضا، لذا فتشكيل لجنة لاعادة بحث مفهوم وقانونية سياسة "التوظيف" في "بقايا الوطن" بجناحيه، يشكل مفتاحا هاما لكسر "حركة ديمومة الانقسام..

ولا نعتقد أن تلك مهمة معقدة، وليكن التشكيل من "خبراء قانون وساسة" دون انتماء او ولاءات، مع مندوب عن فصيلي الأزمة (فتح وحماس)، مع مهلة زمنية محددة، لا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الرئيس محمود عباس، كي تنتهي من عملها سريعا..

ولكن السؤال الأهم، الذي سيبرز فور البحث في معادلة "غزة مقابل الراتب"، هو مصير الأجهزة الأمنية الحمساوية، سواء منها التابعة لوزارة الداخلية "الأمن الداخلي" بكل تشكيلاته شرطة ووقائي وأمن خاص، أو الأجنحة المسلحة، خاصة كتائب القسام، وكيف سيكون التعامل معها، وهل ستكون ضمن تلك المعادلة ام لها وضع خاص..

ربما تكون أجهزة الأمن الداخلي، اكثر يسرا في تناول مصيرها، لكن "العقدة" هي مستقبل "كتائب القسام"، والتي صنعت منها حماس "جيش مواز لقوات الأمن الوطني"، بل لديها أسلحة تفوق ما لقوات الأمن الوطني، لذا فمعادلة هنية - ملادينوف ستفتح الباب أمام العقبات الجادة لو بدأ نقاشها، ومن الممكن العودة لدراسة مشروع تم الاتفاق عليه قبل استشهاد قائد حماس في القطاع عبد العزيز الرنتيسي، مع وفد من فتح، بأن مصير كتائب القسام مرتبط بتشكيل "جيش وطني"، بعيدا عن الفئوية، جيش لفلسطين الدولة وليس لفلسطين الفصائل..

المعادلة الجديدة تستحق مغامرة فحصها عبر تشكيل "لجنة خاصة"، والحديث السياسي الفلسطيني يتطلع الى ما سيعلنه الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، لجهة اعلان "دولة فلسطين"، بديلا للسلطة القائمة بكل مكوناتها، ما سيفرض تشكيل "حكومة تنفيذية جديدة" بمهام جديدة..

هل يفعلها الرئيس عباس قبل رحلة الذهاب الى نيويورك عبر موسكو وباريس، ويصدر قراره بتشكيل لجنة فحص المعادلة الجديدة، لا ضرر منها بل ربما تكون ربحا سياسيا صافيا للشعب وقضيته وللرئيس "الذاهب الى نيويورك بلا سند شعبي سياسي ملموس بل ربما العكس ما هو قائم الآن"..

ليعتبرها الرئيس "مغامرة" تستوجب التجربة خيرا مما سبقها من تجارب شكلية لم تبحث جوهر المسألة، بقدر البحث عن مظهر التصوير والمصافحات والقبل التي تبدأ ولا تتوقف..فقطاع غزة وخلاصه مما به يستحق..طبعا لو رأى الرئيس عباس وفريقه ذلك!

ملاحظة: كان المفترض ان يأمر الرئيس عباس بتوقيف كل من شارك في "سحل الفتى حمامرة" في بيت لحم واعتقالهم فورا، فالأسماء والصور معروفة..بعدها يبدأ التحقيق كي يطمئن الناس الى جدية العقاب، وغير ذلك تكون الرسالة وصلت.."السحل هو الحل"!

تنويه خاص: العار لا زال حاضرا لكل فصائل العمل الفلسطيني، التي لم تجرؤ الرد على الادارة الأميركية التي قامت بـ"تهويد المسجد الأقصى" في تصريح رسمي..صمتوا وكان الخرس اصابهم بلا مقدمات..يا عاركم الأبدي..بصراحة لازم تنطمروا!

مفاجأة السيسي ..لـ"ابطال مفعول قنبلة عباس" أم "اطلاقها"!

كتب حسن عصفور/ في "مفاجأة سياسية" خارج كل الحسابات، اعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن ضرورة حل القضية الفلسطينية باعتبارها اساس للإستقرار في المنطقة، وليكمل بدعوة، خارج كل التوقعات" عن دعوته لتوسيع دائرة السلام ليشمل "دولا أخرى" دون تحديد ملومس لا بالشكل ولا المضون لتبقى دعوة مفتوحة لكل يقول بها ما يقول حتى تتضح ملامح الصرخة - الدعوة..

"دعوة السيسي"، جاءت خلال لقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبشكل سريع جدا، جاء الرد من حكومة نتنياهو، ترحيبا بمبادرة السيسي ودعوته الجديدة، فيما لم نسمع رأيا من الرئيس عباس أو فريقه عما أعلنه

السيسي، وهل جاء بالتنسيق بينهما، أم هو اعلان مفاجئ ايضا، رغم انه من الصعب اعتباره كذلك، لأن الدعوة انطلقت من اللقاء المشترك بين السيسي وعباس..

وبعيدا عن المظاهر الخارجية، فالدعوة المصرية لا يمكن اعتبارها "زلة لسان"، أوعبارة لاكمال تصريح ما، بل هي تعكس "تطورا سياسيا" يستوجب التوقف والمناقشة، ليس من الطرف الفلسطيني بل وعربيا..

"مفاجأة السيسي لتوسيع دائرة السلام"، جاء توقيتها قبل ايام من خطاب الرئيس عباس في الجمعية العامة، والذي كان الشعب الفلسطيني والعالم، ينتظر أن يحدد فيه رؤيته للقادم السياسي، بعد أن انهت دولة الكيان كل ما له صلة بعملية السلام، وأحرقت كل الاتفاقات الموقعة، وبعد 22 سنة من اتفاق اعلان المبادئ، و20 عاما على الاتفاق الانتقالي الخاص بالخروج من الضفة - وقع الاتفاق الانتقالي في واشنطن يوم 28 سبتمبر 1995 في واشنطن، وكان الرئيس عباس في حينه هو من قام بالتوقيع-، ولم تكتف دولة الاحتلال بالغاء الاتفاقات فحسب، بل اقدمت على ارتكاب جرائم حرب غير مسبوقة في تاريخ الصراع، فاقت كل جرائمها السابقة، واغتالت قادة فلسطين، وفي المقدمة الخالد ياسر عرفات..

شنت دولة الكيان العنصري الفاشي اربع حروب خلالها، حرب عدوانية بدأت بتدنيس الارهابي شارون للحرم القدسي الشريف في 28 سبتمبر 2000، بعد افشال قمة كمبد ديفيد، لتبدأ دولة الكيان واحدة من أخطر حروبها العدوانية ضد فلسطين، انهتها بتدمير مؤسسات السلطة الوطنية واعادة احتلال كامل الضفة، وسيطرت على قطاع غزة، وكان ختام حربها العدوانية الممتدة من شهر سبتمبر 2000 الى نوفمبر 2004 اغتيال الخالد ياسر عرفات، ثم حروبها الثلاثة ضد قطاع غزة، 2008، 2012 و2014..

وبدأت الآن حربها الأدنس والأخطر سياسيا ودينيا بالعمل على تهويد الأقصى وعبرنة القدس والتجهيز لبناء هيكل مزعوم بديلا للمسجد الحرام، تقف امريكا

راعية له، كما كانت راعية لكل حروب الارهاب الاسرائيلية ومنها اغتيال ابو عمار..

لذا من المفترض، ان يكون خطاب الرئيس عباس متوافقا مع هذا المسار العدواني، ليقدم رؤية فلسطينية تقوم على "فك الارتباط بكل أدوات الحرب الاحتلالية"، ويعلن بشكل رسمي ونهائي انهاء العمل باتفاقات لم تشكل يوما ميثاقا للمحتل، وأن الوقت أزف لاعلان دولة فلسطين كما أقرتها الأمم المتحدة عام 2012 في قرارها التاريخي رقم 19/ 67..ذلك هو المنتظر من رئيس انتخبه الشعب الفلسطيني لاكمال مسار تخليصه من الاحتلال وملاحقة دولته على مجمل جرائم حروبها ضد فلسطين، أرضا وشعبا ومقدسات..

دعوة الرئيس السيسي التي لا يوجد بها سوى عبارة واسعة جدا، لا تحمل أي مضمون سوى أنها رسالة بحث عن "استمرار سلام وتوسيع دائرته"، وهو ما يمكن اعتباره الجملة الإولى لمنح الرئيس عباس فرصة "الهروب" من الاعلان الذي ينتظره الشعب الفلسطيني، او ما بات يعرف شعبيا بـ"قنبلة الرئيس"، ولا نظن أنه يمكن تسويق أن "التأجيل" جاء بطلب عربي - مصري، كون الرئيس عباس وبعض من فريقه أبلغ صحفيين بأن ذلك مرهون بالموقف الأميركي ولقاء كيري، وكان كيري واضحا أن لا ضرورة لأي "مفاجأة"..

دعوة السيسي جاءت في سياق سياسي مفاجئ جدا، ليس من حيث الشكل فحسب، بل والمضمون أيضا، فالدعوة تتحدث عن "توسيع دائرة السلام"، الذي لم ير النورلحظة اغتيال رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين لتوقيعه اتفاقا مع ياسر عرفات، فدفع الثمن فورا، وبدأ دفن المشروع الاسلامي منذ سبتمبر 2000، بداية الحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني وسلطته وقيادته الوطنية.. الى جانب أن الدعوة تحمل من "الغموض السياسي" اكثر بكثير من وضوحها..

ربما كان على الرئيس عباس أن يحمل راية وضع المسار السياسي في السكة الضرورية - المطلوبة في هذا التوقيت تحديدا، وأن لا يختبئ خلف أي دعوة للهروب من التحديد السياسي لفك الارتباط بكل ما له صلة بالمحتل، وفقا لقرار شرعية دولية، وليس البحث عن "دعوة سلام" لم يعد له ملامح بل بات الحديث عنه في ظل الراهن السياسي ليس سوى جريمة سياسية..

يمكن لدعوة الرئيس المصري أن تأخذ مكانها، ويتم اعتبارها في الاتجاه الصحيح، بعد أن يعلن الرئيس عباس عن قيام دولة فلسطين، وانتهاء الوضع القائم، لتاخذ دولة فلسطين مكانها السياسي - القانوني بديلا للسلطة القائمة وفق الشروط الاحتلالية، وتصبح إطارا تمثيليا لشعب فلسطين، وفي حدودها وعاصمتها المقرة في قرار الجمعية العامة للإمم المتحدة..

أي حديث عن "توسيع دائرة السلام" ضمن المشهد القائم، ودون اعلان دولة فلسطين، يشكل استمرارا للمحتل في جرائمه السياسية، بل وغطاءا خطيرا لتهويد القدس والأقصى..

مطلوب من الرئيس محمود عباس أن يرحب بدعوة السيسي بعد اعلان دولة فلسطين في خطابه النتظر، لتصبح هي ضمن الدول المشار اليها تكون طرفا حاضرا لتمثل الشعب الفلسطيني لصناعة "سلام أقليمي"، وعندها يصبح لزاما على دولة الكيان أن تعترف بدولة فلسطين، لو أريد لها ان تكون ضمن "دول السلام الاقليمي"، وغير ذلك سيكون لشعب فلسطين حسابه السياسي الخاص..

المفتاح الآن بيد الرئيس عباس وليس بيد غيره لتصبح فلسطين الدولة هي احد الدول التي تحدثت عنها دعوة السيسي بتوسيع دائرة السلام..دون ذلك نكون أطلنا عمر الاحتلال وفتحنا الباب واسعا لهدم الأقصى وبناء الهيكل وفتح الطريق لاقامة دولة اليهود على حساب فلسطين الارض - القضية الهوية..

لا وقت للمجاملات السياسية ..فالحق فوق الجميع!

ملاحظة: وزير خارجية الرئيس عباس يناشد روسيا باعلان مبادرة جديدة، كما سبق أن ناشد فرنسا وكل دولة يمر عليها يناشدها، لسان حاله يقول: "على أونه على دويه.. هل من مبادرة تنقذناه"..يا مسخرتاه!

تنويه خاص: صمت حماس على جرائم امنها ضد شباب الجهاد الاسلامي وجريمة منتجع النور..جريمة تستوجب السؤال..الاستهتار ليس سلاحا يا شباب..والاختباء لشتم عباس او مصر ليس غطاءا..مفهوم!

هل يحق لحماس عقد التشريعي بلا مرسوم عباسي!

كتب حسن عصفور/ حتى الساعة تصر "فرقة صيبا" على رمي كل ما هو "مشترك" في السياسة والقانون خلف ظهرها، وتذهب بعيدا في تنفيذ "إرادة الغير المجهول" لعقد جلسة "الوجبة السريعة" لمجلس رام الله منتصف الشهر المقبل..

"فرقة صيبا" وأذنابها بعد ان سقطت في إختبار الذكاء السياسي - الاجتماعي لإخفاء طبيعة "الصفقة" بين الرئيس محمود عباس ورئيس المجلس الوطني أبو الأديب، "حارس الشرعية حتى تاريخه"، أحد عناصر تلك الفرقة اعتبر، ان الدعوة للمجلس تبدأ من يوم استقالة أعضاء اللجنة التنفيذية، ليكشف بجهل محسود عليه، ان ما نطق به لا صلة له بقانون الشرعية الرسمية، ولا يرتبط بأي رابط مع القانون الاساسي الذي اعتد به ليقول قولا جهولا..

"فرقة صيبا" تمارس التضليل بشكل تحسد عليه، فلم يعد للخجل مكانا بينهم ولا بهم، فمنذ أن أعلنوا عن "جلسة استثنائية" وفقا للقانون والمادة 14 ج، قال لهم من قال أن تلك المادة لا تمنحكم ما تبحثون، فلجأوا الى صيغة احتيال قانوني، بالحديث عن "دعوة عامة" للمجلس، لكن المطلوب هو أنه تصبح "جلسة خاصة" بمقاس رغبة الحاكم بأمره في "بقايا الوطن"، ومع ان نشيطهم

كشف مؤامرتهم الساذجة، لكنهم يسيرون وفق المراد، دون أي إعتبار للحق القانوني..

للعلم فإن رأس الشرعية القانونية حتى تاريخه، لم يعلن رسميا، وفي آخر تصريح له على مواقع اعلام الرئيس عباس، سوى عن الجلسة العادية، رغم انها لا تنطبق عليها قواعد القانون الأساسي لأنها لا تضمن مشاركة غالبية أعضاء المجلس كونها تخضع لأمر المحتل في تحديد المشاركة، ولم يقل أبو الأديب أنها ستصبح "استثنائية" لتنتخب تنفيذية جديدة خارج القانون..وتلك المسألة التي لم تحسن "فرقة صيبا" وأذنابها قراءتها كما يجب، ولا تسويقها كا يجب..

والى حين "اليوم التالي" لجلسة الوجبة السريعة، سنرى ما سيكون وأي قانون سينتصر، قانون فلسطين المقر (القانون الأساسي للمجلس الوطني ومنظمة التحرير"، أم قانون "فرقة صيبا" لنتش ما يمكن نتشه من "شرعية"، وليصبح حالها "بقايا شرعية"، يحلو لأي كان أن يتعامل معها أو يرفضها فلم تعد تلك "الشرعية كاملة الأركان"..

ولأن الحديث عن "مخترعات قانونية"، وان مواد القانون تكسر لصالح الرغبة الخاصة والهوى السياسي، فهل لنا ان نسأل سؤالا للرئاسة الفلسطينية اولا، وللقانونيين ثانيا، هل يحق لحركة حماس ان تدعو بعد اليوم الى عقد "جلسة استثنائية" للمجلس التشريعي لاعادة "تجديد شباب مكتب الرئاسة ولجانة البرلمانية"، وقبل كل ذلك تجديد دوره في الرقابة والمسائلة والمحاسبة، وانتخاب رئيس له بعد أن غاب المنتخب داخل معتقلات الاحتلال..

مجلس منتخب بكامله، معترف من العالم أجمع بشرعيته، لما لا يتم عقد جلسته، ولماذا يتم تعطيله، وعدم اجراء انتخابات لمكتبه الرئاسي ولجانبه البرلمانية..

لما لا يعود المجلس الشريعي لممارسة دوره المنوط به وفق القانون الأساسي، ويحاسب الجهاز التنفيذي كما يجب المحاسبة القانونية، ويصادق على تعيين السلطة التنفيذية وفق لما له بالقانون ايضا..

كتلة فتح وخاصة رئيسها، يعلن ليل نهار، ان الدعوة لعقد دورة جديدة للمجلس التشريعي تتطلب "مرسوما رئاسيا" من اجل اعطاء الضوء لدورة برلمانية جديدة، وهذا من حيث الشكل القانوني سليم، ولكن السؤال الأهم، الذي يتجاهله رئيس الكتلة الفتحاوية، لماذا لا يدعو الرئيس عباس الى عقد دورة برلمانية جديدة، لمجلس منتخب وهو من أصر على اجراء الانتخابات، ويفتحر بذلك..

وما هو النص القانوني الذي يمنح الرئيس الحق في تعطيل البرلمان المنتخب، هل لأن حماس تملك الأغلبية، ويمكنها أن تقيل الحكومة أو ترفض تعيين أي مسؤول في السلطة التنفيذية دون موافقة البرلمان الذي غالبيته حماس، وبالمناسبة يحق للبرلمان طرد كل قادة أجهزة الأمن العام والأمن الداخلي، شرطة ووقائي، وكل ما به نص قانوني..

هل تتطوع "فرقة صيبا" لإعلام الشعب والعالم عن قوة القانون التي تمنع الرئيس المنتخب بعدم دعوة المجلس المنتخب منذ ما يقارب الـ8 سنوات..

حماس الآن يمكنها الاستناد الى "قانون صيبا"، وتقوم بـ"هجمة مرتدة والدعوة لعقد دورة برلمانية جديدة، ولتبدا رحلتها في تنفيذ القانون وفق المتاح والممكن وعلى قاعدة قانونية عباسية جديدة، "نتش ما يمكن نتشه"..لنصبح امام "فرقة صيبا" مقابل "فرقة الهجمة المرتدة"..ويا "قانون ما دخلك عدل"..وعنزة ولو طارت..واللي مش عاجبه يشرب من بحر غزة او من البحر الميت كل حسب مقره ومحبته!

تللك هي بعضا مما ستتركة فرقة التطبيل العام لتدمير أسوار الشرعية الفلسطينية..والصوت العالي والهبهبة لن تكون حاميا لها..بل سبيلا لنقلها من مكان الى مكان..!

ملاحظة: هل بدأت حكومة نتنياهو اشاعة جو الارهاب العام قبل انطلاق "جلسة الوجبة السريعة" في مدن الضفة لقطع الطريق على اي تحركات شعبية قد تربك مشهد "افتتاح مسرحية الزعيم"..الجواب عند شالوم - عريقات..!

تنويه خاص: من تابع رد الفعل الاسرائيلي والاخواني وأذنابهم على اكتشاف حقل "شروق" للغاز الطبيعي في ساحل مصر يدرك أنهم "إيد واحدة" كراهية لخير مصر..جلطة عقلية لحست ما بهم فكشفوا حقدا دفينا على مصر المقبلة..!

والله زمان يا..زمالك!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن المعتاد السياسي لـ"زاوية أمد" منذ انطلاقتها في شهر ابريل 2007، اخترت اليوم للكتابة عن نادي اعشقه الى درجة "الجنون الخاص"، بدأت رحلة "عشق نادي الزمالك" مبكرا جدا، وفي الثانية عشرة من عمري، قبل 53 عاما..رحلة لم تهتز يوما في حالة التوحد الوجداني مع ذلك النادي الذي أجبرني أن لا أغيب عن متابعته اينما ذهبت، ومهما كانت المسؤولية التي حملت، الزمالك دوما حاضرا..

رحلة العشق التي أفخر وأعتز بها بدأت مع بداية دخول التلفزيون (اسود وأبيض) عام 1962 الى قرانا شرق مدينة خانيونس، بني سهيلا تحديدا، التي تضم مدرستنا الاعدادية، وفي طريق العودة للبيت توقفنا مجموعة من الطلبة الأصدقاء جدا، زميل الدراسة خليل الدغمة، ومحمود الزير امام "مقهى" يعرض مباراة لكرة القدم المصرية، معلقها الكابتن الأشهر في العالم العربي محمد لطيف، وأحد طرفيها نادي الزمالك، وقفنا خارج المقهي لعدم الوقوع في اشكالية "تلاميذ على المقهى" وقرب المدرسة، ما يمكن أن يعرضنا لعقوبات

اخلاقية، كانت الجوانب الأخلاقية في السلوك والمسار آنذاك تحتل مكانة عالية جدا، لذا كان الرصيف هو المكان..

مجموعة لاعبين من المهرة الذين كان لهم الفضل الكبير في مسيرة "العشق الزمالكاوي" لفتى لم تهتز يوما رغم كل الاخفاقات التي مرت عليه، بين سوء حظ وظلم حكام، وتسلط نظام في زمن لو انهزم منافسه لغضب الرئيس، الى جانب سوء الأداء في مرات وادارات كانت تحب وتكره ما ادخل "فتنة" بين لاعبين نالتهم "حظوة الرئيس - الادارة" وآخرين حرموا منها..

دلع أنتج خسارة سنوات، درس كان هو الأهم الذي استنتجه رئيس نادي الزمالك الحالي المستشار مرتضى منصور، بكل ما عليه من ضجيج وما له من حضور طاغ، وحب لنادي أعاد له خلال عامين هيبة نادي كاد أن يتحول ذكرى بطولات..

بداية العشق للنادي الأبيض بخطين حمر، مع لاعبين لو كان للزمن قدرة على استنتساخهم لكان زمنا من طراز فريد..حمادة يحيى الحرية إمام، والد الموهبة النادرة لعبا وأخلاقا حازم، على محسن ذلك القادم من اليمن لينقش اسمه بأحرف من نور قلما تتكرر بقدمه اليسرى، موهبة لم تأخذ نصيبها الاعلامي لاسباب غير رياضية، وعمر النور السوداني الجميل، رأفت عطية محمد رفاعي، يكن حسين احمد عفت واحمد مصطفى، احمد رفعت، ابورجيلة، والمدفعجي الذي كان يدخل الرعب لكل من سيقف بجدار للتصدي لضرباته الصاروخية عبده نصحي..والحريف الوسيم نبيل نصير ومعهم الدو وشاهين..وتتالت الأجيال من الموهبيين جدا، ولا ننسى الراحل ابراهيم يوسف الذي اختار اما لأولاده فلسطينية ابنة أحد رجل الثورة الفلسطينية..

في عام 2002 وخلال العدوان الأمريكي - الاسرائيلي على السلطة الوطنية، مؤسسات ورئيس بعد رفضه مخطط التهويد والعبرنة للقدس والمسجد الأقصى في كمب ديفيد - الذي يسير اليوم تحت سمع وبصر وهدوء أولى الأمر منا - لعب الزمالك والأهلي مباراة انتهت بهزيمة الزمالك بنتيجة قياسية

6 أهداف لواحد، لم ارها بشكل تفصيلي لأنني كنت أرقد الفراش بعد أعتداء أحمق ارتكبه أحمق، اتصل بي الاعلامي المصري الكبير عماد أديب مطمئنا على ما حدث، ولكن أهلويته الشديدة جدا، خلافا لشقيقه الصغير عمرو الزملكاوي جدا جدا جدا، جلبته لسؤالي عن شعوري، وأنا العاشق المجنون للفارس الأبيض الزمالك، بعد تلك الهزيمة خارج التوقعات، فقلت له انني شكرت الأحمق على اعتدائه علي فمنع ما قد يصيبني بأسوأ مما اصابني منه..قلت "رب حماقة نافعة"!

ولأن النتيجة لا تبرير لها، لجأت حينها للتاريخ لأجد ان الفارس الأبيض هزم الأهلي مرتين بنتيجة 6 أهداف لصفر في 1942 و1944، أليس من عاداتنا دوما مع الخسارة أن نعود للتاريخ نسترجع ما لنا من أمجاد..امجاد يا عرب أمجاد..

مع قيادة مرتضى منصور للفارس الأبيض، عادت روح الزمالك التي عشقت، والتي استحق بها يوما ذلك اللقب الأشهر، نردده نحن "الزمالكاوية" لنغيظ به الأصدقاء الأهلوية حتى ولو لم نفز ، زمالك يا مدرسة لعب وفن وهندسة"..شعار ينطق موسيقى دون تدخل من أي موسيقار..مع مرتضى عادت تلك المدرسة مع عنصر مضاف رجولة وانضباط..

قبل اسابيع طلبت زيارة نادي الزمالك لأول مرة في حياتي، رغم زياراتي الدائمة لمصر، الوطن الأم والحنون لأبناء فلسطين وقطاع غزة، منذ زمن الخالد ابو خالد جمال - والتقيت منصور ولم اجد خيرا من راية الوطن، علم فلسطين لتكون تعبيرا عن العشق للنادي الذي أحمل حبه بلا حدود طوال تلك السنوات..راية فلسطين كانت هي عربون زيارتي للزمالك..وعبر مرتضى عن عشقه لفلسطين وهو عشق مصر شعبا ودولة وقيادات، خاصة جمال عبد الناصر..وكان فخورا بمكالمة الرئيس محمود عباس له في احد البرامج..

اااااه يا زمالك..ايها العشق الأبدي كم أحبك..وسابقى الى أن يكون للحياة قول آخر..مبروك فمبروك فمبروك عودة الألق لنادي الألق فنا وهندسة ومدرسة..ولا عزاء للآخرين!

ملاحظة: شعرت بفخر كبير عندما أعلن العالم المصري الكبير أحمد زويل انه منتج تعليم عبد الناصر المجاني وانه عاشق للزمالك..سعادتي تضاعفت لما جمعنا ...حب الخالد وعشق الزمالك!

تنويه خاص: فلسطين أنجبت علامات رياضية، الأبرز حارس مرمى فلسطين والأهلي مروان كنفاني الذي كان مستشارا للخالد ونائبا في أول مجلس تشريعي، والمدافع الصلب الأهلاوي فؤاد ابو غيدة والزملكاوي حسام السمري، لم ينل شهرة مروان وفؤاد..اسماء عاشت في ذاكرة اهل مصر واهل فلسطين!

يا دوك رامي..أتصدق أنت ما قلت فعلا!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام اصدر مكتب الوزير الأول لحكومة الرئيس محمود عباس - لم تعد حكومة توافق منذ التغيير الأخير دون موافقة الفصائل والتنفيذية - بيانا تعهد فيه للشعب الفلسطيني بملاحقة صحيفة لبنانية، اتهمها بنشر "تقرير مزور" عن لقاء جمع رأس دائرة الارتباط الاسرائيلي مع السلطة، بمشاركة المقابل الفلسطيني له، دون الخوض فيما جاء بالمحضر، أو كونه صحيح أم باطل، فما لنا الآن هو وفاء الوزير الأول د.رامي الحمدالله، بالوعد والعهد، رغم أننا لم نسمع عن قيامه بإتخاذ اي خطوة قانونية في ذاك السياق..لكن تبقى الآماني ممكنة بعد "البيان الراسخ قوة وثباتا"..

ايام قليلة، ونشرت مواقع اعلامية متعددة، مقابلة نسبت الى الوزير الأول، ومضت ساعات طوال عليها، ولم يصدر من مكتبه ما ينفي أو يكذب أو يهدد

بملاحقة الموقع الأول الذي نسبت له المقابلة التي كان الجزء الأساس منها خاصا بقطاع غزة، والعلاقة مع حماس..

ولأن العلاقة بينه وحماس، مسألة لم تعد "شأنا وطنيا عاما"، بل تحولت بقدرة قادر سياسي الى شأن "فتحاوي - حمساوي"، له قناته الخاصة المملوءة بالطين الأسود، مغلقة سوى من بعض فتحتات هاتفية بين شخص وآخر، للقول فقط ان "العلاقة لم تنقطع" ..أو لمنح "جائزة ترضية" لإبقاء دور ما لشخصية نالها الكثير من الاحباط، بعد هزيمة "حلمها الخاص" لقطف احد ثمار خطف الشرعية ضمن مخطط "فرقة صيبا"، الذي اصيب بوكسة تاريخية، بعد رفض الشعب لعقد "جلسة مجلس الوجبة السريعة" لاغتصاب شرعية الوطن..

مقابلة دوك رامي التي تطرق بها للشأن الغزي، تحدث بصيغ الأمر والنهي وكأنه "الحاكم بأمره"، وتناسى بقصد أو بلا وعي، أنه لا يجرؤ أن يذهب الى قطاع غزة، خوفا وهلعا، بعد آخر تجربة اعتقال ذاتي له في أحد فنادق القطاع، رغم الصحبة الأمنية ذات الرتب العالية التي رافقته، ولم تنفعه بقيد شعرة..

مقابلة رامي بن الحمدالله حول الشأن الغزي، تلحق به "نكسة خاصة" - كان الود استبدال حرب بحرف ولكن أدب المقال لا يقبلها -، وليت مكتب الرئيس عباس أو مستشاريه سواء من يستمع لهم أم ملحقين بالمكتب لغايات أخرى، يعيد قراءة تلك "الأقوال الهزلية"، التي تشكل طعنة للقطاع بشرا ومكانة، واستخفافا سياسيا نادرا بوعي الفلسطيني..

لا جديد في القول أن حماس لا ترغب في إنهاء "كينونتها" من أجل عيون اتفاق "سلق البيض" المعروف اعلاميا باسم "اتفاق الشاطئ"، فمن وقع عليه لم يكن يبحث "مصالحة سياسية حقيقية"، بل كان يبحث "استعراضا سياسيا - شو سياسي"، لتسجيل نقاط لا أكثر على حساب المصلحة الوطنية الحقيقية، والا كيف يمكن مواجهة كل ما اشار له رامي أفندي من "شروط حمساوية"

برزت بعد التوقيع، وهي كلها معلومة جدا لأي قارئ صحف أو مواقع اعلامية..

شروط حماس أوضح من البحث عنها، ولكن ألم يعلمها رامي وقيادته الفتحاوية قبل توقيع اتفاق لا يجيب على أي سؤال مما بدأ يظهر لاحقا، وهل حاول رامي أن يمارس وظيفيه كوزير أول من قطاع غزة لمدة اسبوع كامل، بعد التوقيع مباشرة..وهل يتذكر أن اول مرة "زار" بها القطاع كانت بعد ما يقارب 4 أشهر من تشكيله "حكومة التوافق"، أليس ذلك مؤشر بأن المسافة الزمنية هي انعكاس للمسافة السياسية بين رام الله والقطاع..لا شيء في عالم السياسة صدفة عندما يأتي من أصحاب الفخامة والمعالي، والا عليهم مغادرة مناصبهم فورا..

وبعيدا عن المسافة السياسية التي تقبع في ذهن الوزير الأول لبعض "بقايا الوطن"عن القطاع، فإن بعض ما قاله بخصوص الميناء والمطار لا يتسق مطلقا مع مكانته التمثيلية، حتى لو لم يكن قطاع غزة جزءا من مسؤوليته الأمنية، وانه لا يجرؤ الذهاب اليه بعد رحلة "الموفينبك" في شهر مارس المنصرم، لكن القطاع هو جزء من المسؤولية السياسية - القانونية للسلطة الفلسطينية، حتى تاريخه، وأن الاشارة لعدم السماح باقامة ميناء ومطار ليس سوى وضع الزيت على النار، فلا ميناء ولا مطار ممكن لهما أن ترى النور في زمن منظور، ليس لأن حماس لا تقبل، بل هي فاوضت على الميناء مع دولة الكيان برعاية تركية قطرية وعبر مندوب سويسري ثم بلير، لكن غاب الميناء وحضرت خيبة الأمل..لأسباب متعددة لها وقتها للحديث عنها..!

ما كان يليق بمن يرى في نفسه أنه "رئيس وزراء" للضفة والقطاع، ان يتحدث بلغة الآمر الناهي في قضايا "افتراضية جدا"، وبدأ وكأنه من يتحكم في مسار تلك المسائل، وهو الذي لم يتمكن من عبور حاجز قلنديا على أبواب القدس المحتلة قبل ايام قليلة، رغم أن رأسي الهرم الأمني الفلسطيني كانا برفقته، لأن جندي من جيش الاحتلال أمره بالعودة،، فرضخ صاغرا مكتفيا بصورة وبيان..

الادعاء بأنه لا ميناء ولا مطار حتى يرضى هو أو من يشجعه، ليس سوى انعكاس لعمق "السذاجة السياسية"، وكأن الحمدالله ومن يسانده هو من يملك مفتاح انطلاقة التعمير والبناء والتأهيل العام لمؤسسات القطاع..

رامي افندي، اراح دولة الاحتلال من مسؤوليتها بأنها العائق الحقيقي لكل مظاهر الاعمار في القطاع، وأنها من يقف عائقا امام اعادة الحياة الانسانية والاقتصادية له، وجاءت تصريحات دوك رامي لتقول أنه وحكومته الخاصة جدا، من يتحمل تلك المسؤولية، والا كيف له أن ينطق ما نطق بأن لا ميناء ولا مطار الا بشروطه..أليس تلك تعابير توضيحية للمعرقل ..هل يمكن قبول تلك الادعاءات من شخص يتحمل المسؤولية التنفيذية الإولى في جوانب تخص "بقايا الوطن"..

يا دوك رامي ليس عيبا الاعتذار عما نطقت "جهلا" أو "سهوا"، لكن التغاضي عن الاعتذار لن يكسبك احترام أهلك وشعبك..فكر واختر إما "غطرسة" تودي للتهلكة، أو "تواضع" يمنحك بعض العذر الوطني..

ملاحظة: اليوم ترفع راية الوطن - دولة فلسطين على مبنى الأمم المتحدة..اشارة تتويجية لمسار كفاحي بدأ رفضا للهجرة الصهيونية في القرن التاسع عشر وتواصل حتى تاريخه..علم الدولة ينتظر اعلان الدولة طال تأخيره..30 سبتمبر 2015 ليس كما قبله..وذكر إن نفعت الذكرى لمن يريد النفع الوطني!

تنويه أمدي: ان تصمت حماس قيادة وأجهزة أمنها على ما حدث من تعذيب لشباب من الجهاد طبيعي جدا..ولو حكت لقلنا أن حماس بها خير..لكن ان تصمت قيادة الجهاد عما لحق بشبابها فذلك مش خير أبدا..السكوت مش دايما من ذهب!